المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة والنحو والصرف

مسائل الترجيح بين الثمانيني وابنِ يعِيش في شرحهما للتّصريفِ الملوكيّ

(دراسة موازِنَة)

بحث تكميلي مقدَّم لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالب

نايف بن حسين محسن الحارثي

الرقم الجامعي ٤٣٠٨٨١٩٥

بإشراف

الدكتور / محمد بن علي دغريري

العام الدراسي ١٤٣٣ / ١٤٣٤ هـ

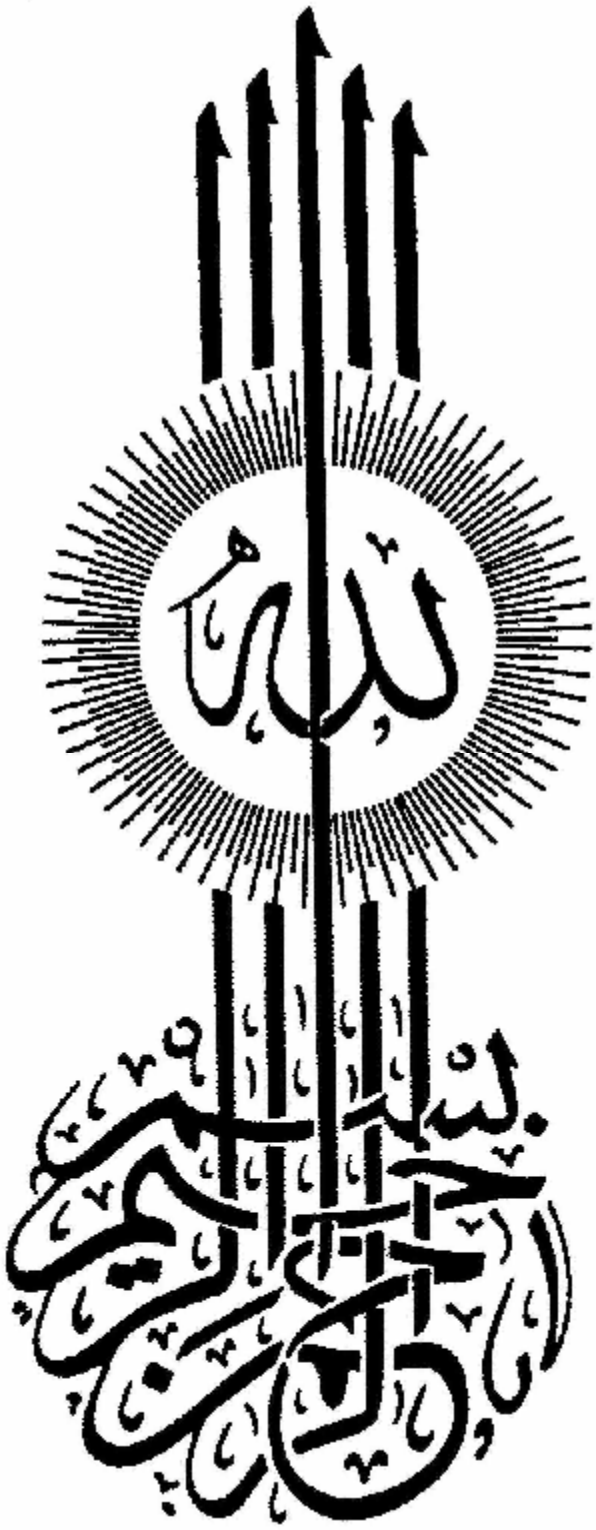
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

يتناول هذا البحث الموازنة بين ترجيحات عالمين جليلين هما: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني، وأبو البقاء موفق الدين ابن يعيش الموصلي، في شرحهما للتصريف الملوكي.

وقد انتظم عِقْدُ هذا البحث في فصلين، فضلًا عن المقدمة والتمهيد والخاتمة.

* **وقد تناولت هذه الدراسة إحدى وعشرين مسألةً:**

تسع مسائل منها في كتاب الثمانيني، وكانت تُمَثِّلُ جُلّ مسائله.

واثنتي عشرة مسألة من كتاب ابن يعيش، كانت أبرز ترجيحاته تقريبًا.

* **وقد توزعت هذه المسائل على النحو التالي:**

* **الفصل الأول**: ترجيحات الثمانيني، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ما وافقه فيه ابن يعيش.

المبحث الثاني: ما خالفه فيه ابن يعيش.

المبحث الثالث: ما انفرد به الثمانيني.

المبحث الرابع: أدلة الصناعة عند الثمانيني.

* **الفصل الثاني**: ترجيحات ابن يعيش، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: ما وافقه فيه الثمانيني.

المبحث الثاني: ما خالفه فيه الثمانيني.

المبحث الثالث: ما سكت عنه الثمانيني.

المبحث الرابع: ما انفرد به ابن يعيش .

المبحث الخامس: أدلة الصناعة عند ابن يعيش.

ثم قفيت العمل بفهارس شملت الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، فالمصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

وقد أبانت هذه الدراسة تنَوُع الأسس التي اعتمد عليها الثمانيني وابن يعيش في ترجيحاتهما، كما أظهرت الدراسة أنّ ابن يعيش كان أكثر ترجيحًا من الثمانيني، بينما كان الثمانيني الأصوب في الترجيح والأدق، في تحقيق أقوال العلماء.

Abstract

This research addresses the balance between weights of two venerable Scholars whom are: Abu Algasem Omar ibn Thabet Athamanini and Abu Albaga Muwaffaq Addeen ibn Ya'esh Almusaly in their Mamlouki Morphology interpreting.

This research has been arranged at two chapters, preamble and conclusion.

This study dealt with twenty one questions:

Nine issues, at Athamanini book, that was represent all of his issues.

And twelve issue of Ibn Ya'esh book which was forming the third of his weights approximately.

These issues have been distributed as follows:

First chapter: Athamanini weights, with four sections:

- **First section:** What Ibn Ya'esh agreed with him.
- **The second section:** on which Ibn Ya'esh disagreed with him.
- **The third section** which Athamanini decided alone.
- **Section fourth:** evidences of Industry with Athamanini .

Second Chapter: I Ibn Ya'esh weights, which includes five sections:

- **First section**: Which Athamanini agreed with him.
- **The second section**: Athamanini disagreed with him.
- **The third section**: Which Athamanini not talks about.
- **Section fourth**: Which Athamanini decided alone. .
- **Section fifth**: Industry evidence with Ibn Ya'esh.

Then I followed indexes included Koranic verses and traditional of prophet sayings, poetic verses, resources and references then index of topics.

This study demonstrated the diversity of the foundations upon which Athamanini and Ibn Ya'esh at their weighs depended on it, the study also demonstrated that Ibn Ya'esh was more weighs from Athamanini .

While Athamanini was correct in the weigh and accurately, to the achievement sayings of scholars.

إهـــــداء

إلى من ربياني صغيراً وشجعاني كبيراً:

والدي الغالي، ووالدتي الحبيبة.

إلى من ضَحّت من أجلي بالكثير:

زوجتي المباركة.

إلى من أوقدوا العزيمة، وحفّزوا الهمة:

إخواني وأخواتي.

إلى أبنائي:

مالك ومحمد وعبد المحسن.

إلى المكتبة العربية، وفاءً للُغتنا الخالدة.

أهدي إليهم جميعاً هذا البحث.

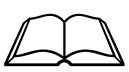

شُكْرٌ وثناء

أشكر الله عزّ في عـلاه، لـهُ الحمـد في الأولى، ولـه الحمـد في الآخـرة، جزيـل العطايا وفير الهبات.

أشكر شيخي الدكتور/ محمد علي دغريري، صاحب هذا الغرس الذي ما زال يتعَهّده حتى استوى على سوقه.

فجزاه الله عني خير الجزاء.

ولا أنسى، هذه الجامعة المباركة، التي نهلتُ من معينها منذ أن كنـتُ طالبًـا في الباكالوريوس التي لّما تزل صرحًا شامخًا بجميع منسوبيها، وفي مقدمة هذا الصرح مَعالي مديرِ الجامعةِ الدكتورُ/ بكْري بنُ معتوق عساس.

وكذلك: كلية اللغة العربية ممثّلةً في عميدها السابق الأستاذ الدكتور/ صـالح ابن سعيد الزّهراني . والحالي الأستاذ الدكتور / حامد بن صـالح الربيعـي وكـذا : رئيس قسم الدّراسات العليا العربية، أستاذي الدكتور/ محمد بن علي دغريري .

ولا أنـسى الأسـتاذَيْن الكـريمَيْن اللّـذَيْن سـيتولّيان مناقـشةَ هـذا البحـثِ، وتهذيبَه، وتقويمَه.

أشكر كل من أسدى إليّ معروفًا بتوجيه ، أو مشورة، أو فائدة.

فجزاهم الله عني خيرَ الجزاء.

مقدمة

الحمد لله مُصرّف القلوب والأبصار، ومعقّب الليل والنهار، والصلاة والسلام على النبي المختار، وعلى آله وصحبه الطيبين الأطهار.

فإنَّ علم التصريف من أجلِّ علوم العربية، وأشرفها قدرًا، وأعلاها مكانةً، فهو ميزان العربيةِ، وبه تنجلي فرائد المفردات القرآنية، والأحاديث النبوية، وهو رَكيزةٌ من ركائز الأدب، وبه يُعرَف سِعة كلام العرب.

وإنَّ المُشتغل بعلوم العربية، يعلم مدى الحاجة إلى هذا العلم الجليل، أيّما حاجة، فحَرِيٌّ بمن يريد تعلُّم النحو أن يبدأ بعلم الصرف أولًا، فمعرفة المفردات سبيل لتعلم التراكيب.

ولصعوبة التصريف وغموضه؛ بدأ العلماء بتعليم النحو أولًا؛ ليكون ممهِّدًا لهذا العلم، وليسهل على طالب العلم إدراك عويصه، ومعرفة غامضه.

ولَمَّا لم يحظَ هذا العلم بما حظيت به علوم العربية عمومًا، والنحو خصوصًا، ولعزوف طلبة العلم عن البحث فيه؛ آثرت أن أبحر في هذا الفن الجليل، كاشفًا بعضًا من خفايا قواعده، مجليًا لغامضه، بما أعانني الله عليه من توفيقٍ وإلهام، وبما شَرُفْتُ به من توجيهات من مشرفنا، الدكتور محمد الدغريري – حفظه الله –.

وإن المتأمل في علم التصريف، يجده عويص المأخذ، صعب المنال .

وقد ظهرت كتبٌ نفيسةٌ في هذا العلم، إلا أنها كانت موجزةً ومبهمة أحيانًا، فتسابق العلماء على شرح هذه الكتب، باسطين لموجزها، مُجَلِّين لخفايا قواعدها.

ومن تلك الكتب:

(**مختصر التصريف لابن جني**)، وهو ما أصبح يعرف بـ(**الملوكي في التصريف**)، وقد امتاز هذا الكتاب بإيجاز العبارة، ودقتها، وبالألفاظ القليلة التي تحمل في طياتها معاني كثيرة. وإن المتأمل في هذا الكتاب ليجده أصولًا مجملةً، مبثوثةً في كتابه الموسوم: بـ(**سر صناعة الإعراب**)، وقد شاع هذا الكتاب بين علماء العربية، فتعهدوه بالتدريس في مجالسهم، وقد عنوا به عنايةً جمة، فأُلّفت فيه الشروح، توضح مشكله، وتفصِّل مُجمله .

وقد تعاقب على شرحه أربعةٌ من العلماء هم:

أولًا: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني، المتوفى (سنة ٤٤٢ هـ):

وهو أول من شرح هذا الكتاب.

ثانيًا: أبو السعادات بن الشجري، المتوفى (سنة ٥٤٢ هـ).

ثالثًا: أبو محمد القاسم بن القاسم بن عمر الواسطي، المتوفى (سنة ٦٢٦ هـ).

رابعًا: أبو البقاء موفق الدين بن يعيش الموصلي، المتوفى (سنة ٦٤٣ هـ).

وحسب علم الفقير إلى الله، فإنه لم يصلنا من هذه الشروح، إلا شرح الثمانيني وهو أولها وشرح ابن يعيش وهو آخرها، وهما مناط البحث في هذه الرسالة، التي ارتأيت أن يكون عنوانها: (**مسائل الترجيح بين الثَّمانِيني وابْنِ يَعِيش فِي شَرْحِهِما لِلتَّصْرِيفِ المُلُوكي، دِراسَةٌ مُوَازِنَة**).

* **أما دوافع البحث وأسباب اختياره:** فإني كنت قد ألمحت لشيخنا الدكتور/ محمد الدغريري، عن ميلي إلى علم التصريف، فشجعني أثناء دراستي للسنة المنهجية، وبثَّ فيّ روح البحث في هذا العلم النفيس، وكنت قد عقدت العزم على البحث في شرح التصريف لابن يعيش، وأثناء البحث وجدت أن الثمانيني أيضًا قام بشرح هذا الكتاب، فنما إلى خَلَدي فكرة الموازنة بين هذين الكتابين، إلا أن رأي مرشدي الفاضل بأن أقتصر على نماذج من مسائل الترجيح، كان هو الرأي الصواب، والتوجيه السديد؛ فتحديد الموازنة بمسائل الترجيح، يضبط الموازنة، ويجعلها دقيقة، بدلًا من البحث في العموميات، التي تُفقد البحث أهدافه المنشودة.

* **وتكمن أهمية هذا الموضوع، وجدوى البحث فيه بالآتي :**

أولًا: قلة الدراسات الصرفية، مقارنة بغيرها من الدراسات في علوم العربية المختلفة:

إذ الناظر إلى الرسائل العلمية، والدراسات البحثية، يدرك مدى الشُحّ في الدراسات الصرفية، ويعرف مدى حاجة المكتبة العربية، إلى إثرائها بهذه الدراسات.

ثانيًا: المنزلة الرفيعة، التي حظي بها ابن جني بين علماء العربية، وما تميز به كتابه الملوكي من شهرة في حِلَقِ الدرس، ومجالس العلم، وشموله أكثر مسائل التصريف.

ثالثًا: الحاجة لإبراز الجهود الصرفية، لعالِمين جليلين هما: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني، المتوفى (سنة ٤٤٢هـ)، وابن يعيش، المتوفى (سنة ٦٤٣هـ)، وإبراز العقول التي تميز بها علماء العربية – عمومًا والتصريف خصوصًا – في الترجيح، معضدين ذلك بالدليل القوي، والحجة الواضحة.

رابعًا: معرفة آراء علماء التصريف، المبثوثة في هذين الكتابين، ومعرفة الصواب منها.

خامسًا: إنَّ الدراسات الموازِنة بين الشروح، في مسائل الترجيح، تُسَهِّل على الباحثين في المكتبات العربية معرفة مسائل التصريف الخلافية، المُعضَّدة بالأدلّة، والحُجج.

سادسًا: أنَّه لا يحيط بعلم من العلوم إلا نبي، والموازنات بين الشروح، في مسائل الترجيح، تُبين عن المسائل التي ربما فاتت أحد العالِمَين.

وقد اتبعت الطريقة الآتية في دراسة المسائل :

أ – أضع عنواناً للمسألة .

ب – أبدأ بذكر آراء العلماء فيها ، مقرونة بأدلتها وحججها ، والمذاهب فيها مع ترجيح ما ظهر لي قوّة الدليل فيه .

جـ – أختم برأي الثمانيني وابن يعيش في المسألة .

*** وأمّا خطة البحث:**

فقد ارتأى الباحث أن يكون بحثه في مقدمة وفصلين، يسبقهما تمهيدٌ، وتَقفوها خاتمة، ثم الفهارس على النحو الآتي:

*** المقدمة ذكرت فيها:**

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وطريقة تناولي مسائل هذا البحث.

* **تمهيد وفيه:**

- تعريف الترجيح لغةً واصطلاحًا.
- أركان الترجيح.
- أهمية الترجيح في الدراسات العلمية عمومًا، والعربية خصوصًا.

* **الفصل الأول:** ترجيحات الثمانيني، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ما وافقه فيه ابن يعيش.

المبحث الثاني: ما خالفه فيه ابن يعيش.

المبحث الثالث: ما انفرد به الثمانيني.

المبحث الرابع: أدلَّة الصناعة عند الثمانيني.

* **الفصل الثاني:** ترجيحات ابن يعيش، وفيه خمسةُ مباحث:

المبحث الأول: ما وافقه فيه الثمانيني.

المبحث الثاني: ما خالفه فيه الثمانيني.

المبحث الثالث: ما سكت عنه الثمانيني.

المبحث الرابع: ما انفرد به ابن يعيش.

المبحث الخامس: أدِلَّة الصناعة عند ابن يعيش.

* **الخاتمة وفيها:**

أهم نتائج هذه الموازَنة، والتوصيات التي يراها الباحث.

هذا وقد اقتصرت هذه الدراسة على تسعِ مسائل في كتاب الثمانيني، وكانت تُمَثِّلُ جُلّ مسائله، واثنتي عشرة مسألةً من كتاب ابن يعيش، كانت تمثّل أبرز ترجيحاته ، وبهذا يكون عدد المسائل التي شملتها هذه الدراسة إحدى وعشرين مسألة، تناولها الباحث بشيءٍ من التأَمُّلِ والأناة.

وأخيرًا، أسأله سبحانه العونَ والسداد، والمغفرة في الخطأِ والزلة، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

التمهيد

* تعريف الترجيح لُغة:

التَرْجيح: (التَفْعيل)، مصدرٌ لـ(فَعَّلَ) مضعّف العين، على حَدّ: (كَسَّر يُكَسِّر تَكْسيرًا)[١]، وهو من (رَجَحَ) الثُلاثي، وهو لفظ يدور حول معانٍ منها: الميل، والتذبذب، والزيادة، والرزانة، قال الخليل: « رَجَحْتُ بيَدي شَيْئًا: وَزَنْتُهُ وَنَظَرتُ ما ثِقْلُه. وَأَرْجَحْتُ المِيزانَ: أَثقَلْتُهُ حَتَّى مال، وَرَجَحَ الشَّيءُ رُجْحانًا وَرُجُوحًا »[٢]، وقال الصاحب بن عباد: « الرَّاجِحُ: الرّازِنُ. وَأَرْجَحْتُ المِيْزَانَ: أَثْقَلْتُهُ حتّى رَجَحَ. والرُّجْحَانُ: المَصْدَرُ، وكذلك الرُّجُوْحُ. وأرْجَحْتُ الرَّجُلَ: أعْطَيْتُه راجِحًا. وحِلْمٌ راجِحٌ. والتَّرَجُّحُ: التَّذَبْذُبُ بين شَيْئِينِ »[٣].

وقال ابن فارس: « الرّاءُ والجِيمُ والحاءُ أَصْلٌ واحِد، يَدُلُّ عَلَى رَزَانَةٍ وَزِيادَة. يُقالُ: رَجَحَ الشَّيءُ وَهُوَ راجِح: إِذا رَزَن »[٤].

وفي شمس العلوم: « رَجَّحَ أَحَدَ القَوْلَيْنِ عَلَى الآخَر: أَيْ غَلَّبَهُ، مِنْ رُجْحانِ المِيزان »[٥].

---

(١) فالتاء في أوَّله عِوض من ذهاب تضعيف العين، والياء فيه بدل من الألف التي تلحق ما قبل آخر المصدر، ويُنظر في هذا الأصول ٣/ ١١٦، والخصائص ٢/ ٦٩، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٦٦، وأوضح المسالك ٣/ ٢٣٨، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٩.

(٢) العين ٣/ ٧٨.

(٣) المحيط في اللغة ٣/ ١٢٥.

(٤) المقاييس ٢/ ٤٨٩.

(٥) ٤/ ٢٤٣٨.

واصطلاحًا: « إِثْباتُ مَرْتَبَةٍ فِي أَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ عَلَى الآخَر »[١].

وقيل: « هُوَ بَيَانُ الْقُوَّةِ لأَحَدِ الْمُتعارِضَيْنِ عَلَى الآخَر »[٢].

*** العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:**

إنّ العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرةٌ وجَلِيَّة، فالميزان له كِفَّتان، كما أنّ مسائل الترجيح فيها طرفان، (راجحٌ): وهو القول المُختار، و(مرجوح): وهو القول المتروك، أو الأقوال المتروكة، وكان للقول الراجح فَضْلٌ وزيادة على غيره، فسما وغلب، فالباحث أو المجتهد متذبذبٌ بين المذاهب والأدِلة أيُّها يَختار، ولمّا كان المُرَجِّح قد وافق الصواب، كان ما قال به أرْزَنُ مما قال به غيره، وقريبٌ من هذا ما قال به السرخسي، إذ يقول: « فَنَقُولُ: تَفْسِيرُ التَّرْجِيحِ لُغَةً: إِظْهَارُ فَضْلٍ فِي أَحَدِ جَانِبَيْ الْمُعادَلَةِ وَصفًا لَا أَصْلًا، فَيَكُونُ عِبارَةً عَنْ مُماثَلَةٍ يتَحَقَّقُ بهَا التَّعَارُض، ثمَّ يَظْهَرُ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ زِيَادَةٌ على وَجهٍ لَا تَقُومُ تِلْكَ الزِّيَادَةُ بِنَفْسِهَا فِيمَا تَحْصُلُ بِهِ الْمُعَارضَة، أَوْ تَثْبُتُ بِهِ الْمُماثَلَةُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، وَمِنْهُ الرُّجْحانُ فِي الْوَزْن، فَإِنَّهُ عِبارَةٌ عَنْ زِيَادَةٍ بَعْدَ ثُبُوتِ الْمُعادَلَةِ بَيْنَ كِفَّتَي الْمِيزَان، وَتِلْكَ الزِّيَادَةُ عَلَى وَجْهٍ لَا تَقُومُ مِنْهَا الْمُماثَلَةُ ابْتِدَاءً، وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَزْنِ مُنْفَردًا عَنِ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ، مَقْصُودًا بِنَفْسِهِ فِي الْعَادَة، نَحْو الْحَبَّةِ فِي الْعَشَرَة، وَهَذَا لِأَنَّ ضِدَّ (التَّرْجِيح): (التَّطْفِيف)، وَإِنَّمَا يَكُونُ التَّطْفِيفُ بِنُقْصَانٍ يَظْهَر فِي الْوَزْنِ أَوِ الْكَيْل، بَعْدَ وُجُودِ الْمُعَارضَةِ بِالطَّرِيقِ الَّذِي

---

(١) التعريفات / ٥١.

(٢) الكليات / ٣١٥.

تَثْبُتُ بِهِ الْمُمَاثَلَةُ عَلَى وَجْهٍ لَا تَنْعَدِمُ بِهِ الْمُعَارَضَة، فَكَذَلِكَ الرُّجْحان، يَكُونُ بِزِيَادَةِ وَصْفٍ عَلَى وَجْهٍ لَا تَقُومُ بِهِ الْمُمَاثَلَةُ وَلَا يَنْعَدِمُ بِظُهُورِهِ أَصْلُ الْمُعَارَضَة »[1].

*** أركان الترجيح:**

وبناءً على التعريفات السابقة، يتبَيَّنُ أنّ للترجيح أربعة أركان:

الأول الراجح: وهو القول المختار.

الثاني المرجوح: وهو القول أو الأقوال المتروكة.

الثالث المُرَجَّح به: وهو الدليل، أو الزيادة التي جعلت القول الراجح يمتاز ويقْوى على القول المرجوح.

الرابع المُرَجِّح: وهو الذي يُفاضل بين الأقوال، ويُثْبِتُ القوة بين الأدِلَّة، ويُبينُ عن مراتبها.

*** أهمية الترجيح:**

لقد عني العُلماء - رحمهم الله - بالترجيح في مختلف العلوم، وأولوه اهتمامًا كبيرًا، فلا تكاد تُفَتِّشُ في كُتب الأقدمين، إلاّ وتجدُ هذا المُصطلح مبثوثًا في كُتبهم، لا سيما في المسائل التي تناولت الخلاف، ومما لا شَكَّ فيه أنّ كتب أصول الفقه قد أولته اهتمامًا خاصًا، وراح عُلماء هذا الفنّ يُنَظِّرون له القواعد التي تَضْبِط حدوده، من تعريف، وبيانٍ لشروطٍ وأركان، وغير ذلك، ويمكن القول أنّ حديث عُلماء

(١) أصول السرخسي ٢/ ٢٤٩.

أصول النحو في هذا المصطلح، إنما هو مُستنبطٌ مما تحدث به عُلماء أصول الفقه، بل إنَّك - في بعض القواعد والأحكام - لا تجد فَرقًا بينهما، ومهما يكن من شيء، فإن عُلماء النحو الأوائل أمثال الخليل وسيبويه، وإن كانوا لم يتحدثوا عن هذا المصطلح، إلّا أنّه موجودٌ في ثنايا كتبهم بشكل أو بآخر، فالخلاف النحوي موجود في تلك الفترة، ومما تَجْدرُ الإشارة إليه، أنّ الترجيح نتيجةٌ للتعارض بين الأدلة والأقوال، لذلك تَجِدُ أنّ هذين المصطلحين - أعني التعارض والترجيح - لا ينْفكَّان عن بعضهما.

لكن تلك الفترة – أعني من نشأة النحو حتى نهاية القرن الثالث -، لم يكن الترجيح سِمةً ظاهرةً في تلك الفترة؛ والسبب في ذلك: أنّ النحو لا زال يمر بمرحلة التطور والنمو، حتى وصل إلى مرحلة النضج، ولّما كان القرن الرابع، برز الترجيح، وبدأت كتب الخلاف النحوي تظهر، ومنها :

- **المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون**، لابن كيسان، المتوفى سنة ٣٢٠هـ[(١)].
- **المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين**، لأبي جعفر النحاس، المتوفى سنة ٣٣٨هـ[(٢)].

---

(١) يُنظر الفهرست ١/ ٨٩، ومعجم الأدباء ٥/ ٢٣٠٨، ونشأة النحو / ١٥٥.

(٢) يُنظر إنباه الرواة ١/ ١٣٨، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة / ٨٤، والمدارس النحوية / ٣٣٢، ونشأة النحو / ١٨٣.

- **الخلاف بين النحويين**، لأبي الحسن الرماني، المتوفى سنة ٣٨٤هـ[١].
- **كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين**، لابن فارس، المتوفى سنة ٣٩٥هـ[٢].

وبدأ هذا المصطلح يَنجلي بشكل أكبر، فابن جني - رحمه الله - نجده يضع أسسًا وقواعدَ للترجيح النحوي، ويعقد بابًا في تعارض السماع والقياس، قال: « إِذا تَعارَضا نَطَقْتَ بِالمَسْموعِ عَلَى ما جاءَ عَلَيْه، وَلَمْ تَقِسْهُ فِي غَيْرِه، وَذَلِكَ نَحْو قَوْلِ الله تَعالَى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[٣]، فَهَذا لَيْسَ بِقِياس، لَكِنَّهُ لا بُدَّ مِنْ قُبُولِه؛ لِأَنَّكَ إِنَّما تَنْطِقُ بِلُغَتِهِم، وَتَحْتَذِي - فِي جَمِيعِ ذَلِكَ - أَمْثِلَتَهُم، ثُمَّ إِنَّكَ مِنْ بَعْدُ لا تَقِيسُ عَلَيْهِ غَيْرَه، أَلا تَراكَ لا تَقُولُ فِي (اسْتَقامَ): (اسْتَقْوَمَ)؟ وَلا فِيْ (اسْتَباعَ): (اسْتَبْيَعَ)؟ »[٤].

ويقول الشيخ الطنطاوي عن هذه الفترة: « وَهَذا الطَّوْرُ طَوْرُ التَّرْجِيح، وَالبَسْطِ فِي التَّصْنِيف (بَغْدادِي وَأَنْدَلُسِي وَمِصْرِي وَشامِي) »[٥]. ثم بعد ذلك توالت كتب الخلاف، ومنها على سبيل المثال:

- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، لأبي البركات الأنباري، المتوفى سنة ٥٧٧هـ[٦].

---

(١) يُنظر إنباه الرواة ٢/ ٢٩٥، ومن تاريخ النحو العربي/ ٩١.

(٢) يُنظر معجم الأدباء ١/ ٤١٢، والوافي بالوفيات ٧/ ١٨٢، وطبقات المفسرين / ٢٨.

(٣) [المجادلة:١٩].

(٤) الخصائص ١/ ١١٧.

(٥) نشأة النحو / ٣٦.

(٦) تحقيق ودراسة د/ جودة مبروك محمد مبروك، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

■ **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البقاء العكبري، المتوفى سنة٦١٦هـ[١].

■ **الإسعاف في الخلاف**، لابن إياز، المتوفى سنة٦٨١هـ[٢]. وغيرها.

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحَد؛ بل ظهرت مؤلفات في أصول النحو، على غرار ما في أصول الفقه، وأخذ مُؤلفو هذه الكتب يتحدثون عن بعض المصطلحات النحوية، ومنها الترجيح، فألف أبو البركات الأنباري (توفي ٥٧٧ هـ)كتابين هما: (**لمع الأدلة**) ، و(**الإغراب في جدل الإعراب**)[٣].

ثُمّ جاء السيوطي بعد ذلك بزمان، وألَّف (**الاقتراح**)[٤]، وعقد فيه أبوابًا، تحدّث فيها عن بعضٍ من أصول النحو، وتحدث عن الترجيح والاعتراض، إلا أنّها - كما قُلنا من قبل - لا تعدو أن تكون أثرًا من آثار علم أصول الفقه، وفي هذا يقول: « فَهَذا كِتابٌ غَرِيبُ الوَضْع، عَجِيبُ الصُّنْع، لَطِيفُ المَعْنَى، طَرِيفُ المَبْنَى، لَمْ تَسْمَحْ قَرِيحَةٌ بِمِثالِه، وَلَمْ يَنْسجْ ناسِجٌ عَلَى مِنْوالِه، فِي عِلْمٍ لَمْ أُسْبَقْ إِلَى تَرْتِيبِه، وَلَمْ أَتَقَدَّمْ إِلَى تَهْذِيبِه، وَهُوَ أُصُولُ النَّحْو، الذِيْ هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى النَّحْو، كَأُصُولِ الفِقْهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الفِقْه، وَإِنْ وَقَعَ فِي مُتَفَرِّقَاتِ كَلامِ بَعْضِ المُؤَلِّفين، وَتَشَتَّتَ فِي أَثْناءِ كُتُبِ

---

(١) تحقيق، ودراسة: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية.

(٢) يُنظر كشف الظنون ١/ ٨٥.

(٣) تحقيق : د/ سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق.

(٤)تحقيق: د/ محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية.

الْمُصَنِّفِين، فَجَمْعُهُ وَتَرْتِيبُهُ صُنْعُ مُخْتَرِع، وَتَأْصِيلُهُ وَتَبْوِيبُهُ وَضْعُ مُبْتَدِعْ، لِأُبْرِزَ فِي كُلِّ حِينٍ للطَّالِبِين، ما تَبْتَهِجُ بِهِ أَنْفُسُ الرَّاغِبِين. وَقَدْ سَمَّيْتُهُ بِـ(الاقْتِراحِ فِي عِلْمِ أُصُولِ النَّحْوِ)، وَرَتَّبْتُهُ عَلَى مُقَدِّماتٍ وَسَبْعَةِ كُتُب، وَاعْلَمْ أَنِّي قَد اسْتَمَدَّيْتُ فِي هَذَا الكِتابِ كَثِيرًا مِنْ كِتَابِ (الخَصَائِص) لابْنِ جِنِّي، فَإِنَّهُ وَضَعَهُ فِي هَـذا المَعْنَـى، لَـيْسَ مُرَتَّبًـا، وَفِيهِ الغَثُّ وَالسَّمِين، والاسْتِطْرادات، فَلَخَّصْتُ مِنْهُ جَمِيـعَ مـا يَتَعَلَّـقُ بِهَـذا المَعْنَـى بِأَوْجَزِ عِبارَة، وَأَرْشَقِها، وَأَوْضَحِها، مَعْـزُوًا إِلَيْـه، وَضَـمَمْتُ إِلَيْـهِ نَفـائِسَ أُخَـر، ظَفَرْتُ بِها فِي مُتَفَرِّقَاتِ كُتُبِ اللُّغَـة، وَالعَرَبِيـة، وَالأَدَب، وَأُصُولِ الفِقْـه، وَبَـدَائِعَ اسْتَخْرَجْتُها بِفِكْرِي، وَرَتَّبْتُهُ عَلَى نَحْوِ تَرْتِيبِ أُصُولِ الفِقْهِ فِي الأَبْواب، وَالفُـصُول، وَالتَّرَاجِم، كَما سَتَراهُ وَاضِحًا بَيِّنًا، إِنْ شاءَ اللهُ تَعَالى »[1].

* **ويمكن القول أن أهمية الترجيح تتلخص فيما يلي:**

أولًا: أنّ العلاقة بين النحو والشريعة حَتْمية وذلك « لَمَّا كانَ المَرجِعُ فِي مَعْرِفَـةِ شَرْعِنا إِلَى القُرْآنِ وَالأَخْبارِ، وَهُما وَارِدانِ بِلُغَةِ العَرَبِ وَنَحْوِهِمْ وَتَـصْرِيفِهِمْ، كـانَ العِلْمُ بِشَرْعِنا مَوْقُوفًا عَلَى العِلْمِ بِهَذِهِ الأُمُور، وَما لا يَتِمُّ الوَاجِبُ المُطْلَقُ بِـهِ وَكـانَ مَقْدُورًا لِلْمُكَلَّفِ فَهُوَ وَاجِب »[2].

ثانيًا: أنّ الترجيح فيه إظْهار، واتِباع لأحسن الأقوال، وفيه إعمال للذهن، وهو موقِدٌ للتفكير العقلي .

ثالثًا: أنّ الأخذ بالقول القوي المعَضد بالدليل، ورَدّ ما سواه، يُسهم في الحفاظ

---

(١) الاقتراح / ٥.

(٢) المحصول ١/ ٢٠٣.

على اللغة وحمايتها من اللحن، وفي هذا بيان مواطن الصواب والزلل لعامَّة النـاس وخاصّتهم.

رابعًا: أنّ الترجيح يُسهم في جمع أقوال العُلماء المتناثرة في ثنايا الكتب، وفي هذا حِفاظٌ على تراث لُغتنا المجيدة.

خامسًا: أنّ نقض الحُجَّة بالحجّة، والدليل بالدليل، يُبينُ عن العبقرية العقليـة التي تميَّز بها العُلماء الأوائل، والتي تدلُّ على نظرةٍ ثاقبة، وفكرٍ عميـق، وفي هـذا ردّ على من يقْدح في الحُجَّة النحوية ومن يَسِمُها بالواهية.

الفصل الأول

ترجيحات الثمانيني

المبحث الأول

ما وافقه فيه ابن يعيش

*** القولُ في أصلِ (أشياءَ) ووزْنِها :**

اتجهت آراء العلماء – رحمهم الله – في هذه المسألة اتجاهات مختلفة، وأخذ كل فريق يُبين ما جرى في هذه الكلمة، مُدللًا لما ذهب إليه، تارةً بالحجة الواضحة القوية، وأخرى بالحيلة الصرفية[١] .

وإن المتتبع لآراء عُلمائنا – رحمهم الله –، وما كُتب في هذه المسألة، لتجده من أول وهلة حين ينظر إلى الخلاف المتشعب، يخال أنّ ثَمّة أسبابًا متشعبة، وعِلَلًا متداخلة، جعلت الحديث فيها يطول، والأخذ والرد في ثناياها يكثر. ونحن إذا أمعنا النظر، ومضينا نُفتِّش عن سبب هذا الخلاف وثمرته، أدركنا أن سببه لا يعدو أن يكون منع صرفها بدون عِلّة ظاهرة. وإنّك إن بحثت في أقوال العرب وأشعارها؛ بل حتى ما نزل به الروح الأمين، لوجدتها لم تأتِ إلا غير مصروفة[٢]، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾[٣]، وقد تناولت كتب المفسرين أقوال العلماء في هذه المسألة بحججها وأدلتها.

ويمكن تحقيق الخلاف فيما ذهبوا إليه كما يأتي:

الفريق الأول: أنّها اسم جمع، بزِنَةِ (لَفْعاء) أي: أنها مفرد لفظًا جُمع معنًى نحو:

---

(١) يُنظر المنصف ٢/ ٩٤.

(٢) هذا في المجمل كما ذكرته كتب الصرف، مع أنه قد حكى أبو حاتم أن بعض العرب يصرفونها. يُنظر المُنصف ٢/ ٩٧.

(٣) [المائدة: ١٠١].

(القصباء) و(الطرفاء)[١]، وهو ما يعني أن العلاقة بين (شَيء) و(أَشْيَاء)، كالعلاقة بين (امْرَأة) و(نِسَاء). ثم قالوا إنّ أصلها (شَيْآء) بِزِنَة (فَعْلاء)، قُدِّمَت الهمزة - التي في موضع اللام - إلى الفاء، فصارت (أَشْيَاء)، بِزِنة (لَفْعَاء)، فالهمزة الأولى في أشياء أصل، وهي لام الكلمة، وهمزتها الأخيرة زائدة للتأنيث[٢].

وإنّما أُجْرِيَ القلب المكاني فيها تخفيفًا؛ لأنّ (شَيْآء) في آخرها همزتان، بينهما ألف، والألف حرف ساكن خَفِيّ، فهو حاجز غيرُ حصين، فكأنه قد توالى فيها همزتان[٣]، ومعلومٌ أنّ العرب تطلب الخِفّة في كلامها، فإن قال قائل: فلِمَ لم يقولوا إنّ وزنها (أفْعَال)، وهو - والحالة هذه - مختومٌ بهمزة؟ فتوضيحه: - كما ذكرنا - أننا لو قلنا إنّ وزنها (أفْعَال) لكانت همزته الأخيرة أصل، وهي لام الكلمة، فعلى هذا القول ليس ثَمَّة عذرٌ لمنعه من الصرف، فيكون - والحالة هذه - مثل أسماء من قوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ﴾[٤]، ولا يرِدُ على هذا القول لازمٌ إلا القلب، وقد رُدّ هذا القول: بأنّ القلب ليس علّة صرفيةً مُعتبرة[٥].

وقد أجاب أصحاب هذا القول: بأنّ القلب قد كثُر في كلام العرب اعتباطًا دونما

---

(١) القصباء جماعة القصب، والطرفاء جمع طرفة وهو شجر ليس له خشب تتحمض به الإبل. ينظر لسان العرب ٢٩/ ٢٦٦١ و٣٩/ ٣٦٤٠.

(٢) يُنظر تفسير البيضاوي ٢/ ٢٧٦، والبحر المحيط ٤/ ٣٢، والدر المصون ٤/ ٤٣٤.

(٣) وقيل لتوالي ثلاث همزات، أو ثلاث ألفات؛ لأن الألف تشبه الهمزة؛ بل إنّ بعضهم عدّها من مخرج الهمزة. يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٤٠٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٦٧، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٩، والإنصاف / ٦٥٤.

(٤) [النجم: ٢٣].

(٥) يُنظر الدر المصون ٤/ ٤٣٤، وتفسير الألوسي ٧/ ٣٧.

علّةٍ تُذكر، نحو: (أَيِسَ)، و(جَاه)، و(الحَادِي)، و(نَاء)، و(آدُر)، فما بالكم إذا كان لعّلةٍ وهي التخفيف[١]. كما أن تقديم الحروف بعضها على بعض أهون من الحذف[٢].

وأخذ بهذا القول: الخليل، قال: « أَشْيَاء: اسْمٌ لِلجَمِيع، كَـأَنَّ أَصْـلَهُ (فَعْـلاء) (شَيْئاء)، فاستُثقِلَتِ الهَمْزَتـان، فَقُلِبَـتِ الهَمْـزَةُ الأُولَى، إِلَى أَوَّلِ الكَلِمَـة، فَجُعِلَـتْ (لَفْعَاء)، كَمَا قَلَبُوا (أَنْوُق) فَقَالُوا: (أَيْنُق). وَكَمَا قَلَبُوا (قُوُوس) فَقَالُوا: (قِسِيّ) »[٣].

وتبعه سيبويه[٤]، والمبرد[٥]، والمازني[٦]، والزجاج[٧]، وابن السراج[٨]، وأبو علي[٩]، وابن جني[١٠]، وابن عصفور[١١]، وجمهور البصريين[١٢].

الفريق الثاني: أنها جمع، واختلفوا فيما بينهم من وجوه:

---

(١) يُنظر تفسير الألوسي ٧/ ٣٧.

(٢) يُنظر المنصف ٢/ ٩٨.

(٣) العين ٦/ ٢٩٦.

(٤) يُنظر الكتاب ٤/ ٣٨٠.

(٥) يُنظر المقتضب ١/ ١٦٨.

(٦) يُنظر المنصف ٢/ ٩٤.

(٧) يُنظر معاني القرآن ٢/ ٢١٢.

(٨) يُنظر الأصول ٣/ ٣٣٧.

(٩) يُنظر البغداديات / ٤٧٤.

(١٠) يُنظر المنصف ٢/ ٩٥.

(١١) يُنظر الممتع / ٣٣٠.

(١٢) يُنظر معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢١٢، والإنصاف / ٦٥٤.

أولًا: أنّها جمع تكسير للكثرة بِزِنَة (أفْعاء)[١]، وأصلها (أَشْيِئاء) بِزِنَة (أَفْعِلاء)، حُذفت الهمزة – التي في موضع اللام – تخفيفًا؛ لاجتماع همزتين في آخرها، بينهما ألفٌ ساكنةٌ خَفِيَّة، والألف حرف ساكن غير حصين، كما أن الجمع يُسْتَثقل فيه ما لا يُستثقل في المفرد[٢]، وبعد حذف لامها أصبحت (أشيِاء) بِزِنَة (أفعِاء)، ثم فُتِحَت الياء – التي في موضع العين – لئلا تُحذف الألف؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فصارت (أشْيَاء) بِزِنة (أفْعاء)[٣].

---

(١) يُنظر المنصف ٢/ ١٠٠.

(٢) يُنظر الإنصاف / ٦٥٤.

(٣) هذا على قول، وقيل اجتمعت همزتان في آخر الكلمة، فقلبت التي في موضع اللام ياء؛ لانكسار ما قبلها، ثم تحذف الياء التي في موضع العين، فصار وزنها (أفلاء)، وهذان القولان يحتملهما من قال: أن مفرده على الأصل، ومن قال: أنّ مفرده بالتخفيف.

وهناك قول أنّ وزنه (أفياء)، وحاصله أنّ (شَيْء) أصلها (شَيِيْء) بزنة (فَعِيل) كـ(صديق)، ثم خُفِف إلى (شَيِّء) بزنة (فَيْعِل) على التفصيل الذي سُنُبَينه، وإنّي قد رأيت السمين جعل هذا غلطًا فاحشًا، بل أنّه استبعده، وظنّ ألا قائل به، فجعله تصحيفًا من الكاتب، وسأضع النصين هنا حتى يكون الأمر أكثر وضوحًا.

قال أبو حيان : »وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلى أَنَّ وَزْنَ (شَيْء) فِي الأَصْلِ (شَيِيْء) كَـ(صَدِيقٍ) وَ(أَصْدِقَاء) ثُمَّ حُذِفَتِ الهَمزَةُ الأُولى، وَفُتِحَتْ يَاءُ المَدِّ؛ لِكَونِ مَا بَعْدَهَا أَلِفًا، قَال: وَوَزنُهَا فِي هَذَا القَوْلِ إِلَى (أَفيَاءَ)، وَفِي القَوْلِ الذَي قَبْلَهُ (أَفلَاءُ)، وَتَقْرِيرُ هَذِهِ المَذَاهِبِ صِحَةً وَإِبْطَالًا مَذكُورٌ فِي عِلمِ التَّصْرِيف « البحر المحيط ٤/ ٣٢.

قال السمين: »ولَمَّا ذَكَرَ الشَّيخُ هَذَا المَذهَب، قَالَ فِي تَصْرِيفِهِ: (ثُمَّ حُذِفَتِ الهَمزَةُ الأُولى، وَفُتِحَتْ يَاءُ المَدِّ؛ لِكَونِ مَا بَعْدَهَا أَلِفًا) قال: (وَزنُهَا فِي هَذَا القَوْلِ إِلَى (أَفيَاءَ)، وَفِي القَوْلِ الذَي قَبْلَهُ (أَفلَاءُ))، كَذا رَأَيتُهُ (أَفْيَاء) بِاليَاء، وَهَذَا غَلَطٌ فَاحِش، ثُمَّ إِنِّي جَوَّزتُ أَنْ يَكُونَ هَذَا غَلَطًا عَلَيهِ مِنَ الكَاتِب، وَإِنَّمَا كَانَتْ (أَفْعَاء) بِالعَين، فَصَحَّفَهَا الكَاتِبُ إِلى (أَفْياء) » الدر المصون ٤/ ٤٤٠، قلتُ: وقد وجدتُ هذا عند أبي حيان ولستُ أرى فيه تصحيفًا، فـ(أفياء) هي جمع لـ(شَيِّء) أو (شيء) المُخفف من (شَيِيء)، =

وأخذ بهذا القول: الفراء[١]، والأخفش[٢]، وأكثر الكوفيين[٣].

أما مفرد (أَشْيَاء) التي بِزِنة (أَفْعاء)، والتي كان أصلها (أَفْعِلاء) قبل الحذف فانقسموا فيه إلى مذهبين:

الأول: أنّ أصلها (شيِيْء)، بزنة (فَعِيْل) كـ(صديق)، ثُمّ خُفِّف إلى (شَيءٍّ) بزنة (فَيْعِل)، كـ(هَيّن)، و(مَيِّت)، و(لَيِّن)، ثُم خُفّف إلى (شيء) بِزِنَة (فَعْل)، كـ(سَيْف)، و(مَيْت)، وهو قول الفراء قال: « وَ(أَشْيَاء) فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ لا تُجْرَى. وَقَدْ قَالَ فِيهَا بَعْضُ النَّحْوِيين: إِنَّمَا كَثُرَتْ فِي الكَلَامِ وَهِيَ (أَفْعَال)، فَأَشْبَهَتْ (فَعْلاء)، فَلَم تُصْرَف؛ كَمَا لَمْ تُصرَفُ (حَمْرَاء)، وَجَمْعُهَا (أَشَاوَى)، كَمَا جَمَعُوا (عَذْرَاءَ) (عذَارَى)، وَ(صَحْرَاء) (صَحَارَى)، وَ(أَشْيَاوَات)؛ كَمَا قِيلَ: (حَمْرَاوَات). وَلَوْ كَانَتْ عَلَى التَّوهُّم لَكَانَ أَمْلَكَ الوَجْهَينِ بِهَا أَنْ تُجْرَى؛ لأنَّ الحَرْفَ إِذَا كَثُرَ بِهِ الكَلامُ خَفّ؛ كَمَا كَثُرَتِ التَّسْمِيَةُ بِـ(يَزِيد)، فَأَجْرَوهُ وَفِيهِ يَاءٌ زَائِدَةٌ تَمنَعُ مِنَ الإِجْرَاء. وَلَكِنَّا نَرَى أَنَّ (أَشْيَاءَ) جُمِعَتْ عَلَى (أَفْعِلاء) كَمَا جُمِعَ (لَيّن) وَ(أَلِيناء)، فَحُذِفَ مِنْ وَسَطِ (أَشْيَاءَ) هَمْزَة، كَانَ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تكونَ (أَشْيِئاء) فَحُذِفَتِ الهَمزَةُ لِكَثرَتِها. وَقَدْ

=

كـ(صديق) فلو جمعنا (شَيِّئ) بزنة (فَيْعِل)، فإن جمعها يكون على (أَفْيَاء) بعد حذف العين، وتحقيقه: انّ الياء الباقية هي ياء المد التي في مثل (صديق)، والمحذوف العين، فيكون وزن (شَيْئ) على هذا القول (فَيْل) والمحذوف العين.

(١) يُنظر معاني القرآن ١/ ٣٢١.

(٢) يُنظر معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢١٢، والمنصف ٢/ ٩٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٦٨، والدر المصون ٤/ ٤٣٦.

(٣) يُنظر الإنصاف / ٦٥٤.

قَالَتِ العَرَبُ: (هَذا مِنْ أَبْنَاوَاتِ سَعَد)، وَ(أُعِيذُكَ بِأَسْمَاوَاتِ اللهِ) »[١].

وحُجته في هذا أن (فَعيل) يُجمع على (أفْعِلاء)، كـ(صديق) و(أصدقاء)، كما أنّ (شيِّئ) كـ(هَيّن)، و(لَيِّن)، في أنّهما يجمعان على (أَهْوناء) و(أليناء)، فكما خُفِف (هَيِّن) و(لَيِّن) إلى (هَيْن) و(لَيْن) كذا خُفِف (شَيِّئ) إلى (شَيْء)، وقد رُدّ بأنّ (هَيْن) و(لَيْن) قد ورد فيها التشديد، فقيل (هَيِّن) و(لَيِّن). أما (شَيِّئ) فلم يرِد لا في سعة الكلام ولا في الضرورة، فحينئذٍ يزول الشَبَه فيما بينهما، فلا حُجة فيه حينئذ[٢]. وقد رُدّ أيضًا بأنّ (شيء) ليس أصله (شيِيْئ)، كـ(صديق)؛ لأنّ كل اسم على فعيل فإن عينه لا تكون ياءً إلا إذا كانت لامه أيضًا ياءً، كـ(حَيِيّ)، و(شيِيْئ) ليست كذلك، قال ابن جني: « قَال: إِنَّ (فَيْعِلًا) إِنَّمَا أَصْلُهُ (فَعِيل)، وَإِلَى هَذَا ذَهَب، كَأَنَّهُ كَانَ (شَيِيئًا)، ثُمَّ عَدَلَ إِلى (شَيِّئ)، ثُمَّ حَذَفَ فَصَارَ: (شَيْء)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي جَمِيعِ مَا هُوَ عَلَى (فَيْعِل) نَحْو: (ميِّت، وسيِّد). فَإِذَا كَانَ أَصْلُهُ (فَعِيلًا) جَازَ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى (أفْعِلاء)، نَحْو: (صَدِيق، وَأَصْدِقاء) فَإِنَّ هَذَا أَيْضًا بَاطِل؛ لأَنَّهُ قَدْ ادَّعَى مَا لا دَلالَةَ عَليه. وَأَيْضًا فَإِنَّ مَا عَيْنُهُ يَاء، لا يَجِيءُ مِنْهُ (فَعِيل) نَحْو: (بَييع)، إِلا أَنْ تَكونَ لامُهُ يَاءً نَحْو: (حيي)، و(شَيِّئ) و(لَيِّن) مِمَّا عَيْنُهُ يَاءً وَلامُهُ صَحِيحَة، وَلَمْ تَدُلّ دَلالَةٌ عَلَى أَنَّ (أَشْيَاء) (أَفْعِلاء)، فَيُضطَرُّ إِلى هَذَا كُلِّه. فَلَمَّا كَانَ (فَعْلٌ) وَ(فَيْعِلٌ) جَمِيعًا مِمَّا لَيْسَ بَابُهُ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى (أفْعِلاء)، وَلَمْ يُسْمَع (شيِّئ) حَمَل (شَيْئًا) عَلَى أَنَّهُ (فَعْل)، فَارتَكَبَ الظَّاهِرَ وَعَدَلَ عَنِ ادِّعَائِهِ مَا لا دَلالَةَ عَلَيْه، مِنْ أَنَّ أَصْلَهُ (فَيْعِل)، إِذْ كَانَ (فَيْعِل)

(١) معاني القرآن ١/ ٣٢١، ويُنظر المُنصف ٢/ ٩٧.

(٢) يُنظر الإنصاف / ٦٥٩.

أَيْضًا مِمَّا لَيْسَ حُكْمُهُ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى (أَفْعِلاء). فَقَوْلُهُ: إِنَّ أَصْلَهُ (فَيْعِل) بَعيدٌ مِنَ الصَّوَاب؛ لِمَا ذَكَرتُ لَك »[١].

والثاني: أن مُفرده (شيء) بِزِنَة (فَعْل) كـ(فَلْس) و(سَمْح)؛ وبه قال الأخفش[٢]، والحجة في هذا أنّه وإنْ شَذّ [٣] إلا أنّه مثل (شَاعِر) و(شُعَراء)، و(سَمْح) و(سُمحاء)، فكما جاز في (شَاعِر) بِزِنَة (فَاعِل) و(سَمْح) بزنة (فَعْل) أن يُجمعا على (شُعَراء) و(سُمَحاء) بزنة، (فُعَلاء)، كذا جاز أنْ يُجمع (شَيْء) بِزِنَة (فَعْل) على (أَشْيِئاء) بزنة (أَفْعِلاء)، ورُد بأنّ ما خرج عن الأصل لا يُقاس عليه، فـ(فَعْل) لا يُجمع على (فُعَلاء)، وإنما على (فُعُوْل) نحو: (فَلْس) و(فُلوس) أو (فِعال) نحو: (كَعْب) و(كِعاب).

قال الأنباري: « وَهَذَا هُوَ الجَوَابُ عَنْ قَوْلِ الأَخْفَش: « إِنَّهُ جَمعُ شَيْءٍ بِالتَّخْفِيف، وَإِنَّهُم جَمَعُوهُ عَلَى (أَفْعِلاء)، كَمَا جَمَعوهُ عَلَى (فُعَلاء)؛ لأَنَّهُ نَظيرُهُ نَحْو: (سَمحٌ) وَ(سُمَحَاء) »، فَإِنَّ (فَعلًا) لا يُكسَّر عَلى (أفْعِلاء)، وَإِنَّمَا يُكَسَّر عَلى (فُعُول) و(فِعال)، نَحْو: (فُلُوس) وَ(كِعاب) »[٤]. وقد رُد مذهب الأخفش والفراء والكوفيين من وجوه، أنّ تصغيره على (أُشَيَّاء) يدل على أنّ جمعه ليس (أَفْعِلاء) الذي آل إلى (أَفْعاء) بعد الحذف؛ وذلك أنّ (أَفْعِلاء) من جموع الكثرة، وجموع

---

(١) المنصف ٢/ ٩٧.

(٢) يُنظر المصدر السابق، والدر المصون ٤/ ٤٣٦.

(٣) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٤٠٢.

(٤) الإنصاف / ٦٦٠.

الكثرة عند تصغيرها تُرَدّ إلى واحدها ثم تُصغر، فإن كانت لغير العاقل صُيغِّر واحدها وأضيف في آخره ألف وتاء، فنقول في (حُمُر) تُردّ إلى واحدها (حِمَار)، ثم يُصغر (حِمَار) على (حُمَيِّر)، ثم تزاد في آخرها ألف وتاء، فنقول (حُمَيْرات).

أما إن كان جمعًا لعاقل، فيجري فيه ما جرى في غير العاقل، إلا أنه يُزاد في آخره واو ونون فنقول في رجال: (رُجَيْلون). وعلى هذا يلزم من قال: أنّ (أَشْيِئاء) بزنة (أَفْعِلاء) قبل الحذف أن يُصغره على (شُيَيْآت)، ولا قائل به[1].

قال المازني: « فَسَأَلْتُهُ - يَعني أَبَا الحَسَن - عَنْ تَصْغِيرِهَا، فَقَالَ: العَرَبُ تَقُولُ: (أُشَيَّاء) فَاعْلَم؛ فَيَدْعُونَهَا على لَفْظِهَا. فَقُلْتُ: فَلِمَ لا رُدَّتْ إِلى وَاحِدِهَا، كَمَا رُدَّ (شُعَرَاء) إِلَى وَاحِدِهِ؟ فَلَمْ يَأْتِ بِمُقْنِع! »[2]. فإن قال قائل: ما بالكم لا تفعلون ذلك في جموع القلة، وإنما تصغرونه على حاله؟ فعن هذا نقول: أنّ (أَفْعِلاء) من أبنية الكثرة، والتصغير، مقصوده التقليل، وتصغيره على لفظه دون رده لواحده هو جمع بين الضدين[3]. وقد ردّ مكيّ مذهب الكوفيين ومن تبعهم: قال: « وَهَذَا الجَمْعُ لا نَظِيرَ لَه؛ لأَنَّهُ لَم يَقَع (أَفْعِلاء) جَمْعًا لِـ(فَيْعِل)، فَيَكونُ هَذَا نَظيرَهُ، وَ(هَيِّن وَأَهوِنَاء) شَاذٌّ لا يُقَاسُ عَلَيه. وَأَيْضًا فَإِنَّ حَذْفَهُ وَاعتِلالَهُ جَرَى عَلى غَيرِ قِيَاس، فَهَذَا القولُ خَارِجٌ فِي جَمْعِهِ وَاعتِلالِهِ عَنِ القياسِ وَالسَّمَاع »[4].

---

(١) يُنظر الممتع / ٣٣٠.

(٢) المنصف ٢/ ١٠٠.

(٣) يُنظر الإنصاف / ٦٦٠.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٤٧.

ثانيًا: أنّها جمع تكسير للقلة، وجاءت على الأصل، فوزن (أشْيَاء) (أفْعَال)، فليس فيه قَلبٌ - كما قال به الخليل ومن تبعه -، ولا حذفٌ - كما هو مذهب الكوفيين -، واحتجّ أصحاب هذا القول بأنّ هذا هو الأصل، فكُلّ اسمٍ كان على وزن (فَعْل) معتل العين كان قياسه أن يُجمع على (أفْعال)، نحو: (بَيت) و(أبْيات)، و(سَيف) و(أسياف)، ورُدّ بأنه لو كان بزنة (أفْعال) لكان مصروفًا، و(أشياء) ممنوع من الصرف، ولا علة موجبة لمنعه من الصرف وهو بهذا الوزن. وقد أجاب أصحاب هذا القول؛ بأنّه إنما مُنع من الصرف لعلةٍ وهي المشابهة اللفظية، فـ(أشْيَاء) تشبه (حَمْرَاء) و(صَحْرَاء)؛ وذلك أنّ (أشْيَاء) تُجمع على (أشاوي) و(أشْياوات) كما تُجمع (صَحْرَاء) و(حَمْرَاء) على (صَحَاري) و(حمراوات)[1].

فإن قال قائل: إنّ الشبه اللفظي ليس علةً مانعةً للصرف، فالجواب عن هذا: أن علة المشابهة اللفظية معتبرة في الممنوع من الصرف، كما هو الحال في (سراويل)، ويؤيده أنّ قولنا: (يزيد) و(أحمد) إنما مُنعا من الصرف؛ لمشابهته الفعل، فإن كانت المشابهة بين الاسم والفعل علةً مُوجبةً للمنع من الصرف، كان ذلك بين الأسماء من باب أولى. على أننا ندرك أنّ المشابهة - على إطلاقها - ليست علةً موجبةً للمنع من الصرف، لكنها تُعضدها دلائل قوية للأخذ بهذا القول، قال الألوسي: « وَأَيَّدَهُ بَعضُهُم بِأَنَّ العَرَبَ قَدِ اعتبَروا فِي بَابِ مَا لا يَنصَرِف الشَّبَهَ اللفظِيّ، كَمَا قِيلَ فِي (سَرَاويل) إِنَّهُ مُنِعَ مِنَ الصَّرفِ لِشَبَهِهِ بِمَصَابِيح، وَأَجْرَوا أَلِفَ الإلحَاق مجْرَى أَلِفِ التَّأْنِيثِ المَقصورَة، وَلَكِنْ مَعَ العَلَميَّة، فَاعتبَروا مُجَرَّد الصُّورَة، فَلْيَكُن هَذَا مِنْ ذَلِكَ القَبِيل »[2].

---

(١) يُنظر شرح الشافية للرضي ١/ ٢٩.

(٢) روح المعاني ٧/ ٣٨.

قال سيبويه: « وَأَمَّا (سَرَاوِيلُ) فَشَيءٌ وَاحِد، وَهوَ أَعَجَمِيٌّ أُعرِبَ كَمَا أُعرِبَ (الآجُرُّ)، إِلا أَنَّ (سَرَاوِيلَ) أَشبَهَ مِنْ كَلامِهِم مَا لا يَنْصَرِفُ فِي نَكِرَةٍ وَلا مَعرِفَةٍ، كَمَا أَشبَهَ (بَقَّمُ)[١] الفِعلَ وَلَم يَكُن لَهُ نَظِيرٌ فِي الأَسْمَاء »[٢].

ومما يقوي هذا القول أنّا لو سلمنا بأن (أشياء) اسم جمع، فلسائل أن يقول: وما جمع شيئ؟ فإن قال قائل: لا جمع له، وما قيل فيه كما قيل في (امرأة) و(نساء)، فالجواب عن هذا: أن (شيئ) بزنة (فَعْل)، وهي حروف أصول، ملفوظ بها في (أشياء)، أما (امرأة) فحروفها ليست في (نساء)، فيكون حمل شيء على أنه من (أشياء) أولى من جعل (أشياء) اسم جمع لا مفرد له من لفظه.

وأخذ بهذا القول الكسائي[٣]، وأبو حاتم[٤]. وعندي أنّ هذا القول أقرب للصواب لقوة حججهم؛ ولأنّه جاء على الأصل، وحمله على الأصل أولى من غيره، لاسِيَّما إن وجدنا طريقًا لذلك. ومما يقوي هذا المذهب تصغيره على (أُشَيَّاء)؛ وذلك أنّ جموع القلة تُصغر على لفظها.

أمّا الثمانيني[٥]، وابن يعيش[٦]، فقد وافقا قول جمهور البصريين رحمهم الله جميعًا .

---

(١) البَقَّمُ: شَجَرُ معروفٌ يُصْبَغُ به يُنظر العين ٥/ ١٨٢، والصحاح ٥/ ١٨٧٣.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٢٩.

(٣) يُنظر معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢١٢، والمنصف ٢/ ١٠١.

(٤) يُنظر المُنصف ٢/ ٩٧.

(٥) يُنظر شرح التصريف / ٤٠٢.

(٦) ينظر شرح التصريف / ٣٧٨.

*** همز الواو والياء في (عيائل) وشبهها :**

هذا موضعٌ من المواضع التي تُقلب فيها الواو أو الياء همزةً، وقول العُلماء - رحمهم الله - إنّها تُقلب إلى همزةٍ، إنما هو تَجَوُّزٌ منهم، وإلا فالأصل أنّ الواو والياء تُقلبان ألفًا، ومن ثمَّ إلى همزة[١]، وذلك أن (عَيَائِل) أصلها (عَيَاوِل)، من (عَالَ يَعول)، ومفردُها (عَيِّل)، فلمّا كانت الواو والياء بعد ألف زائدة قريبةً من الطرف، كان لها حُكم الطرف؛ لأن الجار له حُكم المُجاور، والواو والياء إذا تَطَرّفَت إثر ألفٍ زائدة، فإنّها تُقلب ألفًا[٢]، فلمّا اجتمع ألفان قُلبت الثانية منهما همزة، على حد (بِنَاء) و(سَمَاء)، وللعلماء - رحمهم الله - أقوال في (عَيَائِل) وشبهها:

*** الأول: في الجمع:**

اتفقوا - رحمهم الله - على أنّ ألف الجمع إذا وقعت بين واوين، وكانت قريبةً من الطرف[٣] كـ(أَوَائِل)، فإنّ الثانية منهما تُقلَبُ همزةً، وإنّما ساغ القَلْبُ من وجهين:

أحدهما: أنّهم استثقلوا توالي حرفي علة[٤] بينهما حاجز غير حصين[٥]، وإنّما

---

(١) يُنظر شرح الشافية للرضي ٣/ ١٢٧.

(٢) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٤٩٢، واللباب في علل البناء والاعراب ٢/ ٤٠٥.

(٣) ينظر البغداديات / ٨٧.

(٤) وقيل لتوالي ثلاثة حروف كلها لَيِّنة. يُنظر المقتضب ١/ ٢٦٣، وشرح التصريف للثمانيني / ٤٩٢، وشرح التصريح ٢/ ٦٩٦.

(٥) يُنظر الكتاب ٤/ ٣٧٠، والأصول ٣/ ٢٩٠، والمنصف ٢/ ٤٥.

قُلبت الثانية منهما؛ لأنها هي التي كُررت، وبها وقع الثقل؛ ولأنها قريبة من الطرف، والأطراف أولى بالتغيير[١].

وثانيهما: أنّ الواو والياء إذا وقعتا طرفًا بعد ألف زائدة، فإنها تُقلب إلى ألف، ثم إلى همزة، فلمّا جاورت الطرف أخَذت حكمه؛ لأنّ الجار له حُكم المجاور[٢].

والذي يدل على ذلك، أنها لمّا بَعُدت عن الطرف لم تُقلب، ألا ترى أنّ (نَواوِيس) و(طَواوِيْس)، جمع (نَاوُوْسٍ)، و(طَاوُوْسٍ)، وقد وقعت ألف الجمع بين واوين صَحّت؛ لأن بعدها حرفين[٣]؟ وشَبّه المازني ذلك بـ (صُوَّم) و(صُيّم)؛ وذلك أنّه لمّا جاور حرف العِلّة الطرف لم يجب التصحيح، ألا ترى أنّ (صُوّام) لمّا باعد الطرف وجب التصحيح، وامتنع القَلْب؟ فلا يُقال: (صُيَّام)، وكذا (نَوَاويس) وأشْباهها لمّا باعدت الطرف وجَب التصحيح، وامتنع القَلب[٤]، فإن قيل: فقد وقعت هذه الواو ثاني حرفي لين، وبينهما ألف الجمع وجاورت الطرف، ومع هذا لم تُقلب مثل قول جَنْدل الطهوي[٥]:

حَنَى عِظَامِي وَأَرَاهُ ثَاغِرِي ... وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ[٦]

---

(١) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٠٥، والممتع / ٢٢٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/ ١٦٠٠.

(٢) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٠٥، وشرح التصريف للثمانيني / ٤٩٢، وشرح التصريف لابن يعيش / ٤٨٧.

(٣) يُنظر المقتضب ١/ ٢٦٤، والأصول ٣/ ٢٩٢، والبغداديات / ٨٨، والمنصف ٢/ ٤٨.

(٤) يُنظر المنصف ٢/ ٤٨.

(٥) ينظر فرحة الأديب / ١٧٢، وشرح التصريح ٢/ ٦٩٦.

(٦) والبيت في الكتاب ٤/ ٣٧٠، والأصول ٣/ ٣٩٧، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٣١، والممتع / ٢٢٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/ ١٥٧٢، وشرح الأشموني ٣/ ٨٢٩.

فالجواب عن هذا: أنّ هذه الواو وإن كانت جاورت الطرف، إلّا أن هذه المجاورة عارضةٌ، والعارض لا يُعتَدُ به؛ وذلك أنّ الأصل (عَوَاوِير) جمع (عُوَّار)[١]، لكنّ الشاعر لما اضطر حذف هذه الياء[٢]، وكذا لو باعدتْ هذه الواو أو الياء الطرف بسبب زيادة عارضة لم يُعتَّد بها، وذلك من نحو قول حكيم بن معية الربعي[٣]:

فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٍ، وَنُمُر[٤]

والأصل (عيائل)، لكن الشاعر لّما اضطر زاد هذه الياء، وكانت هذه الزيادة عارضةً، فلم يُعْتَدّ بها[٥].

ثُمّ اختلفوا - رحمهم الله - فيما إذا وقعت ألف الجمع بين ياءين، كـ(نَيَائِف) جمع (نَيِّف)، أو ياء وواو كـ(عيائل) جمع (عَيِّل)، أو بين واو وياء كـ(صَوائِد) جمع (صائِدَة)[٦]، وذهبوا فيها إلى فريقين:

---

(١) العُوّار: القذى في العين. يُنظر التهذيب ٣/ ١٧١، والصحاح ٢/ ٧٦١.

(٢) يُنظر الكتاب ٤/ ٣٧٠، والأصول ٣/ ٣٩٧، واللباب في علل البناء والاعراب ٢/ ٤٠٦، والممتع / ٢٢٤، وإيجاز التعريف / ١١١.

(٣) ينظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٤٠، وشرح التصريح ٢/ ٦٩٦.

(٤) والبيت قي أوضح المسالك ٤/ ٣٧٦، والممتع / ٢٢٧، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٣٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/ ١٥٧٢، وشرح الأشموني ٣/ ٨٢٩.

(٥) يُنظر المنصف ٢/ ٥٠، واللباب في علل البناء والاعراب ٢/ ٤٠٥، وإيجاز التعريف / ١١١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/ ١٥٧٢.

(٦) يُنظر اللباب في علل البناء والاعراب ٢/ ٤٠٦، وإيجاز التعريف / ١١٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/ ١٥٧٠.

الفريق الأول: أن تُهمَز عينها، وتُعامل مُعاملة ما اكتنف ألفها واوان. وحُجتهم في ذلك السماع والقياس.

فأما السماع: فقد حكى أبو زيد (سِيَائِق)[١] وأصلها (سَيَاوِق).

ورُوي عن الأصمعي أنّهم يجمعون (عَيِّل) على (عيائل)[٢]، وقال الجوهري: « وَوَاحِدُ (الْعِيَالِ) (عَيِّلٌ)، وَالجَمْعُ (عَيائِل)، مِثْل: (جَيِّد) وَ(جِيادٍ) وَ(جَيائِد) »[٣].

وأما القياس: فإنّ العِلّة الموجبة لقلب الهمزة في الواوين موجودة في الياءين، وفي الياء والواو أيضًا؛ « لأَنَّ الياءَ قَدْ تُسْتَثْقَل مَعَ الواو كَما تُسْتَثْقَل الواوان، فَوافَقَتْ هَذِهِ الواو وَصارَتْ يُجْرَى عَلَيْها مَا يُجْرَى عَلى الواو فِي الهَمْزِ وَتَرْكِه، كَما اتَّفَقَتا فِي حالِ الاعْتِلالِ وَتَرْكِ الأَصْل. فَلَمَّا كَثُرَتْ مُوَافَقَتُها لها فِي الاعْتِلالِ وَالخُروجِ عَنِ الأَصْل، وَكانَتْ الياءانِ تُسْتَثْقلانِ وَتُسْتَثْقَل الياءُ مَعَ الواو، أُجْرِيَتْ مجْراها فِي الهَمْز؛ لأَنَّهُمْ قَدْ يَكْرَهونَ مِنَ الياءِ مِثْل ما يَكرَهونَ مِنَ الواو »[٤]، ألا تراهم لّما اجتمعت الياءات وأرادوا النسب في مثل (رَايَة وغَايَة) قالوا: (رائِيّ وغائِيّ)[٥]؟ وأخذ بهذا القول

---

(١) واحدها سَيِّقَة: وهو ما اُخْتُلِس من العدو من مال أو متاع. يُنظر المخصص ١٢/ ٢٧٤.

(٢) يُنظر المنصف ٢/ ٤٥، وشرح التصريف للثمانيني / ٤٩٣، واللباب في علل البناء والاعراب ٢/ ٤٠٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/ ١٥٧١، وشرح الأشموني ٣/ ٨٢٩، وشرح التصريح ٢/ ٦٩٧.

(٣) الصحاح ٥/ ١٧٨٠.

(٤) الكتاب ٤/ ٣٧١.

(٥) يُنظر المقتضب ١/ ٢٦٤.

الخليل[١]، وسيبويه[٢]، والجمهور[٣].

الفريق الثاني: أنّ الهمز لا يجوز إلّا إذا اكتنف ألف الجمع واوان، أمّا إذا اكتنفها ياءان، أو ياء وواو، أو واو وياء، فإنّه يجب التصحيح، ولا يجوز الهمز، فيقولون في جمع (نَيِّف) (نَيَايِف)، وفي جمع (سَيِّد) (سَياوِد)، وفي جمع (صائِدة) (صَوَايِد)[٤].

وحُجّة هذا الفريق أنّ الهمز في الواوين، إنما كان للثِقَل، أمّا الياء فإنّها أخَفّ من الواو، ألا تراهم يهمزونها إذا وقعت أَوَّلًا في مثل (أَوَّل)، ولا يهمزون في نحو: (ويْل) و(يوم)[٥] ؟

وهذه الحجّة ضعيفةٌ؛ لأنّ سبب الهمز ليس لمُجَرد الثقل فقط ، مع أنّ الثِقَل مُتأتٍّ حتى في الياءين، وإنما لقُربها من الطرف، قياسًا على (سَمَاء) و(بِنَاء)[٦]، ألا ترى أنّ الواوين لما اكتنفها ألف الجمع في مثل (عَواوِير) - جَمْع (عُوّار) - لم تهمز؟ لبعدها عن الطرف .

فلمّا كان - والحالة هذه - عَلمنا أنّ الهمز إنّما ساغ في (أَوائِل) لقُربها من الطرف، وليس لمجرد الثقل فقط.

---

(١) يُنظر المنصف ٢/ ٤٥، وشرح التصريف لابن يعيش / ٤٨٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/ ١٥٧٠.

(٢) يُنظر الكتاب ٤/ ٣٦٩.

(٣) يُنظر المقتضب ١/ ٢٦٤، والممتع / ٢٢٤، وتفسير الكتاب العزيز / ٣٣٦.

(٤) يُنظر المنصف ٢/ ٤٥، والممتع / ٢٢٨، وشرح التصريح ٢/ ٦٩٧.

(٥) يُنظر اللباب في علل البناء والاعراب ٢/ ٤٠٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/ ١٥٧٠.

(٦) يُنظر المقتضب ١/ ٢٦٥، والأصول ٣/ ٢٩١، والبغداديات / ٨٨، والمنصف ٢/ ٤٥، وشرح التصريف لابن يعيش / ٤٨٨، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٠١.

واحتَجّوا أيضًا بأنّ الهمزَ لم يُسْمَع إلا في الواوين، وفي مثل (أُجُوه)، وأما ما سُمِعَ من نحو: (عَيَائِل) فهو من الشاذ الذي لا يُقاس عليه، والجواب عن هذا من وجهين:

الأول: أنّه قد ورد الهمز مسموعًا عنهم في غير (عَيَائِل)، فقد سُمِع (سَيائِق)، و(جَيائِد).

الثاني: أن ما زعمتم من أنّ (عَيَائِل) شاذٌ فاسدٌ؛ لأنّ كُلَّ ما سُمِع عنهم جاء مهموزًا، ولم يُسمع عنهم شيءٌ جاء على الأصل، حتى يكون (عيائل) شَذّ عنه[(١)]. فإن قيل: فقد سُمِع عَنهم (ضَياوِن)، ألا ترى أنّه قد جاءت ألف الجمع واكتنفها ياء وواو فجاء على الأصل ولم يُهْمَز؟[(٢)]، فالجواب عن هذا: أنّ (ضَيْوَن)[(٣)] لمّا صَحَّت في المُفْرد، صَحتّ كذلك في الجمع[(٤)]، ألا ترى أن العين صَحّت في (ضَيوَن) وكان القياس أن تُقْلب إلى ياء وتُدغم الياء في الياء فيُقال (ضَيَّن)؟[(٥)]، وإنّما صَحّت العين في (ضَيوَن) و(ضَيَاوِن)، تنبيهًا على الأصل كـ(القَوَد)[(٦)].

---

(١) يُنظر المنصف ٢/ ٤٥، والممتع / ٢٢٨.

(٢) يُنظر توضيح المقاصد والمسالك ٦/ ١٥٧١.

(٣) الضيون: السِنّور الذكر، يُنظر الصحاح ٦/ ٢١٥٦، واللسان ٢٩/ ٢٦٢١.

(٤) يُنظر الأصول ٣/ ٣٩٧، والمنصف ٢/ ٤٦، وتوضيح المقاصد ٦/ ١٥٧١.

(٥) ضَيْوَن كـ(حَيْوَة) و(حَيَّة)، يُنظر الأصول ٣/ ٣٤٧، ومجمع الأمثال١/ ٢٧٣، والتاج ٣٤/ ١٤٤.

(٦) يُنظر الخصائص ١/ ١٩٤، والمفصل / ١٨٣، وشرح التصريف لابن يعيش / ٤٨٨، والقود: القصاص لشخص من آخر بمثل جرحه،وبما يُعادله في الكفاءة. يُنظر العين ٨/ ٤١٢، والصحاح ٣١٠٥٢.

وأخذ بهذا القول أبو الحسن الأخفش[١].

* **الثاني: في المُفْرد: واختلفوا فيه إلى مذهبين:**

الأول: أنّه لا فرق بين المُفْرد والجمع؛ لتشابههما[٢]؛ لأنه لا فرق بين ألف الجَمْع وألف الواحد؛ لأنّ العِلَّة المُوجبة للقلب موجودةٌ في المُفرد أيضًا، ألا ترى أنّه لو قيل لك اِبْنِ من القول مثل (عَوَارِض) فإنّك تقول: (قَوَائِل)؟[٣] وأصلها قواول ، فكما اجتمع في مثل (أَوَائِل) حرفا لين بينهما ألف، والألف حاجزٌ غير حصين، وكانت قريبةً من الطرف، فكذلك في (قَوَائِل). وأصحاب هذا المذهب سيبويه[٤]، والجمهور[٥].

والمذهب الثاني: أن الهمْز لا يجوز في المفرد ، وحُجتهم في ذلك أنّ المُفْرد أخَفّ من الجمع[٦]، وهذا القول فاسد، لِما بَيّنا من أنّ مُجَرّد الثِقَل ليس الموجب للإعلال،

---

(١) يُنظر المقتضب ١/ ٢٦٤، والمنصف ٢/ ٤٥، وشرح التصريف للثمانيني / ٤٩٣، واللباب في علل البناء والاعراب ٢/ ٤٠٦، والممتع / ٢٢٨، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٣١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/ ١٥٧٠، وشرح التصريح ٢/ ٦٩٧.

(٢) يُنظر الكتاب ٤/ ٣٧١، وإيجاز التعريف / ١١٢.

(٣) يُنظر الخصائص ١/ ١٩٤، والارتشاف ١/ ٢٦٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/ ١٥٧٢.

(٤) يُنظر الكتاب ٤/ ٣٧١.

(٥) يُنظر توضيح المقاصد والمسالك ٦/ ١٥٧٢، وشرح الأشموني ٣/ ٨٣٠.

(٦) يُنظر توضيح المقاصد والمسالك ٦/ ١٥٧٢، وشرح التصريح ٢/ ٦٩٨.

مع أنّ الثِقَل لازمٌ؛ لتوالي حرفي لين بينهما حاجزٌ غير حصين، وأخذ بهذا القول الأخفش، والزجاج[١]، وأما الثمانيني[٢] وابن يعيش[٣] فقد وافقا رأي الجمهور فيما ذهبا إليه.

(١) يُنظر شرح الشافية للرضي ٣/ ١٣٤، والارتشاف ١/ ٢٦٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/ ١٥٧٢، وشرح الأشموني ٣/ ٨٣٠، وشرح التصريح ٢/ ٦٩٨.

(٢) يُنظر شرح التصريف / ٤٩٣.

(٣) يُنظر شرح التصريف / ٤٨٨.

المبحث الثاني

ما خالفه فيه ابن يعيش

*** (بُهْمى)[١]: بين اسم الجنس الإفرادي، واسم الجنس الجمعي:**

اختلف العلماء - رحمهم الله - في ألف (بُهْمَى) على قولين:

القول الأول: أنّها اسم جنْس إفرادي[٢]، وألفها للتأنيث، واستدلّوا على ذلك بأنها مثل (حُبْلَى) وزنًا[٣]؛ لأن (فُعْلى) اسمًا: كانت مصدرًا كـ (الرُجْعَى)، أو غير مصدرٍ كـ(الحُمّى) ، أو صفةً كـ(حُبْلى) و(أُنْثى)[٤]، ألفها لا تكون إلا للتأنيث[٥]، وعلى هذا القول فإنّ (بُهمى) لا تُنَوَّن، فهي على هذا ممنوعة من الصرف[٦]. قال المبرد: « وَتَقُولُ: كُلُّ (فُعْلَى) فِي الْكَلَامِ لَا يَنْصَرِف؛ لِأَنَّ هَذَا الْمِثَالَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلتَّأْنِيث، وَهُوَ بَابُ (حُبْلَى) و(بُهْمَى) »[٧]. وأخذ بهذا القول سيبويه، والجمهور[٨]، قال سيبويه: « وَقالُوا: (بُهْمَى) وَاحِدَة؛ لأَنَّهَا أَلِفُ تَأْنِيث، وَ(بُهْمَى) جَمِيع »[٩].

---

(١) نبت ترتع منه الغنم، يُنظر تهذيب اللغة ٦/ ٣٣٩.

(٢) وهو ما يُطلق على القليل والكثير ولا مُفرد له بلفظ واحد، وإطلاق اسم الجنس الإفرادي على (بُهْمَى) ممّا اجتهدت فيه ، ولم أجد - فيما رجعت إليه - من نصّ على ذلك .

(٣) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٢٨٩.

(٤) يُنظر الكتاب ٤/ ٢٥٦، والمفصل / ٨٤، والممتع / ٦٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/ ١٣٥٦، والمزهر ٢/ ١٤، وضياء السالك ٤/ ١٥٢.

(٥) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٨٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/ ١٣٥٦.

(٦) يُنظر الكتاب ٣/ ٢١٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/ ١٣٥٦، وشرح شذور الذهب لابن هشام / ٤٥٧، والمزهر ٢/ ١٤.

(٧) المقتضب ٣/ ٣٨٥.

(٨) يُنظر المنصف ١/ ٣٧.

(٩) الكتاب ٣/ ٢١١.

القول الثاني: أنها اسم جنْس جمعي[١]، وألفها للإلحاق.

وهي عند أصحاب هذا القول مُلْحقةٌ بـ(جُخْدَب)[٢]، ومعلومٌ أنّ (فُعْلَل) من الأبنية المعتبرة عند الأخفش، أمّا سيبويه ومن وافقه فلا يعْتَدّون بهذا البناء، وسيأتي الحديث عنه والخلاف فيه في الفصل القادم إن شاء الله[٣].

واحتَجّ أصحاب هذا القول بما حُكي من قولهم (بُهَاة)[٤] للواحد، فلَحاق تاء التأنيث في الواحد، واجتماعها مع الألف، يَدُلُّ على أن الألف للإلحاق، وليست للتأنيث؛ لأنّه لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث[٥]، وعلى هذا القول تكون (بُهمىً) مصروفة[٦]. ويرُدّه أنّ هذا من الشاذ الذي لا ينبغي أن يُحكم بمثله، ولا يُقاس عليه[٧]، وسيبويه ومن وافقه وإن كانوا يرون شذوذ ذلك، إلا أنهم يُخَرِّجون الألف

---

(١) وهو ما يُفرق بينه وبين واحده بالتاء، مثل (تمرة وتمر)، و(شجرة وشجر)، و(بقرة وبقر)، - وفيما بحثنا_ لم يُنَصّ على أنّ هذا اسم جنس جمعي، ولكنّا وجدنا أنّه يصُدقُ عليه حَدُّ اسم الجنس الجمعي، ألا ترى أنّ (بهاة) - على هذا القول - مُفرد (وبُهْمى) جَمع، وقد فُرق بينه وبين واحده بالتاء؟.

(٢) يُنظر المنصف ١/ ٣٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٨٢، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٩٩، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٣٣٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/ ١٣٥٦، والجخدب: ضَرب من الجراد، يُنظر الصحاح ١/ ٩٧.

(٣) يُنظر ص١٤٩ من هذه الرسالة.

(٤) يُنظر رسالة الملائكة / ٧٥، وشرح التصريف لابن يعيش / ٢٧، وشرح الشافية للرضي ١/ ٤٨ و٢/ ١٩٩، والمزهر ٢/ ١٤.

(٥) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٢٨٩، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٩٩.

(٦) يُنظر شرح الشافية للرضي ٢/ ١٩٩.

(٧) يُنظر المنصف ١/ ٣٦، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٩٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/ ١٣٥٦، وشرح الاشموني ٣/ ٦٥٠.

في (بُهَاة) على أنّها لتكثير الكلمة، وليست للإلحاق[١].

وأخذ بهذا القول الأخفش[٢]، والرضي قال: « وَيَكُونُ (بُهْمَىً) مُلْحَقًا؛ لِقَوْلِهِم (بُهَاة) - عَلَى ما حَكَى ابْنُ الأَعْرابِيّ -، وَلا تَكُونُ الأَلِفُ لِلتَّأْنِيثِ كَما ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيه »[٣]. وابن جني وإن كان قد أجاز أن تكون الألف في (بُهمى) للإلحاق، إلا أنه يرى أنها لا تخلو من معنى التأنيث[٤]، أما المازني فله رأيٌ تَرَكّبَ من قولي الجمهور والأخفش، فيرى أنّ الألف في (بُهْمى) للتأنيث، وفي (بُهَاة) للإلحاق، ذكر هذا في رده على أبي عبيدة حين قال: « ما رَأَيْتُ أَطْرَفَ مِنْ أَمْرِ النحويين؛ يَقُولُونَ: إِنَّ عَلامَةَ التَّأْنِيثِ لا تَدْخُلُ عَلَى عَلامَةِ التَّأْنِيثِ وَهُمْ يَقُولُونَ (عَلْقَاة) »[٥].

---

(١) يُنظر الكتاب ٤/ ٢٥٥، والمنصف ١/ ٣٧، والخصائص ١/ ٢٧٤، وشرح التصريف للثمانيني / ٢٨٩، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٨٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/ ١٣٥٦.

(٢) يُنظر الخصائص ١/ ٢٧٤، وشرح التصريف للثمانيني / ٢٨٩، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٨٢، وشرح الشافية للرضي ١/ ٤٨ و٢/ ١٩٩، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٣٣٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٥٣٩.

(٣) شرح الشافية ١/ ٤٨.

(٤) قال: «فَأَلِفُ (بُهْمَى) لِلتَّأْنِيث، وَأَلِفُ (بُهَاة) زِيادَةٌ لِغَيرِ الإِلْحاق، كَأَلِفِ (قَبَعْثَرَى، وَضَبَغْطَرَى)، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلإِلْحاقِ بِـ(جُخْدَب)، عَلَى قِياسِ قَوْلِ أَبِي الحَسَنِ الأَخْفَش، إِلا أَنَّهُ إِلْحَاقٌ اخْتَصَّ مَعَ التَّأْنِيث، أَلا تَرَى أَنَّ أَحَدًا لا يُنَوِّنُ (بُهْمَى)؟ » الخصائص ١/ ٢٧٤.

(٥) المصدر السابق ١/ ٢٧٢، ويُنظر المحكم ٥/ ٢٣٧، والعلقاة: نبت دائم الخضرة، يُنظر شمس العلوم ٧/ ٤٧٣٠.

والثمانيني - فيما ذهب إليه -[١] قد وافق قول الجمهور؛ ولأن ابن يعيش يَعْتّد ببناء (جُخدَب)؛ فقد ذهب إلى أنّ الألف في (بُهْمى) للإلحاق[٢] فوافق الأخفش في ذلك.

(١) يُنظر شرح التصريف / ٢٨٩.

(٢) يُنظر شرح التصريف / ٢٧.

*** القول في إعلال (ماهان[١] وداران[٢]) وما يشبهها :**

لّما كان الاسمُ أصلًا والفعل فرعًا، والتصحيح أصل والإعلال فَرعٌ، ناسب أن يكون الأصل للأصل، والفرع للفرع، وإنما كان الفِعلُ بالإعلال أولى؛ لأنّ الفعل أثقَل من الاسم، وكان الإعلال تخفيفًا، فكان الفِعل لطَلَبه أشَدّ[٣]، فكلما كان الاسم لِشَبَهِ الفعل أقرب أُعِلّ، وكلما كان عن الفعل أبْعَد، صُحِّح، فإذا كان الاسم ثُلاثيًا، وعينه ياء أو واو نحو: (ناب) و(باب) قُلبت ألفًا؛ لِتحَرُكها وانفتاح ما قبلها، أمّا إذا اتّصل بالاسم زيادة تَخُص الأسماء كالألف والنون[٤]، فإنّ العربَ أعَلَّت عينها تارةً كـ(مَاهَان) و(دَارَان)، وصحَّحتها تارةً أخرى كـ(الجَوَلان) و(الثَوَرَان).

*** واختلف العُلماء – رحمهم الله – في توجيهها إلى فريقين:**

الفريق الأول: يرى أنّ التصحيح في نحو: (ثَوَران) و(جَوَلان) هو القياس، والإعلال في نحو: (مَاهَان) و(داران) هو الشاذ[٥]، واحْتجّوا بأنّ الإعلال في نحو:

---

(١) ماهان: اسم رَجُل، يُنظر المحكم ٤/ ٤٤٦.

(٢) داران: موضع، يُنظر تاج العروس ١١/ ٣٤١.

(٣) يُنظر إيجاز التعريف / ١٧٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/ ١٦٠١.

(٤) يُنظر شرح ابن عقيل ٤/ ٢٣٢، وهمع الهوامع ٣/ ٤٣٦، وشرح الاشموني ٣/ ٨٥٨، وشذى العرف / ٢١٦.

(٥) يُنظر الكتاب ٤/ ٣٦٣، والأصول ٣/ ٢٨٩، والمنصف ٢/ ٩، وشرح التصريف للثمانيني / ٢٩٦، وشرح تصريف ابن مالك لابن إياز / ١٧٢، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٠٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/ ١٦٠١، وأوضح المسالك ٤/ ٣٩٦.

(جَوَلان) ونحوها يَجْعلها تلْتبسُ بـ(فَاعَال)، كـ(خَاتَام)[١] و(سَابَاط)[٢]، واحتجّوا أيضًا، بأنّه لمّا اتَّصلت بالاسم زيادة هي من خصائص الاسم، بَعُد عن مُشابهة الفعل، فلمّا كان - والحالة هذه - كان التصحيح فيه هو الأصل[٣]، قال ابن السرّاج: « وَأَمَّا (فَعَلان) وَ(فَعَلى)، نَحْو: (جَوَلاَنٍ) و(حَيَدانٍ) و(حَيَدى)، فأَخْرَجُوهُ بِهَذِهِ الزِّيادَةِ مِنْ مِثالِ الفِعْلِ الذِي يَعْتَلّ، فأَشْبَهَ عِنْدَهَمْ ما صُحِّح؛ لأَنَّهُ جاءَ عَلَى غَيْرِ مِثالِ الفِعْلِ المُعْتَلّ، نَحْو: (الحَوَلِ) وَ(الغَيَرِ)، وَكَذَلِكَ (فِعَلاءُ) نَحْو: (السِّيَراء)[٤]، وَ(فُعَلاءُ) نَحْو: (القُوَباءِ) وَ(الخُيَلاءِ)، أَخْرَجَتْهُ الزِّيادَةُ مِنْ مِثالِ الفِعْلِ الذِي يَعْتَلّ، فأَشْبَهَ عِنْدَهُمْ ما صَحّ؛ لأَنَّهُ جاءَ عَلَى غَيْرِ مِثالِ الفِعْل، وَقَدْ أَعَلَّ بَعْضُهُمْ (فَعَلانَ) وَ(فَعَلَى)، كَما أَعَلَّ ما لا زِيادَةَ فِيهِ، جَعَلُوا الزِّيادَةَ بِمَنْزِلَةِ الهاء، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (دَارَان) وَ(هَامَان)، وَلَيْسَ بِالمُطَّرِدِ »[٥].

وقد رُدّت هذه الحُجّة؛ بأنّ هاء التأنيث - وإن كانت من خصائص الأسماء - إلا أنّها لم تمنع الإعلال في نحو: (دارَة)[٦] و(لاَبَة)[٧]، فكذلك الألف والنون

---

(١) يُقال للخاتم: خاتام بالمد، يُنظر التهذيب ١٥/ ٦٦٥.

(٢) يُنظر إيجاز التعريف / ١٧٥، والساباط: السقيفة بين حائطين تحتها طريق، يُنظر الصحاح ٣/ ١١٢٩.

(٣) يُنظر الكتاب ٤/ ٣٦٣، والأصول ٣/ ٢٨٩، والمنصف ٢/ ٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/ ١٦٠١، وشرح التصريح ٢/ ٧٣٤، وحاشية الخضري / ٢٠٣.

(٤) الخالص من البرود قيل: الذهب الصافي، يُنظر التهذيب ١٣/ / ٤٨، وشمس العلوم ٥/ ٣٢٩٦.

(٥) الأصول ٣/ ٢٨٩.

(٦) دارة: اسمُ رَجُل، ويقال للدار: دارةٌ، والدارة أيضًا: كُل موضع يُدار حوله شيء يحجزه، يُنظر العين ٨/ ٥٧، والتهذيب ١٤/ ١٥٤.

(٧) اللابة: إذا اجتمعت الإبل السوداء، وتطلق أيضًا على الحجارة السود، يُنظر العين ٨/ ٣٣٨، والتاج ٤/ ٢٢٣.

لا تَمنَع الإعلال في نحو: (دَوَرَان) و(جَوَلَان)[١]، يَدلُّ على ذلك مجيؤها على الأصل في نحو: (مَاهَان) و(دَارَان)، فإن قيل: فما وجه القياس بينهما؟ فالجواب عن هذا من وجوه:

الأول: أنّكم جعلتم علّة التصحيح في (الجَوَلان) وشبهها، اتّصالها بزيادة هي من خصائص الأسماء، والألف والنون مثل هاء التأنيث في ذلك.

والثاني: أنّ هاء التأنيث تُحذَف في المنادى المُرَخَّم في نحو: (يا طَلحُ أقبل)، كما تُحذف في نحو: (يا مَرْوُ أقبل)[٢].

والثالث: أنك كما تُصَغِّر المختوم بتاء التأنيث فتأتي بالصدر، ثُم تأتي بالتاء، فتقول في نحو: (سِلسِلَة): (سُلَيْسِلَة)، فكذلك تُصَغِّر المختوم بالألف والنون فتأتي بالصدر، ثم تأتي بها فتقول في نحو: (زعْفران) (زُعَيْفِران)[٣].

قلتُ: هذا فيما آخره ألف ونون، وأمّا ما قيل فيما خُتِمَ بألف التأنيث الممدودة، من نحو: (القُوَباءِ) و(الخُيَلاءِ)[٤]، فيرَدُّه أنَّه وإن سُلِّمَ بأنّ ألف التأنيث الممدودة من خصائص الأسماء، إلّا أنها لمّا اتصلت بالاسم في نحو: (القُوَباءِ) و(الخُيَلاءِ) ونحوهما، لم تَبتعِد عن مُشابهة الفعل، وإنما اشتَدّ اقترابها منه، ألا ترى أنّه لمّا اتصلت بها ألف التأنيث امتنع صَرفها؟، ففارقت الكسر، والتنوين، فحينئذٍ ابْتَعدت عن

---

(١) يُنظر شرح الشافية للرضي ٣/ ١٠٦.

(٢) يُنظر المُنصف ٢/ ٨.

(٣) يُنظر المصدر السابق.

(٤) يُنظر الأصول ٣/ ٢٨٩.

مشابهة الأسماء، وكانت لِشَبَه الفِعْل أقرَب، فلمّا كانت - والحالة هذه - كان القول بـأنّ الزوائـد في نحـو: (جَـوَلَان) و(ثَـوَران)، و(القُوَيـاءِ) و(الخُـيَلاءِ)، سـبب التصحيح، ومانعةٌ للإعلال فاسدٌ - لما بَيَّنا - .

وأخذ بهذا القول سيبويه، والجمهور[١]، قال سيبويه: « وَقَـدْ قـالَ بَعْـضُهُمْ فِي (فَعَلان) وَ(فَعَلى)، كَما قالُوا فِي (فَعَلٍ)، وَلا زِيادَةَ فِيه، جَعَلُوا الزِّيادَةَ فِي آخِرِهِ بِمَنْزِلَةِ الهاء، وَجَعَلُوهُ مُعْتلًا كاعْتِلَالِه، وَلا زِيـادَةَ فِيـه، وَذَلِـكَ قَـوْلُهُمْ: (دَارَانٌ) مِـنْ (دَارَ يَدُور)، وَ(حَادَانٌ)[٢] مِنْ (حَادَ يَحِيدُ)، وَ(هَامَانٌ) وَ(دَالانٌ)، وَهَذا لَيْسَ بِالْمُطَّرِدْ، كَما لا تَطَّرِدُ أَشْياءُ كَثِيرة ذَكَرْناها »[٣].

قلتُ: ويظهر لي تعارضٌ عند سيبويه مع قوله في (حيوان)[٤]، حيـث يـرى أنّ الواو فيها مُنقَلِبةٌ عن ياء، وليست بأصل، فيلزمه على هذا القول أن تكون الـواو في (حيوان) أصلية وليـست مُنقلبـة عـن شيء، ألا تـرى أنّـه لمّـا اتـصلت (حيـوان) بالزيادة، بَعُدَت عن مشابهتها للفعل فامتنع الإعلال حينئذ ووجب التصحيح؟ كما أنّ (جَوَلان) ونحوها - على حدّ قوله - لمّا اتَّصلت بالزيـادة بَعـدت عـن مُـشابهة

---

(١) يُنظر إيجاز التعريف (المحقِق) / ١٧٥ .

(٢) من الحيدى وهو الابتعاد والميل يُقال: للأتان حيدى أي يميل عن ظله لنشاطه، يُنظر المحكـم ٣/ ٤٢٨، وشمس العلوم ٦/ ٣٦٧٥.

(٣) الكتاب ٤/ ٣٦٣.

(٤) سيأتي الحديث عن الخلاف في لام (حيـوان) في الفـصل القـادم إن شـاء الله، يُنظـر ص١٩٨ مـن هـذه الرسالة.

الفعل، فوجب التصحيح حينئذ وامتنع الإعلال، فكيف تَمنع الزيادة الإعلال في (جَوَلان) ويجوز معها في (الحيوان)؟

الفريق الثاني: يرى أن الإعلال في نحو: (مَاهَان) و(دَارَان) هو القياس، وأنّ التصحيح في نحو: (جَوَلان) و(دَوَران) هو الشاذ[١]، وعلى هذا القول يكون (مَاهَان) و(دَارَان) من المُطَّرِد في القياس، الشاذ في الاستعمال، و(جَوَلان) وَ(ثَوَران) من الشاذ في القياس المُطَّرِد في الاستعمال[٢]، واحتَجّ هذا الفريق بإعلال العين في نحو: (لابةٍ) و(دَارَة)، مع أنّ تاء التأنيث من خصائص الاسم، إلا أنها مع ذلك لم تُبْعده عن مُشابهة الفعل[٣].

وأخذ بهذا القول المُبرد[٤]، قال الرضي: « وَعِنْدَ الْمُبَرِّد هُوَ قِياس؛ لِجَعْلِهِ الأَلِفَ وَالنُّونَ كالتاءِ غَيْر مُخْرِجٍ لِلْكَلِمَةِ عَنْ وَزْنِ الفِعْل »[٥]. وقد احتج على المبرد بـ(الغليان) و(النزوان)، وأنهما لم تقلبا مع أن الياء والواو هي في موضع اللام، واللامات تقلب وهي أولى بالإعلال؛ لأنهن طرف، والطرف محل للتغيير، فأجاب: بأن إعلال اللام في (الغليان) و(النزوان) يلزم منه الحذف إذ لو قلبت

---

(١) يُنظر شرح التصريف لابن يعيش / ٢٢٢.

(٢) يُنظر توضيح المقاصد والمسالك ٦/ ١٦٠١، وشرح التصريح ٢/ ٧٣٤، وشرح الاشموني ٣/ ٨٥٨.

(٣) يُنظر شرح تصريف ابن مالك لابن إياز / ١٧٣، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٠٦.

(٤) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٢٩٧، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٠٦، والارتشاف ١/ ٢٩٨، والمساعد ٤/ ١٦٥، وشرح الاشموني ٣/ ٨٥٨.

(٥) شرح الشافية ٣/ ١٠٦.

الواو ألفًا لالتقى ألفان، فوجب حذف إحداهما، فتصبح (نزان) وهذا يجعلها تلتبس بـ(فَعال)[١]، والثمانيني[٢] - فيما ذهب إليه - قد أخذ بقول سيبويه والجمهور، أما ابن يعيش[٣] فإنّه - حسبما رأيت - قد أخذ بالقول الصحيح، فوافق المُبَرد فيما ذهب إليه.

(١) يُنظر المصدر السابق / ١٠٧.

(٢) يُنظر شرح التصريف / ٢٩٧.

(٣) يُنظر شرح التصريف / ٢٢٢.

*** الأصل في (شاة) و(شاء):**

لا خلاف بين العلماء – رحمهم الله – في أنّ المحذوف من (شَاة) هي الهاء – التي في موضع اللام –[١]، واستدلوا على ذلك بتصغيرها على (شُوَيهَة)، وجمعها على (شِيَاه)[٢]، والجمع والتصغير مِمّا يردان الأشياء إلى أصولها؛ وبما حُكي عن بعض العرب من قولهم: (تَشَوَّهتُ شَاةً)، إذا صدتها[٣]، وقد حذفت الهاء لضعفها، وخفائها[٤]، ولوقوعها طرفًا، كما هو الحال بحروف العلة التي كثيرًا ما يَعتوِرُها التغيير، لاسيّما إذا وقعت طرفًا، وكثيرًا ما يُعَوَّض عن المحذوف بتاء التأنيث، كـ(ثُبَة) و(عِضَة)[٥]، بل إن الثمانيني عدّها أضعف من حروف العلة؛ لأنها تقع في الشعر وصلًا ساكنةً ومتحركة، ولا يعتد بحركتها، بعكس حروف العلة التي لا تقع إلا ساكنة[٦]، واختلفوا – رحمهم الله – في عينها، فقيل إنّ أصلها (شَوْهَة) بسكون العين كـ(قَصْعَة) و(رَحْمَة)؛ لأن الأصل في الحروف السكون والحركة زائدة، والزائد لا حكم له إلا بدليل[٧]، « يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ أَصْلَ وَاوِها السُّكُون،

---

(١) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٢٠١.

(٢) يُنظر المقتضب ٢/ ٢٣٩، وإسفار الفصيح ١/ ٢٤٤، ورسالة الملائكة / ١١٤، وشمس العلوم للحميري ١/ ٨٣، والحور العين / ١٠٠، والممتع / ٣٩٨، وتصحيح التصحيف / ٣٤٣.

(٣) يُنظر سر الصناعة ٢/ ٧٩٠، والصحاح ٦/ ٢٢٣٨، وشرح التصريف للثمانيني / ٣٣٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٥٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٧٨.

(٤) وقد ذكر الثمانيني أن الهاء مهموسة، وهذا يقوي المسوغ لحذفها، يُنظر شرح التصريف / ٤١٨.

(٥) يُنظر شرح التصريف لابن يعيش / ٢٨٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٧٨.

(٦) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٤١٨.

(٧) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٤١٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٥٨، والخزانة ٧/ ٤٨٤.

انْقِلابُها إلى الياءِ فِي (شِيَاه)، وَلَوْ كانَتِ الواوُ فِي الواحِدِ مُتَحَرِّكَةً صَحَّتْ فِي الجَمْع، كَما صَحَّتْ واوُا (طَوِيلٍ) و(قويم) فِي (طِوَالٍ) و(قِوَام) »[١]، فلمّا حُذفت الهاء، فُتحت الواو؛ لالتقائها مع تاء التأنيث[٢] ، فأبدلت ألفًا .

وتاء التأنيث يُفْتَح ما قبلها كـ(طَلْحَة) و(حَمْزَة)[٣]، وعلى هذا القول أكثر النحويين[٤].

والقول الثاني: أنّ أصلها (شَوَهةٌ) بفتح العين كـ(رَقَبَة)، وحُجَّتهم في ذلك: أنّ القول بسكون العين في (شَوْهَة)، يلزم منه القول بإعلالين: فتح الواو ثم قَلْبها ألفًا، والقول بأنّ العين مَفتوحة يلزم منه إعلال واحد: وهو قلب الواو ألفًا، وحمل الكلمة على إعلالٍ واحد، أولى من حملها على إعلالين[٥]، والجواب عن هذا: أنّ فتحة العين تأتّت من مُباشرتها لتاء التأنيث، وليس لشيء آخر. وأخذ بهذا القول محمد بن علي الهروي[٦]، ووافقه الروداني فيما ذهب إليه، قال: « لَوْ قِيلَ أَصْلُهُ

---

(١) أمالي الشجري ٢/ ٢٥٩.

(٢) في النحو الوافي ١/ ١٥١: »وَأَصْلُ (شَاه): (شَوَه)، حُرِّكَتِ الواوُ بِالفَتْح لِلتَّخْفِيف - كَما يَقُولون - فَقُلِبَتْ أَلِفًا فَصارَتْ (شاه)، ثُمَّ حُذِفَتْ الهاءُ وَعُوِّضَ عَنْها تَاءُ التَّأْنِيثِ المَرْبوطَة «.

(٣) يُنظر شرح التصريف لابن يعيش / ٢٨٠، وهمع الهوامع ٣/ ٣٦٤، والخزانة ٧/ ٤٨٤.

(٤) ابن عصفور في الممتع / ٣٩٧، والرضي في شرح الشافية ١/ ٢١٤، وابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ٣٣٧، وخالد الأزهري في شرح التصريح ١/ ٧٢، والسيوطي في همع الهوامع ٣/ ٣٦٤، والبغدادي في الخزانة ٧/ ٤٨٤، والحملاوي في شذا العرف / ١٨٧، وعباس حسن في النحو الوافي ٤/ ٧٣٥.

(٥) يُنظر حاشية الصبان ١/ ١٥٣.

(٦) يُنظر إسفار الفصيح ١/ ٢٤٤.

(شَوَهَةٌ) كَـ(رَقَبَة)، لَكانَ أَقْـرَبَ مَـسافَة؛ لأَنَّ إِعْـلالًا واحِـدًا أَوْلَى مِـنْ إِعْلالَـيْن، وَلَكانَ كَـ(شَفَة)، إِذْ أَصْلُهُ (شَفَهَة) »[1].

* **وأما قولهم: (شاء)، فالخلاف فيها على قولين:**

الأول: أن واحدها (شَاة)، وهي اسم جنس جمعي، يُفرق بينه وبين واحده بإسقاط تاء التأنيث، فكما تقول في: (شَجَرة) و(شَعِيرَة) و(تَمْرة)، (شَجَر) و(شَعِير) و(تَمْر)، كذلك تقول في (شَاة) (شَاء)، وكان الأصل أن تقول: (شَا) بإسقاط تاء التأنيث، قياسًا على نظائرها، لكن لمّا كانت الكلمة بعد حذف تاء التأنيث على حرفين، وكان دخول التنوين فيها يؤدي إلى حذف الألف، فتقول: (شًا) كما تُحذف الألف في (عَصًا)، فتبقى الكلمة على حرفٍ واحد، وهذا محال؛ أعيدت الهاء المحذوفة، وكان ذلك أولى من اجتلاب حرف غريب[2] ، ثُمّ أُبدلت الهاء همزةً؛ للفرق بين الجمع والواحد[3]؛ ولأنّ الألف والهاء حرفان خَفِيَّان، وهم يكرهون توالي حرفين خَفِيَّيْن[4]، فتُخلِّص من أحدهما بإبداله إلى حرفٍ قَويٍّ من مخرجه « فَإِنْ قِيْلَ: فَهَلّا حِيْنَ أَعَدْتُمُ اللامَ المَحْذُوفَة، وَحَذَفْتُمْ تاءَ التَأْنِيث، لِلْفَرْقِ بَيْنَ الواحِدِ وَالجَمْع، أَعَدْتُم العَينَ إِلَى سُكُونِها وَصَحَّحْتُمُوهَا! فَقُلْتُم: (شَوْهٌ)

---

(١) حاشية الصبان ١/ ١٥٣.

(٢) يُنظر شرح التصريف لابن يعيش / ٢٨٠، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢١٤، وتداخل الأصول ٢/ ٧٢٣.

(٣) يُنظر المقتضب ١/ ٢٩١، وشرح التصريف لابن يعيش / ٢٨١.

(٤) يُنظر شرح الشافية للرضي (المحقق) ١/ ٢٠٦.

كَـ(حَـوْضٍ) و(رَوْضٍ)! قِيْـلَ: لَمَّـا تَحَرَّكَـتِ العَـيْن؛ لِمُجـاوَرَةِ تَـاءِ التَّأْنِيـثِ عِنْـدَ حَذْفِ اللام، وَاسْتَمَرَّ ذَلِكَ، لَزِمَ حَتَّى صـارَت الكَلِمَـةُ كَأَنَّهـا مَـصُوغَةٌ عَـلَى هَـذِهِ البنْيَة، وَصارَ رَدُّ اللامِ فِي الجَمْعِ كالعـارِضِ الـذِي لا يُعْتَـدُّ بِـه، فَثَبَتَـتِ الحَرَكَـةُ فِي العَيْن، وَلَزِمَ قَلْبُها أَلِفًا بَعْدَ رَدِّ اللام، كَمَا لَزِمَ الحَذْفُ فِي (لم تَقُلِ المَرْأَة)؛ لِكَونِ الحَرَكَةِ عارِضَة »[1].

ومِمّا يُضعِف هذا القول، قِلَّة إبدال الهاء من الهمزة إذا كانت لامًا[2]، فإن قيـل: إن هذا إنـما هـو عـلى حَـدّ مـاء! فـالجواب عنـه: أنّ (مـاء) إنّـما هـو مـن الـشاذ الذي ، ولا يُقاس عليه[3].

وأخذ بهذا القول المبرد، وأجازه ابن السراج[4]، وتـبعهما ابـن جنـي [5]، قـال المبرد: « وَلا اخْتِلافَ فِي أَنَّهُ لا يَجْتَمِعُ عَلَى الحَرْفِ عِلَّتان.

وَزَعَمَ أَهْلُ هَذِهِ المَقالَةِ فِي (شَاءٍ يا فَتَى)، أَنَّهُ وَاحِدٌ فِي مَعْنَى الجَمْع، وَلَوْ كـانَ جَمْـعَ (شَاةٍ) وَعَلَى لَفْظِها لَم يَكُنْ إلا (شِياه)؛ لِأَنَّ الذَّاهِبَ مِنْ (شَاةٍ) الهـاءُ، وَهِـيَ فِي مَوْضِـعِ اللام، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُم: (شُوَيْهَة) فِي التَّصْغِير. وَزَعَمَ أَنَّ الهَمْزَةَ مُنْقَلِبَةٌ مِنْ حَرْفِ لِين، لِقَوْلِهِم: (شَوِيٌّ) فِي مَعْنَى (الشَّاء)، وَفَسادُ قَوْلِهِم ما شَرَحْتُ لَك.

---

(١) شرح التصريف لابن يعيش / ٢٨١.

(٢) يُنظر المخصص ١٥/ ١٠٦.

(٣) يُنظـر شرح التـصريف للثمانينـي / ٤١٩، وشرح التـصريف لابـن يعـيش / ٢٨٣، وأمـالي الـشجري ٢/ ٢٥٨.

(٤) يُنظر الأصول ٣/ ٧٩.

(٥) يُنظر سر الصناعة ٢/ ٧٩٠.

وَأَمَّا غَيْرُ هَؤُلاءِ فَزَعَمَ أَنَّ (شَاءً) جَمْعُ (شَاة)، عَلَى اللفْظ؛ لأَنَّ (شَاةً) كَانَتْ فِي الأَصْلِ (شَاهَة)، على قَوْلِكَ (شُوَيْهَة)، وَالظاهِرُ هاءُ التَّأْنِيث، فَكَرِهوا أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الجَمْعِ كَلَفْظِ الواحِدِ فِي الوَقْف، فَأَبْدَلُوا مِنَ الهاءِ هَمْزَة، فَقالوا: (شاءً) فَاعْلَم، لِقُرْبِ المَخْرَجَيْن؛ كَما قالوا: (أَرَقتُ وَهَرَقتُ)، وَ(إِيّاكَ) وَ(هِيّاكَ)، وَكَما قالوا: (مَاء) فاعْلَم، وَإِنَّما أَصْلُهُ الهاء، وَتَصْغِيرُهُ (مُوَيه) فاعْلَم، وَجَمْعُهُ (أَمْوَاه) و(مِيَاه).

وَذَهَبَ هَؤُلاءِ إِلَى أَنَّ (شَويًا) مُخَفَّف الهَمْزَة، كَما تَقُولُ فِي (النّبي) و(البَرِيّة)، وَيُفَسَّرُ هَذا فِي بَابِ الهَمْزِ مُسْتَقْصًى إِنْ شاءَ الله. وَهَذا القَوْلُ الثَّانِي هُوَ القِياس »[1].

والقول الثاني: أنها اسم جمع لا واحد لها من لفظها، وهي نظير (امرَأَة) و(نِسَاء)، و(رَجُل) و(نَفَر)[2]، وأصلها - على هذا القول - (شَوَيٌ)[3]، فقُلبت الواو - التي في موضع العين - ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت (شَاي)، فتطرفت الياء إثر ألف، فقُلبت همزة، فصارت (شَاء).

ويعتَور هذا الإجراء ضعفٌ من حيث أنّ الياء والواو إنما تُقلبان ألفًا، ومن ثَمَّ إلى همزة إذا تطرَّفت إثر ألف زائدة، والألف في (شَاء) ليست زائدة، وإنما مُنقلبة عن أصل.

---

(١) المقتضب ١/ ٢٩١.

(٢) يُنظر الكتاب ٣/ ٤٦٠.

(٣) وفي شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٢٠١، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢١٣: أو (شَوَوٌ)، إلّا أنّ الصواب ما ذكره صاحب المُخصص ١٥/ ١٠٤ قال: »وَأَمَّا (شاءٌ) فَإِنَّ سِيبَوَيه قَدْ ذَهَبَ فِيهِ إِلى أَنَّ اللامَ لَيْسَتْ بِهَمْزَة، وَأَنَّها مُنْقَلِبَةٌ عَنْ حَرْفِ لِين، وَالقِياسُ أَنْ يَكُونَ عَنْ الياءِ - عَلَى مَذْهَبِه -؛ لأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ انْقِلابَ الأَلِفِ عَنْ الواو فِي مَوْضِعِ العَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ انْقِلابِها عَنْ الياء، وَبابُ (حَوَيْتُ) أَكْثَرُ مِنْ بابِ (قُوَّةٍ وحُوَّة)، وَإِنَّما قالَ عَنْ واوٍ أَوْ ياءٍ لِيُعْلَمَ أَنَّ اللامَ لَيْسَتْ هَمْزَة « يدُلُ على ذلك قوله: »كَما كانَتْ (شاء) مِنْ بَناتِ الياءاتِ التِي هِيَ لامات، وَ(شاة) مِنْ بَناتِ الواواتِ التِي هُنَّ عَيْنات « الكتاب ٣/ ٤٦٠.

وحُجة من أخذ بهذا القول، أنّهم قالوا: (الشَوِيّ) جمعًا لـ (شَاء)[١]، ولو كان أصلها الهمزة لجاءت بالهمز، فإن قيل: إنّما جاء مُخفّفًا على حدّ (البرِيَّة) و(الخابِيَة).

فالجواب: أنّ هذا مما يَقِلُّ فلا ينبغي أن يحكم به[٢].

وأخذ بهذا القول سيبويه، قال: « وَأَمَّا (الشَّاء) فَإِنَّ العَرَبَ تَقولُ فِيهِ: (شُوَيٌّ)، وَفِي (شَاةٍ) (شُوَيْهَة)، وَالقَوْلُ فِيهِ: أَنَّ (شَاءً) مِنْ بَناتِ الياءات، أَوِ الواواتِ التِي تَكُونُ لامات، وَ(شَاة) مِنْ بَناتِ الواوات التِي تَكُونُ عَيْنات وَلامُها هاء، كَما كانَتْ (سَواسِيَة) لَيْسَ مِنْ لَفْظِ (سِيٍّ)، كَما كانَتْ (شَاء) مِنْ بَناتِ الياءاتِ التِي هِيَ لامات، وَ(شَاة) مِنْ بَناتِ الواواتِ التِي هُنَّ عَيْنات، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ (هَذا شُوَيٌّ)، وَإِنَّمَا ذَا كَـ(امْرَأةٍ) وَ(نِسْوَة)؛ وَ(النِّسوَة) لَيْسَتْ مِنْ لَفْظِ (امْرَأة)؛ وَمِثْلُهُ (رَجُلٌ) و(نَفَرٌ) »[٣].

والثمانيني – فيما ذهب إليه – قد وافق قول أكثر النُحاة في أن (شَاة) أصلها (شَوْهة) بسكون العين[٤]، وقد وافق قول سيبويه في أنّ (شَاء) اسمٌ للجمع[٥]، أمّا ابن يعيش وإن كان وافق الثمانيني في أنّ أصل عين (شاة) السكون، إلا أنّه خالفه في (شَاء)، فقد أخذ بقول المبرد فيما ذهب إليه[٦].

---

(١) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٢٠١.

(٢) يُنظر المخصص ١٥/ ١٠٤.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٦٠.

(٤) يُنظر شرح التصريف / ٤١٨.

(٥) يُنظر شرح التصريف / ٤١٩.

(٦) يُنظر شرح التصريف / ٢٨٠.

ونحن إذا أمعنا النظر فيما احتَجّ به كُل فريق للرد على صاحبه، وجدنا أنّ الحُجّة نفسها ترِدُ عليه[1]، ألا ترى أنّ كلا القولين يجمع بين إعلالين لحرفين مُتلاصقين في كلمة واحدة؟ وقول سيبويه الأقْرَبُ إلي؛ لِكَثْرة طرائق الإعلال في قول المُبرد، من حيثُ قلب العين وحَذف اللام ثُمّ إعادتها ومن ثَمَّ إبْدالها.

(١) المُبرد احتج على مذهب سيبويه، يُنظر المُقتضب ١/ ٢٩١، والثمانيني احتَجّ على مذهب المُبرد، يُنظر شرح التصريف / ٤١٩، قلتُ: ويحتمل أنّ الثمانيني وإن كان يوافق قول سيبويه في أنّ (شاء) اسمٌ للجمع، وليست بجَمْع، إلا أنّه يرى أنّ الهمزة أصلية، وليستْ مُنقلبة عن ياء، كما هو قول سيبويه، وعلى هذا لا يرِدُ ضَعْفٌ على هذا القول.

القول في هاء (يا هناه) ووزنها :

(يا هناه) اسم اختَّص به النداء، ولا يأتي في غيره، وهو كناية عن النكرات أُريد به الذم، فقولنا: (يا هناه) بمعنى يا رجل سوء[١]، ومنه قول امرئ القيس[٢] :

وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَا هَنَاهُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشرْ[٣]

وقد نحا فيه علماؤنا مناحِي متعددة، تَشعَّبت فيه آراؤهم، فراح كل فريق يبين مذهبه، مُعَضِّدين أقوالهم بالحجج، وسنعرض لأقوالهم في هذه المسألة بشيء من التفصيل ، فنقول : اختلف العلماء – رحمهم الله – في أصل هذه الكلمة إلى مذاهب شتى ويمكن تحقيق هذا الخلاف كما يلي :

أولًا: أصلها (هَنَاو)، بِزِنَة (فَعال)، أُبدِلَت الواو إلى هاء فصارت (هناه)، والذي سوّغَ ذلك أنّ الهاء تشبه حروف اللين في خفائها وزيادتها، وفي إمالتها، وفي

---

(١) يُنظر الكتاب ٢/ ٢٤٨، والمقتضب ٤/ ٢٣٥، والمحكم ٤/ ١٠٦، والحلل في شرح أبيات الجمل/ ١١٤، وأمالي الشجري ٢/ ٣٣٨، واللسان ٥٢/ ٤٧١٢، والتاج ٤٠/ ٣١٦، وفي شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٥: »فَهُوَ إِذَنْ عِنْدَنا (هَنٌ)، كِنايَةٌ عَنِ الفَرْجِ ثُمَّ اسْتُعْمِلَ كِنايَةً عَنِ الرَّجُلِ عِنْدَ الجَفاء، فَإِذا قُلْتَ: (يا هَناه)، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: يا جافِي «.

(٢) في الديوان / ١٠٦.

(٣) والبيت في سر الصناعة ١/ ٦٦، وشرح التصريف للثمانيني / ٣٣٥ و ٣٥٧، والمفصل / ١٧٥، وشرح التصريف لابن يعيش / ٣٠٩، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ١٠٩، وشرح الأشموني ٣/ ٨٧٦، والخزانة ١/ ٣٧٥.

أنهنّ يُحذفن لامات، كما في (فم)، و(سنة)، و(شفة)[١]، ويُردّ بعدم النظير[٢]، وبأن ما جرى فيها من إبدال جرى على غير القياس[٣]. وأخذ بهذا القول أكثر البصريين[٤].

ثانيًا: أنّ أصلها (هَناو)، بزنة (فَعال)، تطرَّفت الواو إثر ألفٍ زائدة، فقُلبت ألفًا، فصارت (هَناا)، فالتقى ساكنان، الألف الزائدة، والألف المنقلبة، فأُبدِلَت المنقلبة هاءً لالتقاء الساكنين.

وعندي أنّه وإن كان هذا القول أقرب للقياس من سابقه[٥]، إلا أنّه شاذٌّ، ومخالف للقواعدِ الصرفية[٦]، فالقياس أن تُقلب الواو في (هَناا) همزة، كـ(عَطاء) و(كِساء).

وبه قال الزمخشري[٧]، واستحسنه – من قبله – ابن جني إذ قال: « وَلَوْ قالَ

---

(١) ينظر البغداديات / ٥٠٤.

(٢) في سر الصناعة ٢/ ٥٦٠: »قَدْ أَبْدَلُوها فِي حَرْفٍ واحِد، وَهُو قَوْلُ امْرِئِ القَيْس:

وقد رابني قولها: يا هناهُ ويحك ألحقتَ شرًّا بشرٍّ

فالهاءُ الآخِرَةُ فِي (هَناه) بَدَلٌ مِنْ الواوِ فِي (هَنُوكَ)، وَ(هَنَوات) ».

(٣) يُنظر شرح الشافية لركن الدين ١/ ١١٠.

(٤) يُنظر شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٦٢، وسر الصناعة ٢/ ٥٦١، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٠٤، وشرح الأشموني ٣/ ٨٧٧.

(٥) في القول السابق أُبدِلت الواو هاءً مباشرةً، وفي هذا القول أُبدلت الواو ألفًا ثم الألف هاءً.

(٦) يُنظر شرح الشافية لركن الدين ١/ ١١٠.

(٧) يُنظر المفصل / ١٧٥.

قائِلٌ: إِنَّ الهاءَ فِي (هَناه) إِنَّما هِيَ بَدَلٌ مِنَ الأَلِفِ المُنْقَلِبَةِ مِنَ الواوِ الواقِعَةِ بَعْدَ أَلِفِ (هَناه) . . . . . لَكانَ قَوْلًا قَوِيًا، وَلَكانَ أَيْضًا أَشْبَهَ مِنْ أَنْ يَكُونَ قُلِبَتِ الواوُ فِي أَوَّلِ أَحْوالِها هَاءً مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدهُما: أَنَّ مِنْ شَرِيطَةِ قَلْبِ الواوِ أَلِفًا، أَنْ تَقَعَ طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زائِدَة، وَقَدْ وَقَعَتْ هُنا كَذَلِك.

وَالآخَر: أَنَّ الهاءَ إِلَى الأَلِفِ أَقْرَبُ مِنْها إِلَى الواو؛ بَلْ هُما فِي الطَّرَفَيْن؛ أَلا تَرَى أَنَّ أَبا الحَسَنِ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الهاءَ مَعَ الأَلِفِ مِنْ مَوْضِعٍ واحِدٍ؛ لِقُرْبِ ما بَيْنَهُما؟ فقَلْبُ الأَلِفِ إِذًا هَاءً أَقْرَبُ مِنْ قَلْبِ الواوِ هاء »[(١)].

ثالثًا: أنّ أصلها (هَناو)، بِزِنَة (فَعال)، وهو مثلُ سابقه، إلا أنّ الألف المنقلبة عن الواو تُبدل همزةً، كـ(قَضاء) و(كِساء) و(عَطاء)، فتُصبح (هَناء)، ثم تُبدل الهمزة هاءً، فتُصبح (هَناه).

وهو أقرب الأقوال إليّ من وجوه:

أولها: أنّه سار على القياس وفق القواعد الصرفية[(٢)].

ثانيها: أن إبدال الهمزة هاءً، أكثر من إبدال الواو والألف هاءً، نحو: (إياك) و(هياك) و(أرقتُ الماء) و(هرقته).

---

(١) سر الصناعة ٢/ ٥٦١.

(٢) يُنظر شرح الشافية لركن الدين ١/ ١١٠.

ومنه قول الأعشى[١] :

يَا ليتَ شِعرِي هلْ أعُودَنَّ ناشـئًا مِـثلي زُمَـيْنَ هَنَـا ببُرْقَـةِ أنقَـدَا[٢]

ثالثها: أن الهاء والهمزة من مخرج واحد، فإبدال أحدهما من الآخر أقيس من الألف والواو[٣] .

وهذا القول للثمانيني – وما أظُنّ أحدًا سَبَقه به[٤] – واختاره ابن الشجري[٥].

رابعًا: أنّ أصلها (هَنَاه)، بِزِنَة (فَعَال)، فالهاء – على هذا القول – أصلية غير منقلبة[٦]، وقد رُدّ؛ لقلة باب (سَلِس) و(قَلِق)[٧]، فأصلها – على هذا المذهب – (هنه)، ويرُدّه أيضًا أن فاءه ولامه حرفان حلقيان، وحروف الحلق لا يحسن اجتماعها في كلمة واحدة.

---

(١) في الديوان / ٢٧٧.

(٢) والبيت في التهذيب ٦/ ٤٣٧، واللسان ٥٢/ ٤٧١٦، والتاج ٢٥/ ٥٤.

(٣) مخرج الهمزة والهاء من أدنى الحلق، وكلما تقارب الحرفان في المخرج كَثُر إبدال أحدهما من الآخر، أما الواو فإن مخرجها من الشفة فحينئذٍ تكون الهمزة أقرب في المخرج للهاء من الواو وتبدل الهمزة إلى الهاء تسهيلًا، فالهمزة شديدةٌ مجهورة، والهاء رخوةٌ مهموسة، والعرب تطلب الخفة في كلامها.

(٤) يُنظر شرح التصريف / ٣٣٦ و ٣٥٨.

(٥) يُنظر الأمالي ٢/ ٣٣٨.

(٦) يُنظر شرح التصريف لابن يعيش / ٣١٠.

(٧) يُنظر المصدر السابق / ٣١١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٥، والممتع / ٢٦٦.

قال ابن جني: « وَاعْلَم أَنَّ هَـذِهِ الحُـرُوفَ كُلَّـما تَباعَـدَتْ فِي التَّـأْلِيفِ كانَـتْ أَحْسَن، وإِذا تَقارَبَ الحَرْفانِ فِي مَخْرَجَيْهِما قَبُحَ اجْتِماعُهُما، وَلا سِيَّما حُـرُوف الحَلْـق؛ أَلا تَرَى إِلَى قِلَّتِها بِحَيْثُ يَكْثُرُ غَيْرُها؟ وَذَلِكَ نَحْو: (الـضَّغِيغَة)[١]، و(الــمَهَه)[٢]، و(الفَهَــه)[٣]، وَلَـيْسَ هَـذا وَنَحْـوه فِي كَثْـرَةِ: (حَدِيـد)، وَ(جَدِيـد)، وَ(سَـدِيد)، وَ(شَدِيد)، وِ(صَدِيد)، وَ(عَدِيد)، وَ(فَدِيد)[٤]، وَ(قَدِيد)[٥] »[٦].

ومِمّا يُضعِّف هذا القول أنـه « لا يُحْفَـظُ تَرْكِيـبُ (هَنَـهَ) »[٧]، ومـا سُـمِع عـن العرب خلافُ ذلك، قال الشاعر:

أَرَى ابنَ نِزارٍ قـد جَفـاني وملَّنـي عــلى هَنَــواتٍ كلُّهــا متتــابع[٨]

---

(١) الضغيغة: الروضة الناظرة، وقيل العجينة الرقيقة، يُنظر المحكم ٥/ ٣٥٣، وشمس العلوم ٦/ ٣٨٩٥.

(٢) المهه: قبيح المنظر، يُنظر شمس العلوم ٩/ ٦١٨٣.

(٣) الفهه: العيّ، وفَهِهَ الرجل أي عَيِيَ يُنظر الصحاح ٦/ ٢٢٤٥، والتاج ٣٦/ ٤٧٤.

(٤) الفديد من الإبل: الكثير، يُنظر العين ٨/ ١٢، وشمس العلوم ٨/ ٥٠٦٥.

(٥) القديد: اللحم المُقدد، ويطلق أيضًا على الثوب القديم البالي، يُنظر شمس العلوم ٨/ ٥٣٢٢.

(٦) سر الصناعة ١/ ٦٥.

(٧) الممتع / ٢٦٦.

(٨) لم أعثر على قائله، وهذا نصه في الكتاب ٣/ ٣٦١، وفي الأصـول ٣/ ٣٢١، والمحكـم ٤/ ٤٢٦، والتـاج ٤٠/ ٣١٨:

أَرَى ابنَ نِزارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَنَّى عَلَى هَنَواتٍ شَأْنُها مُتَتَابِعُ

وفي سر الصناعة ١/ ١٥١: أرى ابن نزار قد جفاني ورابني على هنوات شأنها متتابع

وفي المحكم ٤/ ٤٢٧: أَرَى ابنَ نِزارٍ قَدْ جَفانِي ورَابَنِي عَلَى هَنَواتٍ كُلُّها مُتَتابِعُ

وأجاز هذا القول أبو علي[١].

خامسًا: أنّ (هَناه)، بِزِنَة (فَعاه) - أي: أنّه محذوف اللام والهاء للسكت -، ويحتمل أن يكون هذا الحذف كـ(دم) و(يد)، أو أنّه جاء على مذهب الأخفش، على حَدّ (اسْتِقامة)، فنقول أصلها (هَنَوَ)، تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفًا، فالتقى ألفان - لام الكلمة، والألف الزائدة - فعلى مذهب الأخفش تُحذف الأصلية، وتبقى الزائدة؛ لأنّ الزائدة عنده أولى بالبقاء.

قلتُ: هذه الطريقة يحتملها قول الأخفش، والأمر يحتاج إلى مزيد بحثٍ ليس هذا مكانه، وعلى هذا القول تكون (الألف) و(الهاء) زائدتين، على حد قولنا: (يا زيداه) في الندبة، فـ(الهاء) للسكت[٢]، وقد رُدّ بأن هاء السكت إنما تكون ساكنة، ولو كانت - والحالة هذه - لحُذفت في حال الوصل، ولكنها حُركت كما في قول امرئ القيس[٣].

وقد احتج أصحاب هذا القول بأن الوصل يجري مجرى الوقف، ومنه قول الشاعر:

يا مرحباهُ بحمار ناجِيَهْ إذا دَنَا قَرَّبتُهُ للسانيَهْ[٤]

---

(١) يُنظر البغداديات / ٥٠٤.

(٢) يُنظر الأصول ١/ ٣٤٨، وسر الصناعة ٢/ ٥٦٢، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٢٦١، وهمع الهوامع ٢/ ٤٥.

(٣) يُنظر البغداديات / ٥٠٢، وسر الصناعة ٢/ ٥٦٢.

(٤) البيت في معاني القرآن للزجاج ٤/ ٣٥٩، والخزانة ٢/ ٣٨٧، وشرح ديوان المتنبي للواحدي / ٤٨١، وضرائر الشعر / ٥١، ولم أعثر على قائله.

ولأبي علي كلامٌ نفيس، يرُدّ ما قالوا به، قال: « فَإِنْ قالَ: فَقَدْ تَثْبُتُ هَذِهِ الهاءُ فِي قَوْلِهِم: (يَا هَنَاه)، وَقَدْ يَجْرِي الوَصْلُ مجْرَى الوَقْفِ فِي نَحْو: (سَبْسَبًّا)[١]، وَ(عَيْهَل)[٢] بتشديد اللام .

فَإِنَّ ذَلِكَ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْر، وَنَظِيرُهُ فِي الضَّرُورَةِ إِثْباتُ الهَمْزَةِ فِي نَحْو[٣]:

أَلا لا أَرَى إثنَينِ أَحسَنَ مَنظَرا عَلَى حَدَثَانِ الدَّهرِ مِنِّي وَمِن جُمْل[٤]

فَكَما لا يَسُوغُ أَنْ تَثْبُتَ هَمْزَةُ الوَصْلِ فِي الكلامِ - وَإِنْ أَجازَتْهُ الضَّرُورَة - كَذَلِك لا تَثْبُتُ هاءُ الوَقْفِ فِي الوَصْلِ فِي الكَلام، قِياسًا عَلَى ما أَجازَتْهُ الضَّرُورَة »[٥].

واحتجوا: بأنّ الهاء قد حُركت بالحركات الثلاث، فحُرِّكت بالكسر تخلّصًا من التقاء الساكنين، وبالفتح إتباعًا لحركة ما قبلها، وبالضم على الأصل كما يضم آخر المنادى، ولو كانت الهاء أصلية للزمت الضم.

واحتجوا أيضًا: بأنّ الألف والهاء تختَصُّ بالنداء، وقد لزمت في جميع التصاريف وصلًا ووقفًا، فيما حكاه ابن السراج عن الأخفش، قال: « تَقُولُ:

---

(١) بلدٌ سبسب: أي بعيدة جدبة، يُنظر التاج ٣/ ٤٠.

(٢) ناقة عيهل: أي سريعة، يُنظر الصحاح ٥/ ١٧٧٨.

(٣) البيت لجميل بثينة، وهو في ديوانه / ٣٧.

(٤) البيت من شواهد الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء / ٩٦، والجليس الصالح / ٥٢٠، وسر الصناعة ١/ ٣٤١، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٤/ ١٥٩، وضرائر الشعر / ٥٥، وشرح الشافية للرضي ٤/ ١٨٤، وشرح التصريح ٢/ ٦٨٧.

(٥) البغداديات / ٥٠٢.

(يا هَناهُ أَقْبِل)، وَ(يا هَنانَيْهِ أَقْبِلا)، وَ(يا هَنُوناهُ أَقْبِلُوا)، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (يا هُنْ) وَ(يا هَنان أَقْبِلا) وَ(يا هَنُون أَقْبِلُوا)، وَإِنْ أَضَفْتَ إِلَى نَفْسِكَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلا شَيْءٌ وَاحِد، يَأْتِي فِيما بَعْدَه »[١].

ومعلومٌ أنّ (يا هناه) مما اختص به النداء ولم يجئ في غيره[٢].

ومما يردّ هذا القول: أنّ الألف والهاء إنما تلحق المنادى للندبة، ومن شروطه: أن يكون معرفة، فلا يُقال (وا رَجُلاه)[٣].

و(يا هناه) إنما هو بمعنى (يا رجل)، وهو كناية عن النكرات[٤].

وأخذ بهذا القول أبو زيد[٥]، والفراء، والأخفش[٦]، والرضي[٧]، وابن عصفور[٨]، وابن مالك[٩].

---

(١) الأصول ١/ ٣٤٨.

(٢) يُنظر الأصول ١/ ٣٤٨، وشرح التصريف لابن يعيش / ٣٠٩، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٢٦١.

(٣) وهذا معلومٌ فإظهار الحسرة والتفجع لا يكون إلا لمُعَيّن، قال سيبويه: »لأَنَّكَ إِذا نَدَبْتَ فإِنَّما يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفَجَّعَ بِأَعْرَفِ الأَسْماء، وَأَنْ تَخُصَّ وَلا تُبْهِم؛ لأَنَّ النُّدْبَةَ عَلَى البَيان، وَلَوْ جازَ هَذا لجَازَ: يا رَجُلًا ظَرِيفًا، فَكُنْتَ نادِبًا نَكِرَةً؛ وَإِنَّما كَرِهُوا ذَلِكَ أَنَّهُ تَفاحَشَ عِنْدَهَم أَنْ يَخْتَلِطُوا وَأَنْ يَتَفَجَّعُوا عَلَى غَيْرِ مَعْرُوف. فَكَذَلِكَ تَفاحَشَ عِنْدَهُم فِي المُبْهَم لإِبْهامِه؛ لأَنَّكَ إِذا نَدَبْتَ تُخْبِرُ أَنَّكَ قَدْ وَقَعْتَ فِي عَظِيم، وَأَصابَكَ جَسِيمٌ مِنَ الأَمْر، فَلا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تُبْهِم » الكتاب ٢/ ٢٢٧.

(٤) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٥، ومعجم النحو / ٤٣٩.

(٥) يُنظر سر الصناعة ٢/ ٥٦٢، والممتع / ٢٦٦، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٢٥.

(٦) يُنظر الأصول لابن السراج ١/ ٣٤٨، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٢٥، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ١١٠.

(٧) يُنظر شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٦١.

(٨) يُنظر الممتع / ٢٦٦.

(٩) ينظر توضيح المقاصد والمسالك٤/ ١١٠٤.

وارتضاهُ ابن السراج - لو أن هاءه لم تحرك[١] - واختاره الكوفيون [٢]، قال الفراء: « وَرُبَّما أَدْخَلَتِ العَرَبُ الْهَاءَ بَعْدَ الأَلِفِ التِي فِي (حَسْرَتا)، فَيَخْفِضُونَها مَرَّةً، وَيَرْفَعُونَها. قالَ: أَنْشَدَنِي أَبُو فَقْعَس، بَعْضُ بَنِي أَسَدٍ[٣] :

يــا رَبِّ يــا ربّــاهِ إيّــاكَ أسَــلْ عَفْراءَ يا ربّاهِ مِنْ قَبْـلِ الأَجَـل[٤]

فَخَفَضَ، قالَ: وَأَنْشَدَنِي أَبُو فَقْعَسٍ:

يَــا مَرْحَبــاهُ بِحِــمَارِ نَاجِيَــهْ إِذَا أَتَــى قرَّبتُــهُ لِلــسَّانِيَهْ

وَالخَفْضُ أَكْثَرُ فِي كَلامِ العَرَب، إِلا فِي قَوْلِهِم: (يا هَناه)، وَ(يا هَنْتَاه)، فَالرَّفْعُ فِي هَذا أَكْثَرُ مِنَ الخَفْض؛ لأَنَّهُ كَثُرَ فِي الكَلامِ فَكَأَنَّهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ مَدْعُو »[٥].

وأما ما انفرد به العكبري من أنّ ألِفَهُ مُبدلةٌ من ياء المتكلم، على حدّ (يا غلاماه)، فإنّه وإن كان وفق القياس، إلا أنّ فيه تكلّفًا[٦]، وحكى ابن السراج عن بعض المتقدمين أنّ أصله: (هنان) بزنة (فعال)، وردّه؛ لأنه يلزم منه أن يقال في التثنية: (يا هنانان)، ولا قائل به[٧].

---

(١) ولو أن هاءه لم تحرك لكان قياسًا مطردًا، يُنظر الأصول ١/ ٣٤٨.

(٢) ينظر شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٢٥، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ١١٠.

(٣) قائله عروة بن حزام، يُنظر شرح المفصل ٥/ ١٢١٠، والخزانة ٧/ ٢٧٣ و١١/ ٤٥٨.

(٤) البيت من شواهد معاني القرآن للزجاج ٤/ ٣٥٨، والصحاح ٦/ ٢٥٥٩، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٢٦١، واللسان ٥١/ ٤٥٩٨.

(٥) معاني القرآن ٢/ ٤٢٢.

(٦) يُنظر اللباب في علل البناء والاعراب ٢/ ٣٤٥.

(٧) يُنظر الأصول ١/ ٣٤٨.

ويرى الباحث: أن ما ذهب إليه الثمانيني[١] هو الصواب؛ لموافقته القياس، وللأدلة التي ذكرنا، أما ابن يعيش فقد اختار قول أكثر البصريين[٢]، وهو قول يعتوِرُه الضعف كما بيّنا .

(١) ينظر شرح التصريف / ٣٣٦.

(٢) يُنظر شرح التصريف / ٣٠٩.

*** (أبى يأبى) بفتح العين في الماضي والمضارع:**

وهي اللغة المشهورة[(١)]، وبها نزل القرآن[(٢)]، وأصل (أَبَى) (أَبَيَ)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، وكان القياس في مضارعها ألا تكون عينه مفتوحة؛ لأنّ (فَعَلَ يَفْعَل) - بفتح العين - يلزم أن تكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق[(٣)]، و (يَأْبَى) ليست كذلك، فعينها ولامها ليست من حروف الحلق فإن قال قائل: ما بالكم أجزتم تأثر عين (يَفْعَل) باللام دون الفاء؟ فعن هذا جوابان:

أولهما: أنّ الفاء قد سكنت في المضارع، واللام متحركة، والفاء قد ضعفت بسكونها، فحينئذ لا تؤثر[(٤)].

---

(١) يُنظر الدر المصون١/ ٢٧٧، وفيه لغتان: (أَبِيَ يأبى) كـ(رضي يرضى)، و (أبى يأبِي) كـ(أتى يأتِي)، يُنظر البحر المحيط ١/ ٣٠١، والخصائص ١/ ٣٨٢.

(٢) قال تعالى: ﴿ وَيَأْبَى اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ [التوبة: ٣٢]، وجاءَ الماضي (أَبَى) في تسعِ آياتٍ:

١ - ﴿ فَسَجَدُوا إلا إِبْلِيسَ أَبَى وَاستَكْبَرَ وكَانَ مِنَ الكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: ٣٤].

٢ - ﴿ إِلا إِبْلِيسَ أَبَى أن يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ [الحجر: ٣١].

٣ - ﴿ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلا كُفُورًا ﴾ [الإسراء: ٨٩].

٤ - ﴿ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إلا كُفُورًا ﴾ [الإسراء: ٩٩].

٥ - ﴿ وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَى ﴾ [طه: ٥٦.]

٦ - ﴿ وَإِذْ قُلْنَا للمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلا إِبْلِيسَ أَبَى ﴾ [طه: ١١٦].

٧ - ﴿ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلا كُفُورًا ﴾ [الفرقان: ٥٠].

٨ - ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا ﴾ [الكهف: ٧٧].

٩ - ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَواتِ وَالأَرْضِ وَالجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا ﴾ [الأحزاب: ٧٢].

(٣) الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، ويُنظر في هذه المسألة إصلاح المنطق ١/ ٢١٧، وكتاب الأفعال لابن القطاع ١/ ٨.

(٤) يُنظر الأصول ٣/ ١٠٤، والمخصص ١٤/ ٢٠٩.

وثانيهما: أن الأصل في الحروف هو تأثر الأول بالثاني، لا العكس، وفي (فَعَلَ يَفْعَلُ) الفاء أولًا، فلا تؤثر في العين، ألا ترى أن الإدغام إنما هو دخول الحرف الأول في الثاني؟ كما في نحو قولنا: (قد تَّعبتُ) فالتاء وقعتْ ثانيةً، والدال وقعت أولًا، وقد أثرت التاء في الدال، وأصبحتا تاءً واحدة مشددة[١]، ويظهر مثل هذا جليًا في علم التجويد، ومما يُعَضِّدُ هذا، قول ابن سيده: « أَنّ الفَتحَةَ التي تَجْلِبُهَا حُرُوفُ الحَلْقِ إِنّمَا هِيَ عَلَى العَيْنِ، وَالحَرَكَةُ فِي الحَرْفِ الْمُتَحَرّكِ يُقَدّرُ أَنّهَا بَعْدَهُ، فَهِيَ بَعْدَ العَيْنِ وَقَبْلَ اللام، فتَوَسُّطُها بَيْنَهُمَا وَمُجَاوَرَتُهَا لَهُمَا وَاحِدَةٌ، فَمِن أَجْلِ ذَلِك جَازَ أَنْ تَكُونَ الفَتْحَةُ تَجْلِبُهَا العَينُ وَاللامُ، وَلَيْسَتْ الفَاءُ كَذَلِك؛ لأَنَّ الفَتحَةَ بَعيدَةٌ مِنَ الفَاء، إِذْ كَانَتْ تَقَعُ بَعْدَ الحَرفِ الذِي بَعْدَهُ »[٢].

*** وقد اختلف العلماء في توجيههم لهذه المسألة إلى أقوال:**

فقد ذكر الثمانيني أربعةً من آراء العلماء، ضعّف اثنين منها، وسكت عن الثالث، ورجح الرأي الرابع.

الأول: أنّ العين إنما فُتحت؛ لأن الفاء فيه همزة، تشبيهًا له بـ(قرأ يقرأ)، وفيه تشبيه ما الهمزة فيه أولًا بما فيه آخرًا[٣]، ويُردّ هذا القول، بأن حروف الحلق إنما تؤثر إذا كانت متحركةً، ووقعت عينًا أو لامًا؛ لأن الأول يتأثر بالآخر، وليس

---

(١) يُنظر الكتاب ٤/ ١٠٤، والمخصص ١٤/ ٢٠٩.

(٢) المخصص ١٤/ ٢١٠.

(٣) يُنظر الكتاب ٤/ ١٠٥، والكامل ٢/ ٧٥٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٤٨١، والمخصص ١٤/ ٢١٠.

العكس، والفاء وقعت أولًا وهي ساكنة[١]، فلا تأثير لها فسيبويه وإن كان يرى هذا الأصل[٢] -كما ذكرنا- إلا أنه يرى أنّ هناك كلمات قد خرجت عن هذا الأصل كـ(وعدّهُ) أصلها: (وعَدْتُهُ)، فالدال وإن كانت ساكنةً، ووقعت قبل التاء، فقد أثّرت في التاء بعدها وقُلبت دالًا [٣]، وأخذ بهذا القول سيبويه، وابن السراج[٤]، قال سيبويه: « وَقَالوا: (أَبَى يَأْبَى)، فَشَبّهوهُ بِـ(يَقْرَأ). وَفِي (يَأبَى) وَجْهٌ آخَر: أَنْ يَكونَ فِيهِ مِثْلُ (حَسِبَ يَحْسِبُ)، فُتِحَا كَمَا كُسِرَا، وَقَالوا: (جَبَى يَجْبَى)، وَ(قَلَى يَقلَى)، فَشَبّهوا هَذَا بِـ(قَرَأ يَقرَأُ) وَنَحْوه، وَأَتْبَعوهُ الأَوّلَ، كَمَا قَالوا: (وَعَدُّهُ) يُرِيدُونَ (وَعَدتُهُ)، أَتْبَعوا الأَوّل، يَعني فِي (يَأبَى)؛ لأنَّ الفَاءَ هَمْزَةٌ، وَكَمَا قَالوا: (مُضَّجَعٌ) »[٥].

الثاني: أن (يأَبَى) إنما فُتحت عينه؛ لأن الألف من حروف الحلق، وقد وقعت لامًا، وأخذ بهذا القول المبرد قال: « وَأمّا (يَأْبَى) فَلَهُ عِلّةٌ، وَأَمّا (يَقْلَى) فَلَيسَ بِثَبَتٍ. وَسِيبَوَيه يَذْهَبُ فِي (يَأْبَى) إِلى أَنَّهُ إِنّمَا انْفَتَحَ مِنْ أَجْلِ أَنّ الهَمزَةَ فِي مَوضِعِ فَائِهِ، وَالقَولُ عِنْدِي عَلَى مَا شَرَحْتُ لَكَ، مِنْ أَنَّهُ إِذَا فُتِحَ حَدَثَ فِيهِ حَرفٌ مِنْ حُرُوفِ الحَلْق، فَإِنّمَا انْفَتَحَ لِأَنَّهُ يَصِيرُ إِلى الأَلِف، وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الحَلْق، وَلَكِنْ لَمْ نَذْكُرْهَا لأَنّهَا لا تَكُونُ أَصْلًا، إِنّمَا تَكُونُ زَائِدةً أَو بَدَلًا، وَلا تَكُونُ مُتَحَرّكَةً، فَإِنّمَا هِيَ حَرْفٌ

---

(١) يُنظر المخصص ١٤/ ٢٠٩.

(٢) أي تأثر الأول بالثاني.

(٣) يُنظر الكتاب ٤/ ١٠٦، والمخصص ١٤/ ٢١١.

(٤) يُنظر الأصول ٣/ ١٠٤.

(٥) الكتاب ٤/ ١٠٥.

سَاكِنٌ، وَلا يَعْتَمِدُ اللسَانُ بِهِ عَلَى مَوْضِعٍ »[١]، وقريبٌ من هذا ما حكاه الزجاج عن إسماعيل بن إسحاق القاضي[٢]، وهو قول ابن جِنِي في - ظاهر كلامه[٣] -، وقد رُدّ هذا القول بأن الألف ليست من حروف الحلق، وبأن الألف ليست أصلًا وإنما هي منقلبة عن ياء؛ وسبب القلب تحركها وانفتاح ما قبلها، وحينئذٍ تكون الفتحة سببًا للألف، وليس العكس[٤]. وقد ضعّف الثمانيني هذين الرأيين[٥].

الثالث: أنّ (يَأبَى)؛ إنما فُتِحت عينه؛ حملًا له في المعنى على نظيره (مَنَع يَمْنَع)، كما حُمِلَت (يَذَرَ) على (يَدَع)، واختاره ابن الشجري[٦]، وقد سكت الثمانيني عن هذا الرأي[٧].

الرابع: أنّ ذلك إنّما هو من تداخل اللغات، وهو ما عَبّر عنه سيبويه في أحد قوليه: « وَفِي (يَأبَى) وَجْهٌ آخَر: أَنْ يَكونَ فِيهِ مِثلُ (حَسِبَ يَحْسِبُ)، فُتِحَا كَمَا كُسِرَا »[٨].

وما استجاده الثمانيني بقوله: « وَقَالَ قَوْمٌ: إِنّمَا فُتِحَ عَلَى طَرِيقِ الغَلَط، تَوَهَّمُوا مَاضِيَهُ عَلَى (فَعِلَ) فَجَاءَ المُستَقْبَلُ عَلَى (يَفْعَل). وَهَذَا وَجْهٌ جَيّد »[٩]، وما فسره

---

(١) الكامل ٢/ ٧٥٥.

(٢) يرى أن الألف تُشبه حروف الحلق، يُنظر معاني القرآن ١/ ٣٦٢.

(٣) يُنظر الخصائص ١/ ٣٨٢.

(٤) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٤٨١، وأمالي الشجري ١/ ٢٠٩، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٢٣.

(٥) يُنظر شرح التصريف / ٤٣٣.

(٦) يُنظر الأمالي ١/ ٢٠٩.

(٧) يُنظر شرح التصريف / ٤٣٤.

(٨) الكتاب ٤/ ١٠٥.

(٩) شرح التصريف / ٤٣٤.

أبو حيان بأنَّه: « يُمْكِن أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الاسْتِغْنَاءِ بِمُضَارِعِهِ عَنْ مُضَارِعِ المَفْتُوحِ العَينَ فِي المَاضِي »[(١)]، وذلك كُلّه لا يعدو أن يكون من اختلاف الألفاظ، والمعنى واحد، وهو ما عبر عنه ابن السراج بتداخل اللغات[(٢)]، والقول في ما سبق أن الثمانيني – فيما ذهب إليه –[(٣)] قد وافق أحد قولي سيبويه[(٤)]، أما ابن يعيش فظاهر قوله يميل إلى رأي المبرد، فقد حكى ما ذهب إليه ابن السراج، وأردف بأن سيبويه شبه (أَبَى يَأبَى) بـ(قَرَأ يَقْرَأ)؛ لأن الألف تقارب الهمزة[(٥)]. ومفهوم كلام سيبويه[(٦)] يُبينُ أنّ ما نسبه إليه ابن يعيش ليس دقيقًا، يدل على ذلك، ما ذكره المُحققون من شُرّاح كلام سيبويه[(٧)].

---

(١) يُنظر الارتشاف ١/ ١٨٣.

(٢) يُنظر الأصول ٣/ ٢٨١، وشرح التصريف لابن يعيش / ٤١.

(٣) يُنظر شرح التصريف / ٤٣٤.

(٤) »وَفِي (يَأبَى) وَجْهٌ آخَر: أَنْ يَكونَ فِيهِ مِثْلُ (حَسِبَ يَحْسِبُ)، فُتِحَا كَمَا كُسِرَا « الكتاب ٤/ ١٠٥.

(٥) يُنظر شرح التصريف / ٤١.

(٦) »وَقَالوا: (جَبَى يَجْبَى)، وَ(قَلَى يَقلَى)، فَشَبّهوا هَـذَا بِـ(قَـرَأ يَقـرَأ) وَنَحْـوه، وَأَتْبَعـوهُ الأَوّلَ، كَـمَا قَـالوا: (وَعَدُّهُ) يُرِيدُون (وَعَدتُهُ)، أَتْبَعوا الأَوّل، يَعني فِي (يَأبَى)؛ لأنَّ الفَاءَ هَمْزَةٌ «. الكتاب ٤/ ١٠٥.

(٧) قال المبرد: »وَأمّا (يَأْبَى) فَلَهُ عِلّةٌ، وَأَمّا (يَقْلَى) فَلَيسَ بِثَبْتٍ. وَسِيبَوَيه يَذْهَبُ فِي (يَأْبَى) إِلى أَنّهُ إِنّـمَا انْفَـتَحَ مِنْ أَجْلِ أَنّ الهَمزَةَ فِي مَوضِعِ فَائِهِ « الكامل ٢/ ٧٥٥، وقال السيرافي: »أَرَادَ إِنَّهُم شَبَّهُوا الهَمـزَةَ التـي فِي أَوَّلِ (أَبَى)، وَهِيَ فَاءُ الفِعْلِ مِنْهَا بِالهَمْزَةِ التي تَكُونُ لامًا فِي مِثْلِ (يَقْـرَأ)، فَفَتَحُـوا مِـنْ أَجْـلِ الفِـاء، كَـمَا فَتَحُوهَا مِنْ أَجْلِ اللامِ التي هِيَ هَمْزَةٌ « شرح السيرافي ٤/ ٤٨١، وقال ابن سيده: »وَقَـالوا (أَبَـى يَـأْبَى) فَشَبّهُوهُ بِـ(يَقْرأ)، أَرَادَ أَنّهُم شَبَّهُوا الهَمَزَةَ التي فِي أَوَّلِ (أَبَى) وَهِيَ فَاءُ الفِعْلِ مِنْها بِالهَمْزَةِ التي تَكُونُ لامًا فِي مِثْلِ (قَرَأَ يَقْرَأ) فَتَحُوا عَيْنَ الفِعْلِ مِنْ أَجْلِ الفَاء التي هِيَ هَمْزَة، كَمَا فَتَحُوهَا مِن أَجْلِ الـلامِ التـي هِـيَ هَمْزَة « المخصص ١٤/ ٢١٠.

المبحث الثالث

ما انفرد به الثمانيني

*** القول في اجتماع الميم والواو في (فمويهما):**

« الأَصْلُ فِي (فَم) (فَوْهٌ). عَيْنُهُ واوٌ وَلامُهُ هاء. وَالذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُكَ فِي التَّصْغِير: (فُوَيْهٌ) وَفِي التَّكْسِيرِ: (أَفْواه)، وَوَزْنُهُ (فَعْلٌ) بِفَتْحِ الأَوَّلِ وَسُكُونِ الثَّانِي.

إِلا أَنَّهُ وَقَعَتِ الهاءُ فِيهِ طَرَفًا، وَهِيَ مُشْبِهَةٌ حُرُوفَ المدِّ وَاللين، فَحُذِفَتْ كَحَذْفِ حَرْفِ اللين، مِنْ نَحْو: (يَدٍ) وَ(دَمٍ)، وَمِثْلُهُ (شَفَةٌ) وَ(سَنَةٌ) وَ(عِضَة)، فَلَمَّا حُذِفَتِ الهاءُ بَقِيَ الاسْمُ عَلَى حَرْفَيْن، الثَّانِي مِنْهُما واو، وَالأَوَّلُ مَفْتُوح، فَكانَ إِبْقاؤُهُ عَلَى حالِهِ يُؤَدِّي إِلَى قَلْبِهِ أَلِفًا، لِتَحَرُّكِهِ بِحَرَكاتِ الإِعْراب، وَكَوْن ما قَبْلَهُ مَفْتُوحًا، عَلَى حَدِّ (عَصًا) و(رَحىً). وَالأَلِفُ تُحْذَفُ عِنْدَ دُخُولِ التَّنْوِينِ عَلَيْها، لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْن، كَـ(عَصًا) وَ(رَحىً)، فَيَبْقَى الاسْمُ المتَمَكِّنُ عَلَى حَرْفٍ واحِد، وَهُوَ مَعْدُوم. فَلَمَّا أَفْضَى إِبْقاءُ الواوِ إِلَى ما ذُكِر، وَلَمْ يُمْكِن حَذْفُها، لِئَلَّا يَبْقَى الاسْمُ عَلَى حَرْفٍ واحِد، فَنَصِيرَ إِلَى ما فَرَرْنا مِنْه، أُبْدِلَتْ مِنْها المِيم؛ لأَنَّ المِيمَ حَرْفٌ صَحِيح، لا تَثْقُلُ عَلَيْهِ الحَرَكات، وَفِيها غُنَّةٌ تُناسِبُ لِيْنَ الواو »[1].

والذي سَوّغ إبدال الميم من الواو أنّهما من مخرجٍ واحد، وقد اجتمعتا في كلمة واحدة ومنه قول الفرزدق[2] :

هُمَا تَفَلا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيهِمَا ... عَلَى النَّابِحِ العَاوِي أَشَدُّ رِجَامِ[3]

---

(١) شرح التصريف لابن يعيش / ٢٩١.

(٢) هذا نصه في الديوان / ٥٤١.

(٣) والبيت في الجمل / ٢٢١، والكتاب ٣/ ٣٦٥، وسر الصناعة ٢/ ٤١٧، ودرة الغواص / ٤١، والإنصاف / ٢٩٤،وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٧٠، والنص فيها جميعًا :

هما نفثا في فيّ منْ فمويهما ... على النابحِ العاويّ أشدّ رجام

* **وقد اُخْتُلف في توجيهها إلى مذاهب :**

أولها: أنّ وزن (فمويها): (فَعَعَيْهِما)[١] بتكرير العين ، وفيه قولان :

القول الأول: أنّ الشاعر قد جمع فيه بين العِوَض والمُعوَّض، وهو جائز في ضرورة الشعر، والذي سوّغ لهم هذا الجمع أنّ الكلمة مجهودة منقوصة[٢].

وأخذ بهذا القول الزجاج[٣]، وابن السراج قال: « وَ(فَمٌ) إذا شِئْتَ قُلْتَ: (فَميٌّ)؛ لأَنَّهُم قالُوا: (فَموان)، وَلَوْ لَمْ يَقُولُوهُ لَمْ يَجُز؛ لأَنَّهُ لا يَنْبَغِي أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ العِوَضِ وَالمُعَوَّض، وَبَيْنَ الحَرْفِ الذِي عُوِّض، فالمِيمُ إِنَّما جُعِلَتْ عِوَضًا مِنَ الواوِ إذا قُلْتَ: (فو زَيْد). قالَ أَبُو بَكْرٍ: وَالذِي زَيَّنَ لَهُمْ عِنْدِي أَنْ قالُوا: (فَموانِ) أَنَّ هَذا يُعَدُّ مَحْذُوفًا وَهِيَ الهاء، يَدُلُّكَ عَلَيْهِ قَوْلُكَ: (تَفَوَّهْتُ) وَ(أَفْواه) »[٤]. وتبعهم في هذا القول الجوهري[٥]، وابن الأنباري[٦]، وذكر الحريري[٧] أن هذا نظير قول الراجز[٨] :

---

(١) هذا الوزن ذكره ابن جني في الخصائص ٣/ ١٤٧، والثمانيني وزنه (فَمَعَيْهِما) / ٣٤٦، والذي أراه ما ذكره ابن جني؛ لأنّ البدل له حكم المبدل منه في الميزان، ويلزم الثمانيني أن تكون الميم زائدة، وعليه فلا جمْع بين البدل والمبدل منه، ومثل هذا يحتاج إلى بحث لا يتّسع المجال لذكره.

(٢) يُنظر سر الصناعة ٢/ ٤١٧، وقال الجوهري: »وَإِنَّما أَجازُوا ذَلِكَ؛ لأَنَّ هُناكَ حَرْفًا آخَر مَحْذُوفًا وَهُوَ الهاء، كَأَنَّهُم جَعَلُوا المِيمَ فِي هَذِهِ الحالِ عِوَضًا عَنْها » الصحاح ٥/ ٢٠٠٤.

(٣) نسبه إليه ابن جني في سر الصناعة ٢/ ٤١٧.

(٤) الأصول ٣/ ٧٨.

(٥) يُنظر الصحاح ٥/ ٢٠٠٤.

(٦) يُنظر الإنصاف / ٢٩٤.

(٧) يُنظر درة الغواص / ٤١.

(٨) في شرح التصريح ٢/ ٢٢٤، و معجم النحو / ٣١٤ ، لأبي خراش الهذلي، وفي الموجز في قواعد اللغة العربية / ٢٨٦ لأمية بن أبي الصلت .

إِنِي إِذَا مَـــا حَـــدَثٌ أَلَّـــا أَقُـولُ يَـا اللَّهُـمَّ يَـا اللَّهُـمَّا[١]

وقد رُد هذا القول: بأنّ العوض لا يجتمع مع المعوض ولا يحلّ محلّه[٢]، ويرُدّه أيضًا أنّ اجتماع الميم والواو قد ورد في سعة الكلام، من نحو قولنا: (فَمَوَان)[٣]، والجمع بين العوض والمُعوض في سعة الكلام لا يجوز.

القول الثاني: أنّ فيه جمعًا بين البدل والمبدل منه :

قال الثمانيني: « وَالصَّحِيحُ أَنَّ المِيمَ لَيْسَتْ عِوَضًا مِنَ الواوِ، وَإِنَّما هِيَ بَدَل، وَكُلُّ بَدَلٍ عِوَض، وَلَيْسَ كُلُّ عِوَضٍ بدلًا.

وَالفَرْقُ بَيْنَ العِوَضِ وَالبَدَل، أَنَّ البَدَلَ يَجْتَمِعُ مَعَ المُبْدَلِ وَيَحِلُّ محَلَّه، وَالعِوَضُ لا يَجْتَمِعُ مَعَ المُعَوَّضِ وَلا يَحِلُّ مَحَلَّه، وَإِنَّما يَتَأَخَّرُ عَنْ مَكانِ المُعَوَّضِ وَيَتَقَدَّمُ عَلَيْه.

فَلَمَّا كانَتِ المِيمُ بَدَلًا مِنَ الواوِ جازَ أَنْ يَجْتَمِعَ بَيْنَهُما مِنْ حَيْثُ كانَتْ بَدَلًا ، لا عِوَضًا خَالِصًا »[٤].

قلتُ وإنْ كان بعضهم يعدّ العوض بدلًا تجَوُّزًا في العبارة[٥]، إلا أنّ هناك فَرْقًا

---

(١) البيت من شواهد المقتضب ٤/ ٢٤٢، واللمع / ٨٣، والانصاف / ٢٩١، وشرح الكافية الشافية / ١٣٠٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٨٤، وتوضيح المقاصد والمسالك / ١٠٦٩، والهمع ٢/ ٤٨، والنحو الوافي ٤/ ٣٦.

(٢) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٣٤٦.

(٣) يُنظر الكتاب ٣/ ٣٦٦.

(٤) شرح التصريف / ٣٤٦.

(٥) يُنظر الخصائص ١/ ٢٦٥.

بَيِّنًا ، تحَدث عنه علماء اللغة والأصول – رحمهم الله – بشيء من التفصيل، قال ابن جني: « فَالبَدَلُ أَعَمُّ تَصَرُّفًا مِنَ العِوَض، فَكُلُّ عِوَضٍ بَدَلٌ وَلَيْسَ كُلُّ بَدَلٍ عِوَضًا. وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَم أَنَّ العِوَضَ مِنْ لَفْظِ (عَوْضُ) - وَهُوَ الدَّهْرُ – وَمَعْناهُ: قالَ الأَعْشَى[١] :

رَضِيعي لِبَانٍ ثَدْيَ أُمٍ تَقَاسَمَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لا نتفرَّق[٢]

وَالتِقاؤُهُما أَنَّ الدَّهْرَ إِنَّما هُوَ مُرُورُ اللَيْلِ وَالنَّهارِ وَتَصَرُّمُ أَجْزائِهِما، فَكُلَّما مَضَى جُزْءٌ مِنْه، خَلَفَهُ جُزْءٌ آخَر يَكُونُ عِوَضًا مِنْه. فالوَقْتُ الكائِنُ الثَّانِي غَيْرَ الوَقْتِ الماضِي الأَوَّل؛ فَلِهَذا كانَ العِوَضُ أَشَدُّ مُخالَفَةً لِلْمُعَوَّضِ مِنْهُ مِنَ البَدَل .

وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي مَوْضِعٍ مِنْ كَلامِي مفْرَدَ اشْتِقاقِ أَسْماءِ الدَّهْرِ وَالزَّمان، وَتَقَصَّيْتُهُ هُنَاك، وَأَتَيْتُ أَيْضًا فِي كِتابِي المَوْسُومِ بِـ(التَّعاقُبِ) عَلَى كَثِيرٍ مِنْ هَذا الباب، وَنَهَجْتُ الطَّرِيقَ إِلَى ما أَذْكُرُهُ بِما نَبَّهْتُ بِهِ عَلَيْه »[٣].

وأخذ بهذا القول الرضي[٤] .

---

(١) الديوان / ٢٢٥.

(٢) البيت من شواهد العين ٢/ ١٩٤، والأزمنة وتلبية الجاهلية / ٦٠، وإصلاح المنطق / ٢٩٧، وأدب الكاتب / ٤٠٧، والمعاني الكبير في أبيات المعاني / ٥٤٥، والجمهرة ٢/ ٩٠٥، والخصائص ١/ ٢٦٥، والصحاح ٣/ ١٠٩٣، والأزمنة والأمكنة / ٢٨٩، واسفار الفصيح ٢/ ٨٢٥، والمفصل / ٦٩، والانصاف / ٣٤١.

(٣) الخصائص ١/ ٢٦٥.

(٤) يُنظر شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٧٠.

ثانيها: أن وزن (فمويهما) (فَلَعَيْهِمَا) وتحقيقه:

أنّ أصلها (فوهٌ)، ثمّ حصل قلبٌ مكاني، بأن قُدِمت الهاء – التي في موضع اللام – إلى العين، فصارت (فَهْو) بزنة (فَلْع)، ثُم حُذفت الواو فصارت (فه) بزنة (فل)، ثم أُبدلت الهاء ميمًا، فصارت (فم) بزنة (فل)، فلما اضطر الشاعر أعاد الواو التي حُذفت، فصارت (فمويهما) بزنة (فَلَعَيْهما)، وإنما أجاز أصحاب هذا القول إبدال الميم من الهاء لمّا رأوا أن الهاء تشبه حروف العلة، – والواو من حروف العلة –، وكانت الميم أختها في المخرج[(١)].

ولا يلزم أصحاب هذا القول أن يكون فيه جمْع بين العِوَض والمُعَوّض، ولا البدل والمبدل منه، إلا أنّه يرِدُ عليه أن المشابهة المذكورة فيها تكلّفٌ وبُعد[(٢)]، ونُسب هذا القول للأخفش[(٣)].

ثالثها: أنّ وزن (فمويهما) (فَعَلَيْهِما) وكان أصْلها: (فَوَهَيْهما)، فأُبدلت الواو – التي في موضع العين – ميمًا، وأُبْدلت الهاء – التي في موضع اللام – واوًا، فصارت (فَمَوَيْهِما) بزنة (فَعَلَيْهِما)، وإنّما أُبدلت الميم من الواو؛ لأنّها أختها في المخرج، والذي سَوّغ إبدال الهاء من الواو، أنّ الهاء تشبه حروف اللين في خَفائها، وفي أنّها تُحذفْنَ لامات، وفي أنّ الهاء والواو تتعاقبان على الاسم من نحو: (عضهات)[(٤)] و(عضوات)، و(سنهات) و(سنوات).

---

(١) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٣٤٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٣٠.

(٢) يُنظر شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٧٠.

(٣) يُنظر شرح الشافية للرضي ٣/ ٢١٥.

(٤) جَمْعُ عضة وهي: شجرٌ ضِخام، يُنظر الكامل ٢/ ٩٦٦.

وأخذ بهذا القول المبرد – في ظاهر قوله–[١]، وأبو علي – فيما نسبه إليه ابن جني –[٢]، وارتضاه صاحب المُخصص، قال: « فَأَمَّا قَوْلُ الفَرَزْدَق:

هُما نَفَثا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيهِمَا

فَإِنَّهُ قِيْلَ إِنَّهُ أَبْدَلَ مِنَ العَيْنِ الذِي هُوَ واوٌ المِيم، كَما تُبْدَلُ مِنْهُ فِي الإفْراد، ثُمَّ أَبْدَلَ مِنَ الهاءِ التِي هِيَ لامٌ الواو، وَبَدَلُ الواوِ مِنَ الهاءِ غَيْرُ بَعِيد، لِما قَدَّمْنا مِنْ مُشابَهَةِ بَعْضِ هَذِهِ الحُرُوفِ لِبَعْض، وَيَدُلُّ عَلَى سَوْغِ ذَلِكَ أَنَّهُما يَعْتَقِبانِ عَلَى الكَلِمَةِ الواحِدَة، كَقَوْلِكَ: (عِضَة)، فَإِنَّ لامَهُ قَدْ يُحْكَمُ عَلَيْها أَنَّها هاء؛ لِقَوْلِهم: (عِضَاه)، وَيُحْكَمُ عَلَيْها أَنَّها واوٌ لِقَولِهم (عِضَوات) »[٣].

ويرى الباحث أنّ هذا القول أقربُ للصواب – لما بَيَّنّا – ولِقلّة ما يرِد عليه، والثمانيني في هذه المسألة كان دقيقًا فيما ذهَب إليه – أعْني أنّه كان دقيق العبارة في اختياره مصطلح الإبْدال على مصطلح التَعْويض – وقد أجاد في هذا، والذي أخاله أنّ الثمانيني ما سبَقه أحد في التفريق في هذه المسألة[٤]، بل حتى ابن جني، والذي فَرَّق من حيث المُصْطَلَح بين العِوَض والبدل، إلا أننا نجده في هذه المسألة تارة يُعَبِّرُ بالإبدال، وتارةً بالعِوَض[٥]، أمّا ابن يعيش فإنّه لم يتناول هذه المسألة في هذا الكتاب.

---

(١) يُنظر المقتضب ٣/ ١٥٨.

(٢) يُنظر سر الصناعة ٢/ ٤١٧.

(٣) المخصص ١/ ١٣٦.

(٤) ينظر شرح التصريف / ٣٤٦.

(٥) يُنظر الخصائص ٣/ ١٤٧، وسر الصناعة ٢/ ٤١٧.

*** القول في وزن (استحى)، وطريقة إعلالها :**

اللغة المشهورة[١] فيها، (اسْتحيى) كـ(استرعى) بزنة (اسْتَفْعَل)، وأصلها (اسْتَحْيَيَ)، تحركت الياء – التي في موضع اللام –، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا « فإذا أَسْنَدَ الْمُتَكَلِّمُ هَذا الفِعْلَ إِلَى نَفْسِهِ قالَ: (اسْتَحْيَيْتُ) فَسَكَنَتِ الياءُ الأَخِيرَة؛ لاتِّصالِها بِما يُوجِبُ سُكُونَها، وَالياءُ الَّتِي قَبْلَها مَفْتُوحَة »[٢]، وبها وردت أكثر القراءات[٣]، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن﴾[٤] « وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي رِوايَةِ شِبْل، وابْنِ مُحَيْصِن، وَيَعْقُوب: (يَسْتَحِي) بِياءٍ وَاحِدَةٍ »[٥]، واخْتُلف في المحذوف من الياءين .

*** ويمكن تحقيق هذا الخلاف كما يأتي:**

أولًا: أنّ المحذوف منها عين الكلمة، فـ(اسْتَحَيْتُ) بِزِنة (اسْتَفَلتُ)، وبه قال أكثر النحاة[٦]، ثُم اختلفوا في سبب الحذف إلى قولين:

القول الأول: أنّ الحذف كان؛ لالتقاء الساكنين، وذلك أنّ (اسْتَحَى) أصلها (اسْتَحْيَيَ) بِزِنة (اسْتَفْعَلَ)، نُقِلَت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها،

---

(١) وهي لغة أهل الحجاز، ينظر الصحاح ٦/ ٢٣٢٤.

(٢) شرح التصريف للثمانيني / ٥١٦.

(٣) يُنظر البحر المحيط ١/ ٢٦٤.

(٤) [البقرة:٢٦].

(٥) البحر المحيط ١/ ٢٦٤.

(٦) يُنظر المصدر السابق ١/ ٢٦٥.

فصارت (اسْتَحَيْي)، ثُمّ يُقال تحركت الياء بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها بحسب الآن، فُقلبت ألفًا، فصارت (اسْتحاي) كـ(استقام)، ثُمّ حُذفت حركة الياء، فصارت (اسْتَحايْ)؛ وإنّما حُذفت هذه الحركة؛ لأنّه لم يجئ في كلامهم فعل ماض لامه ياء متحركة ساكن ما قبلها؛ فحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصارت (اسْتَحَيْ)، فباشرت حركة الفاء لام الكلمة، فقُلبت ألفًا، كما في (ياجَل)، فصارت (اسْتَحَا) بزنة (اسْتَفَلْ)[1].

قال سيبويه: « وَكَذَلِكَ (اسْتَحَيْتُ) أَسْكَنُوا الياءَ الأُوْلَى مِنْها، كَما سَكَنَتْ فِي (بِعْتُ)، وَسَكَنَتِ الثَّانِيَةُ لأَنَّها لامُ الفِعْل، فَحُذِفَتِ الأُوْلَى لِئَلَّا يَلْتَقِي ساكِنان. وَإِنَّما فَعَلُوا هَذا حَيْثُ كَثُرَ فِي كَلامِهِم. وَقالَ غَيْرُهُ: لَمَّا كَثُرَتْ فِي كَلامِهِمْ وَكانَتا ياءَيْن حَذَفُوها وَأَلْقوا حَرَكَتَها عَلَى الحاء، كَما أَلْزَمُوا (يَرَى) الحَذْف، وَكَما قالُوا: (لَمْ يَكُ) وَ(لا أَدْر) »[2].

---

(١) يُنظر شرح الشافية للرضي ٣/ ١١٩، وهذه الطريقة يعتورها الضعف لكثرة الإعلال فيها؛ وذلك أن عين الكلمة قد جرى فيها نقل، ثُمّ قلب، ثم حذف، ولامها جرى فيها حذف ثُم قلب، وهناك طريقة أخرى في الإعلال ذكرها صاحب الممتع / ٣٦٩، وفيه أن الأصل (اسْتَحيَيَ) بزنة (اسْتَفْعَلَ) تحركت لام الكلمة – وهي ياء – وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فصارت (استحيا)، ثم نُقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها فصارت (استحَيا)، فنقول تحركت الياء بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها بحسب الآن، فقُلبت ألفًا، فالتقى ساكنان، فحُذفت العين، فصارت (استحى) بزنة (اسْتفَل)، وعندي أنّ هذا الإجراء هو الصحيح في تفصيل الإعلال، حسب القول الأوّل، والذي يدل على ذلك: أنّ اللغة المشهورة والتي جاءت بدون حذف قد وافقت الطريقة الثانية في أنّ الأصل (استحيا)، وفي إنّ الإعلال قد جرى على لام الكلمة بالقلب، وعلى الطريقة الثانية يكون ما جرى في الكلمة هو قلب للامها، ونقل ثم قلب، ثمّ حذف لعينها.

والباحث وإن كان قد رجح هذا الإجراء في الإعلال، فإنه لا يرتضي هذا القول برُمّته، لما سنُبين فيما بعد.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٩٩، والقول الأول ليس لسيبويه، وإنما نقله عن الخليل، قال النحاس: »سَمِعْتُ أَبا إِسْحاق يَقُولُ: إِذا قالَ سِيبَوَيْه بَعْدَ قَوْلِ الخَلِيلِ: وَقالَ غَيْرُه، فَإِنَّما يَعْنِي نَفْسَه، وَلا يُسَمِّي نَفْسَهُ بَعْدَ الخَلِيلِ إِجْلَالًا مِنْهُ لَه ». إعراب القرآن / ٢٩.

ويرُدّ هذا القول: أنّه لو كان الأصل (اسْتحاي)، وكان سبب الحذف التقاء الساكنين، للزم أن يأتي المُضارع على (يَسْتَفْعِل)، بإدغام المثلين، فيُقال (يَسْتَحِيُّ) في حال الرفع، وهذا محال؛ لأنّ الفعل المضارع إذا كانت لامه ياء فإنها لا تحرك بالضمّ.

ويرُدُه أيضًا أنّ المسند إلى ضمير المثنى من (استحى) جاء على (اسْتَحْيا) بزنة (اسْتَفْعى)، ولو كان الحذف لالتقاء الساكنين، لكان القول في كلامهم (استحايا)، ولكنه لم يرِد.

قال ابن جني: « يَقُولُ أَبُو عُثْمان: فَيَلْزَمُ مَنْ قالَ إِنَّها حُذِفَتْ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْن أَنْ يَقُولَ: (هُوَ يَسْتَحِيُّ)، فَيَرُدّها لَمَّا تَحَرَّكَتِ اللامُ بِالضَّمَةِ وَزالَ سُكُونُها. وَذِكْرُهُ الحُجَّةَ لِلْقَائِلِ: أَنَّها حُذِفَتْ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْن، مَعْناهُ: أَنَّهُ كانَ يَجِب - إِنْ لَمْ تُحْذَف - أَنْ تَدخُلَ الضَمَّةُ اللام. وَهَذا مُحال.

قالَ أَبُو عَلِيّ: لأَنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ تُضارِعُ الحَرَكات؛ لأَنَّها تُحْذَفُ لِلْجَزْم؛ كَما تُحْذَفُ لِغَيْرِ ذَلِك مِمَّا قَدْ ذَكَرْنَاه؛ فَلا يَجُوزُ اجْتِماعُهُما.

قال: وَأَمَّا حَرَكَةُ النَّصِبِ فَغَيْرُ مُعْتَدٍّ بِها؛ لأَنَّها غَيْرُ لازِمَة، فَمِنْ هُنا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقال: (يَسْتَحِيُّ).

ثُمَّ تَرَكَ أَبُو عُثْمان الاحْتِجاجَ مِنْ جِهَةِ المُضارِع، وَعَدَلَ إِلَى الاحْتِجاجِ بِالماضِي، كَما اقْتَضَى القَوْل، فَقالَ: لَوْ كانَتْ حُذِفَتْ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْن لَقالُوا: (اسْتَحايا)؛ لأَنَّ الثَّانِيَةَ قَبْلَ الأَلِف، وَلا بُدَّ مِنْ حَرَكَتِها، وَالفَتْحَةُ لا تُسْتَثْقَلُ فِيها »[1].

---

(١) المنصف ٢/ ٢٠٥، وينظر الممتع / ٣٦٩، وشرح التصريف للثمانيني / ٥١٧.

وهذا القول هو مذهب الخليل[١].

والقول الثاني: أنّ الحذف إنما كان تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال؛ وذلك لثقل الياءين فكان الأصل (اسْتَحْيَي) بِزِنة (اسْتَفْعَل)، حُذفت الياء - التي في موضع العين - ونُقِلت حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، فصارت (اسْتَحَيَ) بزنة (اسْتَفَلَ)، ثُمّ يُقال فيها تحَرّكت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا، فصارت (اسْتَحَى) بِزِنة (اسْتَفَل).

وأخذ بهذا القول سيبويه[٢]، والمازني[٣]، والزجّاج[٤]، وابن السراج، وأبو علي[٥]، والرضي[٦]، وابن عصفور[٧].

قال ابن السراج: « وَجَاءَ (اسْتَحَيْتُ) عَلَى (حايَ) مِثْل (باعَ). وَقِياسُ فَاعِلِهِ أَنْ يَكُونَ (حاءٍ) فِي مِثل (بائِعٍ) مَهْمُوز، وَإِنْ لَمْ يُسْتَعْمَل، وَكانَ أَصْلُ (اسْتَحَيْتُ) (اسْتَحْيَيْتُ)، مِثْل (اسْتَبْيَعْتُ) فَأَعَلُّوا اليَاءَ الأُولَى، وَأَلْقَوْا حَرَكَتَها عَلَى الحَاء، فَقالُوا: (اسْتَحَيْتُ)، كَما قالُوا: (اسْتَبَعْتُ). . . وَالذِي عِنْدِي فِي ذَلِكَ: أَنَّها حُذِفَتْ اسْتِثْقالًا لَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْها الزَّوَائِدْ، السِّينُ وَالتَّاء »[٨].

---

(١) يُنظر الكتاب ٤/ ٣٩٩، و شرح الشافية للرضي ٣/ ١١٩.

(٢) يُنظر الكتاب ٤/ ٣٩٩.

(٣) يُنظر المنصف ٢/ ٢٠٤.

(٤) يُنظر معاني القرآن ٤/ ٢٣٥.

(٥) يُنظر البغداديات / ٢٣٠.

(٦) يُنظر شرح الشافية ٣/ ١١٩.

(٧) يُنظر الممتع / ٣٧٠.

(٨) الأصول ٣/ ٢٥٠.

ثانيًا: أنّ المحذوف منها لام الكلمة، فـ(اسْتَحَيْتُ) بزنة (اسْتَفَعْتُ)، وحُذفت لامها لكثرة الاستعمال.

والحجة في هذا أنّه إذا كانت العين واللام حرفي علّة، كان الأحق بالتغيير لام الكلمة دون عينها، ألا ترى أنّه لما اجتمعت الواو والياء في (طوى) كان المقلوب منهما الياء – التي في موضع اللام – وسلمت الواو التي في موضع العين؟ وأنت إذا قلت: (بعتُ) من (باعَ)، فإن الحذف قد جرى لعين الكلمة لالتقاء الساكنين ؛ لأنّ لام الكلمة حرفٌ صحيح، وصاحب هذا القول الأخفش، قال: « قَوْلُهُ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن ﴾ فَـ(يَسْتَحْيي) لُغَةُ أَهْلِ الحِجاز، بِياءَيْن، وَبَنُو تَمِيمٍ يَقُولُونَ: (يَسْتَحي) بِياءٍ وَاحِدَة، وَالأُولَى هِيَ الأَصْل؛ لأَنَّ ما كانَ مِنْ مَوْضِعِ لامِهِ مُعْتَلًا لَمْ يُعِلّوا عَيْنَه. أَلا تَرَى أَنَّهُم قالُوا: (حَيَيْتُ) و(حَوَيْتُ)؟ فَلَمْ تُعَلَّ العَيْن. وَيَقُولُونَ: (قُلْتُ) وَ(بِعْتُ)، فَيعِلُّونَ العَيْنَ لَمَّا لم تُعَلّ اللام، وَإِنَّما حَذَفُوا لِكَثْرَةِ اسْتِعْمالِهِمْ هَذِهِ الكَلِمَة، كَما قالُوا: (لَمْ يَكُ) وَ(لَمْ يَكُنْ) وَ(لا أَدْرِ) وَ(لا أَدْرِي) »[1].

واختار الثمانيني قول سيبويه، ورَد قول الخليل[2].

أمّا ابن يعيش فإنّه لم يعرض لهذه المسألة في شرحه للتصريف.

---

(١) معاني القرآن ١/ ٥٨.

(٢) يُنظر شرح التصريف / ٥١٧.

المبحث الرابع

أدلة الصناعة عند الثمانيني

*** أدلَّة الصناعة عند الثمانيني:**

تَنَوَّعت الأدِلّـة والأسـس التـي اعتمـد عليهـا الثمانينـي في تناولـه للمـسائل الخلافية، وحين تنظـر في ترجيحاتـه، تراهـا لا تختلـف كثـيرًا عـمّا حوتـه الكتـب الصرفية، هذا على وجه العموم، وهو في تناوله لتلك المسائل، لا يقتصر عـلى ذكـر الدليل الذي يعتمد عليه فقط؛ بل إنّه يعرضُ لجميـع الأقـوال بأدلَّتهـا، ثُـم يختـار القول الذي يرتضيه.

وسنعرض في هذا المبحث نماذج، من الأدلَّة التي عرض لهـا في المـسائل التـي تناولناها في هذه الرسالة.

*** أوَّلاً: السماع:**

وهو « ما ثَبَتَ فِي كَلامِ مَـنْ يُوثَـقُ بِفَـصاحَتِه، فَـشَمِلَ كَـلامَ الله تَعـالَى، وَهُـوَ القُرآن، وَكَلامَ نَبِيِّهِ ﷺ، وَكَلامَ العَرَبِ قَبْلَ بِعْثَتِه، وَفِي زَمَنِـهِ وَبَعْـده، إِلَى أَنْ فَـسَدَتِ الأَلْسِنَةُ بِكَثْرَةِ المُوَلَّدِينَ نَظْمًا وَنَثْرًا عَنْ مُسْلِمٍ أَوْ كافِر »[1]

*** فأمّا الاستشهاد بالقرآن والقراءات:**

فقد استدَلّ على جواز حذف الألف بقوله: « وَقالَ قَوْمٌ فِي قَوْلِهِ تَعـالَى: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ﴾[2]، أَرادَ: يا ابْنَ أُمَّا، فَحَذَفَ الأَلِف، وَحُكِيَ عَنْ أَبِي عُثْمانَ المَازِنِيّ فِي قِـراءَةِ

(١) الاقتراح / ٧٤.

(٢) [طه:٩٤].

مَنْ قَرَأَ: ﴿يا أَبَتَ لِمَ تَعْبُد﴾[١]، أَرَادَ: يا أَبَتا، فَحَذَفَ الأَلِف، قالَ: وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ، أَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ أَظْهَرَها فِي قَوْلِهِ[٢]:

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[٣]

وَإِنَّما يَحْذِفُونَ الأَلِف؛ لأَنَّ الفَتْحَةَ قَبْلَها تَدُلُّ عَلَيْها وَتُغْنِي عَنْها »[٤].

*** وأمّا الاستدلال بالحديث:**

فإنّه وإن كان لم يعرض لشيء من ذلك في المسائل المُعتمد عليها في هذا البحث، إلا أنّه قد استشهد بالحديث النبوي، في موضع واحد في كتابه شرح التصريف[٥]، وذلك حينما تحدث عن (است)، وأنّ أصلها (ستهة)، فذكر أنّ من الناس من يقول: (است)، فيحذف الهاء – وهي لام الكلمة – ومنهم من يقول: (سَهة)، فيحذف التاء التي هي عين الكلمة.

واستشهد على ذلك بحديث عن الرسول ﷺ، قال الثمانيني: « وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: (سَهٌ)، فَيُسْقِطُ التَّاءَ – وَهِيَ عَيْنُ الكَلِمَةِ – وَمِنْهُ حَدِيثُ النَّبِيّ ﷺ: (العَيْنانِ وِكَاءُ السَّه)[٦]، أَيْ: سِدَادُ الاسْت؛ لأَنَّهُ إِذا كانَ يَقْظانَ حَفِظَتْ عَيْنُهُ اسْتَهُ، فَلَمْ

---

(١) [مريم:٤٢].

(٢) قائله رؤبة بن العجاج وهو في ديوانه / ١٨١، وأوله: تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أناكا

(٣) والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ٣٧٥، والمقتضب ٣/ ٧١، وسر صناعة الاعراب ١/ ٤٠٦، والإنصاف / ١٨١، واللباب في علل البناء والاعراب ٢/ ٣٧١، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٤٤٧.

(٤) شرح التصريف / ٤٠٧، ويُنظر القول في (يا أبت) والخلاف فيها ص ١٣٨ من هذه الرسالة.

(٥) يُنظر شرح التصريف / ١٧٠.

(٦) والحديث في مسند أحمد ٢٨/ ٩٣، وسنن ابن ماجه ١/ ١٦١، ومعجم الطبراني ١٩/ ٣٧٣.

تَنْطَلِق، وَإِذا نامَ انْحَلَّ الوِكاء، فانْطَلَقَتِ الاسْت، وَلِهذا قالَ: (فـإِذا نَامَـتِ العَيْنـانِ اسْتَطْلَقَ الوِكاءُ) »[١].

* **وأمّا الاستدلال بالشعر:**

فمن ذلك استشهاده على أنّ أصل (دمٍ) (دَمَي) - بتحريك العين -[٢]، قـال: « فَأَمَّا: (دَمٌ) فَأَصْلُهُ (دَمَي)؛ لأَنَّهُ يُقالُ فِي تَثْنِيَتِهِ: (دَمَيَان) قالَ الشَّاعِر[٣]:

فَلَـو أَنَّـا عَـلَى حَجَـرٍ ذُبِحْنَـا جَرَى الـدَّمَيَانِ بِـالخَبَرِ اليَقِـين[٤] »[٥]

* **وأما الاستشهاد بكلام العرب، فمن ذلك:**

أنّ الثمانيني أخذ بقول الجمهـور في همْـزِ واو (عيائـل) وشـبهها[٦]، ورد قـول الأخفش الذي لا يجيز ذلك، واسـتدل عـلى ذلـك بـما سُـمِع عـن العـرب، قـال: « وَحَكَى المـازِنِيّ قـالَ: سَـأَلْتُ الأَصْـمَعِيّ كَيْـفَ تَجْمَـعُ العَـرَبُ (عَـيِّلًا)؟ فَقـالَ:

---

(١) شرح التصريف / ٤٢٠.

(٢) يُنظر القول في (دم) والخلاف فيه ص١٥٤ من هذه الرسالة .

(٣) في الوحشيات / ٨٤: لِمِرْداس بن عمرو، وفي أمالي الزجاجي / ٢٠، وبهجـة المجـالس وأنـس المجـالس ٢/ ٦٩٨، والحور العين / ٩٩ والخزانة ١/ ٢٦٧: لرجل من بنـي سـليم، قيـل أنّـه عـلي بـن بـدال، وفي الحماسة البصرية ١/ ٤٠: للمثقب العبدي.

(٤) البيت في العـين ٤/ ٣٢٠، والجمهـرة ٣/ ١٣٠٧، وصـناعة الكتـاب / ١٩٠، وسر الـصناعة ٢/ ٣٩٥، وشرح المعلقات العشر للزوزني / ٧٠، وديوان امرئ القيس / ٦٠، والممتع / ٣٩٦، والخزانة ٧/ ٤٨٢.

(٥) شرح التصريف / ٤١٦.

(٦) يُنظر القول في همز (عيائل) وشبهها ص٣٣ من هذه الرسالة.

(عَيائِل)، فَهَمَز، وَهَذا يَرُدُّ قَوْلَ الأَخْفَش »[١].

*** ثانيًا: القياس:**

وهو « حَمْلُ فَرْعٍ عَلَى أَصْلٍ بِعِلّة، وَإِجْراءُ حُكْمِ الأَصْلِ عَلَى الفَرْع »[٢]، ومن ذلك حديثه عن أصل (شاء)[٣]، وأنها اسم جمع، فقد ردّ مذهب المبرد الذي يرى أنّ (شاء) اسم جنس جمعي، واستدل على ذلك بمخالفة القياس؛ وذلك لتوالي إعلالين لحرفين مُتلاصقين، قال: « فَأَمَّا (شَاءٌ) فَهَذا اسْمٌ لِلْجَمْعِ وَلَيْسَ بِجَمْع، وَقالَ قَوْمٌ: أَصْلُهُ (شَاهٌ)، فَقَلَبُوا مِنَ الهاءِ هَمْزَة، وَهَذا لا يُقاسُ عَلَيْه؛ لأَنَّهُ يَكُونُ (شَوَهٌ)، يَقْلِبُ الواوَ أَلِفًا لِتَحَرُّكِها وَانْفِتاحِ ما قَبْلَها، وَيَقْلِبُ الهاءَ هَمْزَة، وَهَذا لا يَجُوز؛ لأَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يُعَلَّ حَرْفانِ مُتَلاصِقانِ مِنْ غَيْرِ حاجِزٍ بَيْنَهُما »[٤].

*** ثالثًا: العلَّة:**

وعرفها مازن المبارك بقوله: « هِيَ الوَصْفُ الذِي يَكُونُ مَظَنَّةَ وَجْه الحِكْمَةِ فِي اتِّخاذِ الحُكْم، أَوْ بِعِبارَةٍ أَوْضَح: هِيَ الأَمْرُ الذِي يَزْعُمُ النَّحوِيّونَ أَنَّ العَرَبَ لاحَظَتْهُ حِينَ اخْتارَتْ فِي كَلامِها وَجْهًا مُعَيَّنًا مِنَ التَّعْبِيرِ وَالصِّياغَة »[٥].

وهي أحد أركان القياس؛ وإنما أفردناها لأهميتها؛ ولكثرة استدلال الصرفيين بها.

---

(١) شرح التصريف / ٤٩٣.

(٢) لُمع الأدلة / ٩٣.

(٣) يُنظر الخلاف في هذا ص٥٢ من هذه الرسالة.

(٤) شرح التصريف / ٤١٩.

(٥) العِلة النحوية / ٩٠.

وقد علل الثمانيني، كثيرًا في هذا الكتاب، وتنوعت العِلّة عنده.

* **ويمكن بيان شيء منها كما يأتي:**

علة أولى: ومن ذلك قوله في (شاة)[١]: أنّ القول بأنَّ أصلها (شوْهة) - بسكون العين - أولى من القول بأنّ أصلها (شوَهَة) - بفتحها - قال: « وَلإنْ تَكُونُ (شَاةٌ) أَصْلُها: (شَوْهَةٌ) - بِالسُّكونِ - أَوْلَى مِنَ الحَرَكَة؛ لأَنَّ أَصْلَ الحَرْفِ السُّكُون، وَإِنَّما الحَرَكَةُ زائِدَةٌ عَلَيْه، وَالزائِدُ لا يُقْطَعُ عَلَيْهِ إلا بِدَلِيلٍ »[٢].

علة استثقال: ومن ذلك أنَّ الثمانيني يرى: أنَّ (أشياء)[٣] اسمُ جَمعٍ، بزِنة (لَفْعاء)، وأصلها (شَيْئاء)، فلما اجتمع في آخر الكلمة ألفٌ بين همزتين، استثقلوا ذلك، فقُدِمت لام الكلمة، على فائها؛ ليزول بعض الثقل. قال: « فَأَمّا الخَلِيلُ وَسِيْبَوَيْه فَيَقُولانِ: (أَشْياءُ) اسْمٌ لِلْجَمْعِ وَلَيْسَ بِجَمْع، وَأَصْلُها (شَيْئاء)، كَما قالُوا: (طَرَفَةٌ) وَ(طَرْفاء)، وَ(شَجَرَةٌ) وَ(شَجْرَاء)، وَ(قَصَبَةٌ) وَ(قَصْباء)، فَوَزْنُ الكَلِمَةِ (فَعْلاءُ)، إلا أَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ فِي آخِرِ الاسْمِ أَلِفٌ بَيْنَ هَمْزَتَيْن، فَكَأَنَّهُ قَدِ اجْتَمَعَ ثَلاثُ أَلِفات، أَوْ ثَلاثُ هَمَزات، فَقَدَّموا الهَمْزَةَ الأُولَى - وَهِيَ لامُ الكَلِمَةِ - عَلَى الفاء؛ لِيَزُولَ بَعْضُ الثِّقَل، فَقالُوا: (أَشْياء)، فَوَزْنُها الآنَ (لَفْعاء) »[٤].

علة استغناء: ومن ذلك: ردّه، على من قال: أنّ الهاء في (يا هناه)[٥]، من قول

---

(١) يُنظر القول في أصل (شاء) و(شاة) والخلاف فيها ص٥٢ من هذه الرسالة.

(٢) شرح التصريف / ٤١٨.

(٣) يُنظر القول في (أشياء) والخلاف فيها ص٢٣ من هذه الرسالة.

(٤) شرح التصريف / ٤٠٢.

(٥) يُنظر الخلاف في أصل الهاء في (يا هناه) ص٥٩ من هذه الرسالة.

الشاعر:

وَقَــدْ رَابَنــي قَوْلُهــا يَاهَنَــاهُ وَيْحَــكَ أَلْحَقــتَ شَرًّا بِــشرْ[١]

للسكت، واستدل على ذلك: بأن هاء السكت لا تجوز حركتها، وبالاستغناء عن هذا بطريقة أخرى، قال: « قالَ قَوْمٌ: هُوَ (فَعالٌ)، مِنْ قَوْلِهِمْ: (هَنُوكَ) وَ(هَنَوات)، وَأَصْلُهُ (هَناوٌ)، فَقَلَبُوا الواوَ أَلِفًا - عَلَى الطّرِيقَتَيْنِ اللتَيْنِ ذَكَرْتُهُما - وَقَلَبُوا مِنَ الأَلِفِ هَمْزَةً فَقالُوا: (هَناء)، ثمَّ قَلَبُوا مِنَ الهَمْزَةِ هاءً فَقالُوا: (يا هَناه). وَهَذا مَذْهَبٌ سَدِيدٌ، وَقالَ قَوْمٌ: إِنَّما هُوَ (يا هَنا)، ثمَّ أَلْحَقَ الهاءَ للسّكْت، فَقالَ: (يا هَناه)، ثمَّ اضْطُرَّ الشَّاعِرُ فَحَرَّكَ هاءَ السَّكْت. وَهَذا الوَجْهُ ضَعِيفٌ جِدًا؛ لأنَّ هاءَ السَّكْتِ لا يَجُوزُ حَرَكَتُها، وَلا سِيّما إِذا وَجَدْنا طَرِيقَةً أُخْرَى تُغْنِينا عَنْها »[٢].

ومن ذلك أيضًا، أنّ الألف تُحذف، للاستغناء بالفتحة عنها[٣]؛ لأنَّها تدل عليها، وفي ذلك يقول: « وَإِنَّما يَحْذِفُونَ الأَلِف؛ لأَنَّ الفَتْحَةَ قَبْلَها تَدُلُّ عَلَيْها وَتُغْنِي عَنْها »[٤].

علة تشبيه: ومن ذلك: أنَّ الهاء تُحذف إذا وقعت لامًا، نحو: (شاة)[٥] و(شفة) وإنّما ساغ حذفها؛ لأنّها تُشبه حروف العِلَّة، قال: « الهاءُ قَدْ حُذِفَتْ إِذا كانَتْ لامًا

(١) يُنظر تخريج هذا البيت ص٥٩ من هذه الرسالة.

(٢) شرح التصريف / ٣٣٦.

(٣) يُنظر الخلاف في يا (أبت) ص١٣٧ من هذه الرسالة.

(٤) شرح التصريف / ٤٠٧.

(٥) يُنظر القول في أصل (شاة) ص٥٢ من هذه الرسالة.

قالُوا: (شاةٌ)، وَالأَصْلُ (شَوْهَةٌ)، وَرُبَّما قالُوا: (شَوَهَةٌ)، فَحَذَفُوا الهاءَ فِي قَوْلِهم: (شاةٌ)؛ لأَنَّ الهاءَ حَرْفٌ خَفِيٌّ مَهْمُوسٌ، يُشَبَّهُ بِحُرُوفِ العِلَّة، أَلا تَراهُ يَقَعُ وَصْلًا فِي الشِّعرِ كَحُرُوفِ العِلَّة؟ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَضْعَفَ مِنْ حُرُوفِ العِلَّة؛ لأَنَّ حُرُوفَ العِلَّةِ لا تَكُونُ وَصْلًا إِلا سَوَاكِن، وَالهاءُ تَكُونُ وَصْلًا ساكِنَةً وَمُتَحَرِّكَة، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ حَرَكَتَها لا يُعْتَدُّ بِها »[1]، ومن ذلك أنّه حينما تحدَّث عن جواز أن تكون النون بدل من الواو في (صنعاني)[2] قال: « وَقالَ غَيْرُ الخَلِيلِ: النُونُ فِي (بَهْرانِيّ) وَ(صَنْعانِيّ) وَ(سُورانِيّ) وَ(بَطْحانِيّ)، مُنْقَلِبَةٌ عَنْ الواوِ التِي انْقَلَبَتْ عَنِ الهَمْزَة، التِي انْقَلَبَتْ عَنْ أَلِفِ التَّأْنِيث. كَأَنَّهُم قالُوا: (صَنْعاء)، ثُمَّ قَلَبُوا مِنَ الهَمْزَةِ الواوَ، فَقالُوا: (صَنْعاوِيّ) وَ(بَهْراوِيّ) وَ(سُوراوِيّ) وَ(بَطْحاوِيّ)، وَإِنَّما قَلَبُوا النُّونَ مِنَ الواو؛ لأَنَّ النُّونَ فِيها غُنَّة، فَهِيَ تُشابِهُ الواو؛ وَلأَنَّ النُّونَ تُدْغَمُ فِي الواوِ فَتُقْلَبُ إِلَيْهَا إِذا قُلْتَ: (مِنْ وَاقِد)؛ وَلأَنَّ النُّونَ تَكُونُ ضَمِيرًا كَما أَنَّ الواوَ تَكُونُ ضَمِيرًا، تَقُولُ: (النِّساءُ يَضْرِبْنَ)، كَما تَقُولُ: (الرِّجالُ يَضْرِبُون)، وَتَكُونُ النُّونُ عَلامَةً لِلْجَمْعِ كَما تَكُونُ الواوُ عَلامَةً لِلْجَمعِ تَقُولُ: (يَقُمْنَ جَوارِيكَ)، كَما تَقُولُ: (يَقُومُونَ إِخْوَتُكَ)، وَتَكُونُ النُّونُ إِعْرابًا تَدُلُّ عَلى الرَّفْع، كَما تَدُلُّ الضَّمَّة، تَقُولُ: (يَضْرِبان)، كَما تَقُولُ: (يَضْرِب)، وَتَقُولُ: (تَضْرِبِين)، كَما تَقُولُ: (تَضْرِب)، وَ(يَضْرِبُون)، كَما تَقُولُ: (يَضْرِب) »[3].

---

(١) شرح التصريف / ٤١٧.

(٢) يُنظر القول في أصل النون في (صنعاني) ص١٦٦ من هذه الرسالة.

(٣) شرح التصريف / ٣٤١.

علة تعويض: ومن ذلك: أنّ الثمانيني وافق قول الجمهور في أنَّ السين في (أَسْطاعَ)[١]، إنما جيء بها عِوَضًا من نقل حركة العين إلى الفاء، قال: « وَقَدْ أَدْخَلُوا السِّينَ عِوَضًا، قالُوا: (أَسْطاعَ) (يُسْطِيعُ)، وَأَصْلُهُ (أَطْوَع) (يُطْوِع)، فالطَّاءُ فاءُ الكَلِمَة، والواوُ عَيْنُها، فَنَقَلُوا فَتْحَةَ الواوِ إِلى الطَّاءِ فَسَكَنَتِ الواوِ وانْفَتَحَتِ الطَّاء، ثُمَّ قَلَبُوا الواوَ أَلِفًا لِتَحَرُّكِها فِي الأَصْلِ وَانْفِتاحِ ما قَبْلَها الآن، وَلَمْ يَعْتَدُّوا بِسُكُونِها فَقالُوا: (أَطاع) (يُطِيعُ)، ثُمَّ زادُوا السِّينَ قَبْلَ الطَّاءِ عِوَضًا مِنْ نَقْلِ حَرَكَةِ العَيْنِ إِلى الفَاءِ فَقالُوا: (أَسْطاعَ) (يُسْطِيع) »[٢].

علة مجاورة: ومن ذلك: أنَّ الواو إنّما قُلبت ألفًا، ومن ثَمّ إلى همزة في (عيائل) وشبهها[٣]؛ لمجاورة الطرف، وكانت بعد ألفٍ زائدة، فلمّا جاورت الطرف أخذت حُكمه؛ لأنّ الواو أو الياء إذا تطرَّفَت إثْر ألفٍ زائدة قُلبَت إلى ألف، ومن ثم إلى همزة. قال: « مَتَى وَقَعَتْ أَلِفُ التَّكْسِيرِ بَيْنَ واوَيْن، أَوْ ياءٍ وواو، أَوْ واوٍ وَياء، وَكانَ الحَرْفُ الثَّانِي مُجاوِرًا لِلطَّرَفِ فِي اللفْظِ أَوْ فِي التَّقْدِير، وَجَبَ أَنْ يُهْمَزَ الحَرْفُ الذِي جاوَرَ الطَّرَف، وَإِنَّما هُمِزَ لأَمْرَيْن:

أَحَدُهُما: أَنَّ الطَّرَفَ مَوْضِعٌ يَغْلِبُ فِيهِ التَّغْيير، فَسَرَى مِنْهُ إِلَى مُجاوِرِهِ الإِعْلال.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لما اكْتَنَفَ الأَلِفَ حَرْفا عِلَّة، ثَقُلَ عَلَيْهِم ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ مُعْتَلَّة، فَفَرُّوا

---

(١) يُنظر القول في سين (أَسْطاعَ) ص١١٥ من هذه الرسالة.

(٢) شرح التصريف / ٢٨١.

(٣) يُنظر الخلاف في همز (عيائل) وشبهها ص٣٣ من هذه الرسالة.

مِنْ أَحَدِها إِلَى الهَمْزَة، وَكانَ الأَخِيرُ أَوْلَى بِالهَمْز؛ لِمُجاوَرَتِهِ الطَّرَف »[١].

عِلَّة فَرْق: ومنه أنّ الثمانيني يرى أنّ الهاء في (أُمَّهات)[٢] زائدة، وإنّما زيدت لِلْفَرْقِ بين الأناسي والبهائم، قال: « وَقالُوا إِنَّ الهاءَ فِي (أُمَّهاتٍ) زَائِدَة، وَوَزْنُهُ (فُعْلَهَات)، وَقالَ قَوْمٌ: إِنَّما زِيْدَتِ الهاءُ فِي (أُمَّهاتٍ) لِيُفْرَقَ بَيْنَ العُقَلاءِ وَالبَهائِم؛ لأَنَّهُ يُقالُ فِي البَهائِمِ: (أُمَّات)، كَما قالَ الشَّاعِر[٣]:

وَلَو مُنّيتُ أُمّاتِ الرِّبَاع[٤] »[٥].

علة وجوب: وحينما تَحَدَّثَ عن (استَحْيَيْتُ)[٦]، ذكر أنّ عِلّةَ ذهاب حَرَكة لامها، اتصالها بما يوجب سكونها قال: « فَإِذا أَسْندَ المُتَكَلِّمُ هَذا الفِعْلَ إِلَى نَفْسِهِ قالَ: (اسْتَحْيَيْتُ) فَسَكَنَتِ الياءُ الأَخِيرَة؛ لاتِّصالِها بِما يُوْجِبُ سُكُونَها، وَالياءُ التي قَبْلَها مَفْتُوحة. هَذا هُوَ الصَّحِيحُ الأَكْثَر »[٧].

---

(١) شرح التصريف / ٤٩٢.

(٢) يُنظر القول في الهاء من (أمهات) والخلاف فيها ص١٠٥ من هذه الرسالة.

(٣) قائله أبو حنبل الطائي، يُنظر المحكم ١/ ٣٠٦، وشمس العلوم ٢/ ١٠١٣، واللسان ٧/ ٥٦٧، والتاج ٢٠/ ٤١٧.

(٤) البيت من شواهد الصحاح ٣/ ١١٩٣، وإسفار الفصيح ١/ ٣٣٤.

(٥) شرح التصريف / ٢٧٩.

(٦) يُنظر طريقة إعلال (اسْتَحَيتُ) والخلاف فيها ص٨١ من هذه الرسالة.

(٧) شرح التصريف / ٥١٦.

الفصل الثاني

ترجيحات ابن يعيش

المبحث الأول

ما وافقه فيه الثمانيني

*** القول في أصل ووزن (منجنيق)[١] :**

اختلف عُلماء العربية – رحمهم الله – في أصل (منجنيق)، وبالتالي وزنها، وقبل أن نعرض لهذا الخلاف، يَحْسُن أن نقول أنّ هذه الكلمة مؤنثة[٢] أعجمية[٣]، فالذي يدل على أنها مؤنثة قول زفر بن الحارث :

لَقَد تَرَكتني مَنْجَنِيقُ ابـنِ بَحْـدَلٍ أَحِيدُ مِنَ العصْفُورِ حِيَن يَطِـيرُ[٤]

والذي يدلّ على أنّها أعجمية، اجتماع الجيم والقاف فيها، قال الجوهري: « الجِيمُ وَالقافُ لا يَجْتَمِعانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ كَلامِ العَرَب، إلا أَنْ يَكُونَ مُعَرَّبًا، أَوْ حِكايَةُ صَوْتٍ، نَحْو: (الجَرْدَقَة): وَهِيَ الرَّغِيف، وَ(الجُرْمُوق): الذِي يُلْبَسُ فَوْقَ الخُفّ »[٥].

ومما لا شك فيه أن هذه الكلمة فيها أصلان لا خلاف فيهما، هما الجيم

---

(١) المنجنيق: آلةٌ في الحرب تُرْمى بها الحجارة، يُنظر الصحاح ٤/ ١٤٥٥.

(٢) يُنظر المذكر والمؤنث للفراء / ٩٠، والمذكر والمؤنث لأبي الحسين التستري / ١٠٤.

(٣) يُنظر الجمهرة ١/ ٤٩٠، وحاشية ابن بري / ١٤٥، والمطلع على أبواب المقنع / ٢١١.

(٤) البيت في الصحاح ٤/ ١٤٥٥، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٣/ ٢٦٢، وشرح الشافية للرضي ٤/ ٣٠٠، واللسان ١٠/ ٤١٤٢، والتاج ٢٥/ ١٣٢.

(٥) الصحاح ٤/ ١٤٥٤، ويُنظر الجمهرة ١/ ٤٧١، والمزهر ١/ ٢٧٠.

والقاف؛ لأنها ليست من حروف الزيادة المُجتمعة في قولنا: (سألتمونيها)، كما أن الياء فيها زائدة؛ لأنها مدّيَّة؛ فالكلمة سُداسية اثنان منها أصليان، وواحد زائد، وثلاثة أحرف تحتمل الأصالة، وتحتمل الزيادة، ونحن حين نتصوّرُ هذه الكلمة، نجدها لا تخرج عن سبعة احتمالات[١]، ثلاثة قيل بها، وأربعة هي احتمالات عقلية، تقبلها المسألة.

*** ويمكن تفصيل هذه الاحتمالات على النحو التالي:**

الأول: أنّ أصلها (منجنق)، فـ(منجنيق) بزنة (فَعْلَلِيل) كـ(بَرقَعِيد)[٢]؛ أي أنّها خُماسية، والياء فيها زائدة، واحتج الزبيدي: بأنّها أعجمية لا اشتقاق لها، كما أنه لا مرجح يُبيّن الأصلي من الزائد[٣]، وهو قول باطل، من جهة أنّ ثَمّة ألفاظًا أعجمية عُوملت معاملة الكلمات العربية، ونظيرها (سلسبيل) و(إبراهيم)[٤]، كما أنّ اشتقاق العرب لها من نحو قولهم: (كنا نُجْنَق مرة ونُرْشَق أخرى) يُبطل ما ذهب إليه[٥]، ويرد هذا القول أيضًا أنه سُمع فيها الجمع على (مجانيق)، كما إنها تُصَغّر على (مُجَيْنِيق)[٦]، فسقوط نونها في الجمع والتصغير، يرّدُ هذا الوزن، وأيضًا

---

(١) يُنظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٥٢.

(٢) برقعيد: بلدة بين الموصل ونصيبين، يُنظر التهذيب ٣/ ٣٧١، والقاموس المحيط ١/ ٢٧٥.

(٣) يُنظر التاج ٢٥/ ١٣٣.

(٤) يُنظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٥١، والمنصف ١/ ١٤٨.

(٥) يُنظر الجمهرة ١/ ٤٩٠، والمنصف ١/ ١٤٧، والممتع / ١٦٩.

(٦) يُنظر الكتاب ٣/ ٤٤٤ و ٤/ ٣٠٩، والأصول ٣/ ٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٥٤.

لو كانت خُماسيةً لكان جمعها على حدّ (فرزدق) و(سفرجل) فيُقال: (مَناجِن) أو (مَناجِين)، ولكن لم يرد عن العرب أن جمعوها على مثل هذا، قال ابن بري: « وَلا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ المِيمُ وَالنُّونُ أَصْلَيْن؛ لأَنَّهُ يُعْتَبَرُ الاسْمُ بِذَلِكَ خُماسِيًا كَـ(عَنْدَلِيب)، وَ(سَلْسَبِيل)، وَإِذا صارَ خُماسِيًا امْتَنَعَ تَكْسِيرُه، فَإِنْ كُسِّرَ عَلَى اسْتِكْراه، وَجَبَ حَذْفُ الياءِ وَالقافِ مِنْ آخِرِهِ فَتَقُولُ: (مَناجِن)، وَ(مَناجِين)، إِنْ عَوَضْتَ كَما قُلْتَ فِي (عَنْدَلِيبٍ): (عَنادِل)، وَ(عَنادِيل)، فَإِنْ حَذَفْتَ النُّونَ وَأَبْقَيْتَ القافَ عَلَى بُعْدِهِ فِي القِياس، لِبُعْدِ النُّونُ مِنَ الطَّرَفِ قُلْتَ: (مَناجِق)، وَ(مَناجِيق)، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِم: (فَرازِقْ)، وَ(فَرازِيق)، وَفِي كَوْنِ العَرَبِ لَمْ يَجْمَعوا هَذا الجَمْعَ بِبابِ صِحَّةِ الأَوَّل »[(١)].

الثاني: أنّ أصلها (مَنْجَق) فـ(مَنْجَنِيق) بزِنَة (فَعْلَنِيل)، النون الثانية والياء زائدتان، ويردّه أن (فَعْلَنِيل) بناءٌ نادر، والنادر لا حُكم له[(٢)].

الثالث: أنّ أصلها (مَجْنَق)، فـ(مَنْجَنِيق) بزِنَة (فَنْعَليل)، النون الأولى والياء زائدتان، وهو رأي أكثر العلماء، وحُجّتهم: أنّها تُجمَعُ على (مجانيق)، وتُصَغّر على (مُجَيْنِيق)، فسقوط النون في الجمع والتصغير دليلٌ على أنّها زائدة، ألا ترى كيف سقطت التاء من قولنا (عناكب) و(عُنَيكِب) جمعًا وتصغيرًا لـ(عنكبوت؟)[(٣)].

---

(١) حاشيته / ١٤٥.

(٢) يُنظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٥٢.

(٣) يُنظر الكتاب ٣/ ٤٤٤و ٤/ ٣٠٩، والأصول ٣/ ٥٠، والمنصف ١/ ١٤٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٥٤، والممتع / ١٦٩.

ومما يُقَوي هذا القول، أنّه لا يَرِد عليه شُبهَةٌ، وما يرِدُ عليه سيظهر بُطلانه في بقية الاحتمالات.

وأخذ بهذا القول: سيبويه، والمازني[١]، وابن السراج[٢]، وأبو علي[٣]، وابن جني[٤]، قال سيبويه: « وَأَمَّا (مَنْجَنِيقٌ): فالمِيمُ مِنْهُ مِنْ نَفْسِ الحَرْف؛ لأَنَّكَ إِنْ جَعَلْتَ النُّونَ فِيهِ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ فالزِّيادَةُ لا تَلْحَقُ بَناتِ الأَرْبَعَةِ أَوَّلًا، إِلا الأَسْماءَ مِنْ أَفْعالِها، نَحْو: (مُدَحْرِج)، وَإِنْ كانَتِ النُّونُ زائِدَةً فَلا تُزادُ المِيمُ مَعَها؛ لأَنَّهُ لا يَلْتَقِي فِي الأَسْماءِ وَلا فِي الصِّفاتِ التِي لَيْسَتْ عَلَى الأَفْعالِ المَزِيدَةِ فِي أَوَّلِها حَرْفانِ زائِدانِ مُتَوالِيان، وَلَوْ لَمْ يَكُن فِي هَذا إِلا أَنَّ الهَمْزَةَ التِي هِيَ نَظِيرَتُها لَمْ تَقَعْ بَعْدَها الزِّيادَةُ لَكانَتْ حُجَّة، فَإِنَّما (مَنْجَنِيقٌ) بِمَنْزِلَةِ (عَنْتَرِيس)[٥]، وَ(مَنْجَنُون)[٦] بِمَنْزِلَةِ (عَرْطَلِيل)[٧]، فَهَذا ثَبَت. وَيُقَوِّي ذَلِكَ (مَجانِيق) وَ(مَناجِين) »[٨].

الرابع: أنّ أصلها (نجنق)؛ فـ(منجنيق) بزنة (مَفْعَليل) الميم والياء زائدتان،

---

(١) يُنظر المنصف ١/ ١٤٦.

(٢) يُنظر الأصول ٣/ ٢٣٧.

(٣) يُنظر التكملة / ٥٦١.

(٤) يُنظر المنصف ١/ ١٤٧.

(٥) العنتريس: الناقة الشديدة الكثيرة اللحم، يُنظر شمس العلوم ٧/ ٤٣٥٩.

(٦) المنجنون: آلة تدور يُستقى عليها، يُنظر العين ١/ ٢٢٧، والصحاح ٦/ ٢٢٠١.

(٧) العرطليل: الطويل، يُنظر شمس العلوم ٧/ ٤٤٨٨.

(٨) الكتاب ٤/ ٣٠٩.

ويردّه أن (منجنيق) - على هذا - اسم رباعي مزيد، والاسم الرباعي لا تدخله زيادة من أوله، إلا ما كان مُشتَقًّا من فعله كـ(مُدَحرِج)، كما أنّ الميم إذا كان بعدها أربعة أصولٍ لم تكن إلا أصلًا، والميم في (مَفْعَليل) بعدها أربعة أصول[١]. كما أنّ (مَفْعليل) بناء غريبٌ ، قاله الرضي[٢].

الخامس: أن أصلها (مجق) فـ(منجنيق) بِزِنَة (فَنْعَنِيل)، النون والياء فيها زائدة، ورُدّ بنُدرة البناء، والنادر لا حُكم له[٣].

السادس: أنّ أصلها (نجق) فـ(مَنْجَنيق) بِزِنَة (مَفْعَنيل) الميم والنون الثانية والياء زوائد، وعلى هذا تكون النون الأولى أصلية، ويرُده سُقوطها في الجمع والتصغير، - كما ذكرنا - ورُد أيضًا بنُدرة البناء[٤].

السابع: أنّ أصلها (جنق) فـ(مَنْجَنِيق) بِزِنَة (مَنْفَعيل)، الميم والنون والياء زوائد، وحُجّة أصحاب هذا القول ما ورد عن بعض العرب (نجنق)، قال ابن دريد: « وَأَخْبَرَنا أَبُو حاتِمٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ - وَأَحْسَبُ أَنَّ أَبا عُثْمانَ أَيْضًا أَخْبَرَنا بِهِ - عَنِ التُّوزِيّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قالَ: سَأَلْتُ أَعْرابِيًا عَنْ حُرُوبٍ كانَتْ بَيْنَهُم فَقالَ: كانَتْ بَيْنَنا حُرُوبٌ عُون، تُفْقَأُ فِيها العُيُون، مَرَّةً نُجْنَق، وَأُخْرَى نُرْشَق.

---

(١) يُنظر الصحاح ٤/ ١٤٥٥، وشرح التصريف للثمانيني / ٢٥٢، واللسان ١٠/ ٤١٤٢، والتاج ٢٥/ ١٣٣، وتداخل الأصول ٢/ ٦١٠.

(٢) يُنظر شرح الشافية ٢/ ٣٥٣.

(٣) يُنظر المصدر السابق ٢/ ٣٥٢.

(٤) يُنظر المصدر السابق ٢/ ٣٥٢.

فَقَوْلُهُ: (نُجْنَق) دالٌّ عَلَى أَنَّ المِيمَ زائِدَة، وَلَوْ كانَتْ أَصْلِيَّة، لَقالَ: (نُمَجْنَق)، عَلَى أَنَّ (المَنْجَنِيق) أَعْجَمِيٌّ مُعَرَّب »[١].

واحتجوا أيضًا بما حكاه الفراء من قولهم: (جنقوهم بالمجانيق)، وقد ردَّ ابن جِنّي على هذا: بأن ذلك إنما هو ضرب من التخليط؛ لأن العرب إذا اشْتقّت من الأعجمي تجرأت عليه وخَلّطت فيه؛ لأنه ليس من كلامهم[٢].

وأيضًا قد تكون هناك كلمتان ولكن ليس أحدهما مأخوذاً من الآخر، كـ(دَمِث) و(دِمَثر)[٣]، و(سَبِط) و(سِبَطر)[٤]، فكما لم تكن (دَمِث) من (دِمَثر) و(سَبِط) من (سِبَطر) فكذلك (جَنَق) ليست مُشتقّة من (مَجَانيق)، وإن كان فيها بعض حروفها[٥].

ورُدّ أيضًا بأن (مَنْفَعِيل) فيه زيادتان من أوله، وهذا لا يجوز إلا في كُلّ اسمٍ جارٍ على فعله، نحو: (مُنطلق) و(مُنْكسر)[٦]، وأمّا قولهم: (رجل انْقَحْل)[٧]، و(امرأة انْقَحْلَة) فهو شاذّ لا يُقاس عليه[٨]، والأصل « قحل » .

---

(١) الجمهرة ١/ ٤٩٠.

(٢) يُنظر المنصف ١/ ١٤٧.

(٣) أرضٌ دِمَثْر: أي سهلة، يُنظر التاج ١١/ ٣١٣.

(٤) السبطر: الطويل الممتد، يُنظر التهذيب ١٣/ ١٤٦، وشمس العلوم ٥/ ٢٩٥٤.

(٥) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٢٥٤.

(٦) يُنظر شرح التصريف لابن يعيش / ١٥٤، وشرح التصريف للثمانيني / ٢٥١.

(٧) أي: مُسِنّ، يُنظر الجمهرة ٢/ ١١٤٣.

(٨) يُنظر البغداديات / ٥٠٢، وشرح التصريف للثمانيني / ٢٥١.

مع أنّ بناء (مَنْفَعيل) ليس له نظير في كلامهم[١]، والذي سوّغَ لأصحاب هذا القول الاعتقاد بزيادة الميم، أنه ورد الكسر فيها ظنًا منهم أنّها على حدِّ اسم الآلة، من نحو: (مِكْنَسة) و(مِطرقة)[٢]، وأخذ بهذا القول الفراء[٣]، وابن دريد[٤].

فإن قال قائل: فلِمَ لم تُجعل الميم والنونين واليـاء زوائـد، فتكـون الاحـتمالات ثمانية؟ فالجواب عن هذا: أننا لـو قلنـا بهـذا، لبقـي حرفـان أصـليان، همـا الجـيم والقاف، وهذا لا يجوز؛ لأن أقلّ ما يكون عليه الاسم ثلاثة أصول[٥].

وخُلاصة القول أنّ (منجنيق) اسم خُماسي مزيـدٌ بحـرفٍ عـلى رأي الزُبيـدي، ورُباعيٌ مزيدٌ بحرفين على رأي سيبويه، ومن وافقه، وثُلاثيٌ مزيدٌ بثلاثـة حـروفٍ على مذهب الفراء.

ورغم أنّ مذهب ابن يعيش[٦] والثمانيني[٧] - في هـذه المـسألة - هـو مـذهب سيبويه، إلا أن الثمانيني كان أكثر دِقّة؛ فقد وضع هذه المسألة في باب زيادة النـون، أما ابن يعيش فإنه قد اختار أن تكون في باب زيادة الميم، وإنّه وإن كان نفـى زيـادة

---

(١) يُنظر الحجة ٤/ ١٩٠، والمُنصف ١/ ١٤٨.

(٢) يُنظر المصدر السابق.

(٣) يُنظر المنصف ١/ ١٤٧، والتاج ٢٥/ ١٣٢، واللسان ١٠/ ٤١٤٢.

(٤) يُنظر الجمهرة ١/ ٤٩٠.

(٥) يُنظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٥٢.

(٦) يُنظر شرح التصريف / ١٥٤.

(٧) يُنظر شرح التصريف / ٢٥٢.

الميم إلا أنّه كان الأجدر أن تكون في موضع زيادة النون؛ لتكـون مـع أخواتهـا مـا زيدت فيها النون ، ولأنه الزائد الأول مما فيها من زيادة .

*** القول في هاء (أمهات):**

كثر اخـتلاف العلـماء – رحمهـم الله – في الهـاء الواقعـة حَـشوًا في (أُمَّهَـات)، واختلفوا فيها إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنّ الهاء فيها أصلية، والأصل (أُمَّهَة) بزِنة (فُعَّلَة)، فـوَزن (أمّ) على هذا المذْهب (فُعّ)، وإنّـما حُـذِفت منـه الهـاء؛ تخفيفًـا – إذْ أُمِـن اللـبس – [(١)]، واستدلوا على ذلك بمجيء المُفرَد على (أُمّهَة)[(٢)]، قال قصي بن كلاب[(٣)]:

عِنْـــدَ تَنـــادِيْهِم بِهـــالِ وَهَبِـــي أُمَّهَتِـي خِنْـدِفُ وإليـاسُ أَبِي[(٤)]

---

(١) يُنظر العين ٨/ ٤٣٣، ومباحث التفسير للرازي / ١٩٧.

(٢) يُنظر الأصول ٣/ ٣٣٦، والجمهرة ٣/ ١٣٠٨.

(٣) يُنظر التاج ٣١/ ١٧٠ و٣١/ ٢٣١ و٣٦/ ٣٢٧.

(٤) البيـت في الجمهـرة ٣/ ١٣٠٨، وأمـالي القـالي ٢/ ٣٠١، والجلـيس الـصالح ٢/ ١٣٥، والمحتـسب ٢/ ٢٢٤، وسر الـصناعة ٢/ ٥٦٤، والمحكـم ٤/ ٣٦٣، والمخـصص ١٣/ ١٧١، والمفـصل / ١٧١، والممتع / ١٤٨، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٨٢.

وقد رُدّ بأنّ هذا من الشاذ، وأكثر ما جاء بدون الهاء[١]، واحتجّوا بجمعه على (أُمَّهَات)، والجمع مِمّا يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها[٢]، ويَرُدّه أنّ الجمع أيضًا قد ورد بغير الهاء، فقيل: (أُمّات)، واحتجوا أيضًا بما ورد في كتاب العين[٣] من قولهم: (تَأَمَّهْتُ أُمًا) أي: (اتَّخَذتُ أُمًّا)، فهو نظير (تَفَوَّهتُ) و(تَنَبَّهْتُ).

وأجيب عنه: بأنّ المشهور (تأَمَّمْتُ)، وأمّا (تأَمَّهْت) فلم يُروَ إلا في كتاب العين، وفي كتاب العين من الخلط والاضطراب مِمّا يُضعِفُ الاحتجاج به[٤].

---

(١) يُنظر الأصول ٣/ ٣٣٦، والكشاف ٣/ ٤٥٨، وشرح التصريف لابن يعيش / ٢٠٣.

(٢) يُنظر حاشية البجيرمي ٥/ ٤٦٣.

(٣) في كتاب العين: »وَالأُبُوّة: الفِعْلُ مِنَ الأَب، كَقَولِكَ: تَأَبّيتُ أبًا، وتبنيتُ ابنًا وتأممتُ أمًّا. وَفُلانٌ بَيِّنُ الأُبُوَّة، وَالبُنُوَّةِ، وَالأُمُومَة « ٨/ ٤١٩، »تَأَمَّمَ فُلانٌ أُمًا، أَي: اتَّخَذَ لِنَفسِهِ أُمًا « ٨/ ٤٣٣، أمّا (تأَمَّهْتُ أُمّا) فلم أعثر عليها في كتاب العين، وهذا يحتمل أمور:

الأول: أنّ كتاب العين ليس فيه مثل هذا، ويكون من نقل عنه من العُلماء قد وهم، وهذا مُستبعد؛ لأنّ من نقل هذه الحُجّة هم الذين اعترضوا عليها، وهم أحرص ما يكون على التَثَبُّت منها.

الثاني: أن يكون هذا خطأً من النُساخ.

الثالث: أن النُساخ عندما علموا أن هذا القول مِما تفَرّد به كتاب العين، وأنه قد وُسِم بالمُسْتَرْذَل، قاموا بتعديله أو حَذفه.

قُلتُ: ومثل هذا يُحْتاج فيه للعودة للمخطوط بنُسخَه، والمجال لا يتّسِع لمثل هذا، فحَسبي بذلك تَنْبيهًا والله المُسْتعان.

(٤) يُنظر سر الصناعة ٢/ ٥٦٨، والمُفصل / ١٧١، وشرح التصريف لابن يعيش / ٢٠٣، والممتع / ١٤٩، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٣٩٥، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٨٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/ ١٥٤٧، وشرح الأشموني ٣/ ٨١١، وشرح التصريح ٢/ ٦٧٧.

وأخذ بهذا القول: الخليل، وابن دُريد[١]، والجوهري[٢]، وابن سيده[٣]، وأجازه ابن الحاجب[٤]، قال الخليل: « وَيُقالُ: (تأَمَّمَ فُلانٌ أمًّا)، أَي: (اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ أُمًّا). وَتَفسِيرُ الأمِّ فِي كُلّ مَعانِيها: (أمّة)؛ لأنَّ تَأْسِيسَهُ مِنْ حَرفَينِ صَحِيحَين، وَالهاءُ فِيهِ أَصلِيَة، وَلكِنّ العَرَبَ حَذَفَتْ تِلكَ الهاءَ، إذا أَمِنوا اللّبْس، وَيَقُولُ بَعضُهُم فِي تَصغيرِ (أُمّ): (أُمَيْمَة). والصَّوابُ: (أُمَيْهَة)، تُردُّ إِلى أَصلِ تَأسِيسِها »[٥].

وأما ما نُسِب إلى ابن السراج: من تَجْويزِه أن تكون الهاء في (أُمَّهات) أصلية[٦] فواهٍ، قال: « فَأَمَّا (أُمَّهَات) فَوَزنُها (فُعْلَهَات)، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهم يَقولونَ: (أُمَّا وأُمَّهَات)، فَيَجِيئُونَ فِي الجَمعِ بِمَا لَمْ يَكُنْ فِي الوَاحِد. وَقَد حَكَى الأَخْفَشُ - عَلَى جِهَةِ الشُّذُوذِ - أَنَّ مِنَ العَرَبِ مَن يَقولُ: (أُمَّهَةٌ)، فَإِن كَانَ هَذا صَحِيحًا، فَإِنَّهُ

---

(١) يُنظر الجمهرة ٣/ ١٣٠٨.

(٢) يُنظر الصحاح ٥/ ١٨٦٣.

(٣) يُنظر المحكم ٤/ ٣٦٣.

(٤) يُنظر الشافية / ٧٨.

(٥) العين ٨/ ٤٣٣، وقول الخليل بنصه في التهذيب، ونسبه الأزهري لِلَّيث، ينظر التهذيب ١٥/ ٦٣٠، قلتُ: ولعل هذا من النصوص التي احتجّ بها من قال أنّ الخليل قد مات قبل أن يُكْمل كتابه، وأنّ تلميذه الليث هو الذي أكمله.

(٦) نسبه ابن جِنّي لابن السراج في سر الصناعة ٢/ ٥٦٤، وتبعه عُلماء كثير، منهم الرضي في شرح الشافية ٤/ ٣٠٢، وأبو حيان في الارتشاف ١/ ٢١٩، وابن يعيش في شرح التصريف / ٢٠٣، والاشموني في شرح الألفية ٣/ ٨١١، وخالد الأزهري في شرح التصريح ٢/ ٦٧٧، والزبيدي في تاج العروس ٣٦/ ٣٢٧.

جَعَلَها (فُعَّلَةً) وَأَلحَقَها بِـ(جُخْدَب)، وَمَن لَم يَعتَرِفْ بِـ(جُخْدَب)، وَلَم يَثبُتْ عِندَهُ أَنَّ فِي كَلامِ العَرَبِ (فُعْلَلًا)، وَجَبَ عَلَيهِ أَنْ يَقولَ: (أُمَّهَةٌ) (فُعْلَهَةٌ)، كَما قالَ: إِنَّ (جُنْدَبًا) (فُنْعَلٌ)، وَلم يَقُل: (فُعْلُل) »[١].

قُلتُ: وكلام ابن السرّاج صريح بزيادة الهاء، وأمّا ما حكاه عن الأخفش فلا يلزم منه أنّه يقول بأصالتها؛ بل يلزمه أن تكون الهاء عنده زائدة؛ ألا ترى أنه لا يعْتَدّ ببناء (جُخْدَب)؟[٢]؛ فأبنية الرباعي عنده خمسة[٣]، والنون عنده في نحو: (جُندَب)، و(عُنْظَب)، و(عُنْصَل) زائدة ووزنها (فُنْعَل)[٤].

المذهب الثاني: أنّ (أُمَّات) بزِنة (فُعْلَات)، أصلها (أُمّ) بزِنة (فُعْل)، و(أُمَّهات) بزِنَة (فُعَّلَات)، أصلها (أُمَّهَة) بزِنة (فُعَّلَة)، ويكون كل أصل مُستقلاً بذاته، كـ(دَمِث) و(دِمَثْر)[٥]، و(سَبِط) و(سِبَطْر)[٦]، وأجيب عنه: بأنّ (دَمِث) و(دِمَثر) ونحوه: من الشاذ، ولا يجوز حمْل المُتنازع فيه على الشاذ[٧]. وأجاز هذا القول ابن الحاجب، قال: « و(أُمٌّ) (فُعْلٌ) بِدَلِيل الأمومة، وَأجِيب بِجَوَازِ أصالتها

---

(١) الأصول ٣/ ٣٣٦.

(٢) سيأتي الحديث عن الخلاف في هذا البناء ص ١٤٩ من هذه الرسالة.

(٣) يُنظر الأصول ٣/ ١٨١.

(٤) يُنظر الأصول ٣/ ٢٤٠.

(٥) أرضٌ دِمَثْر: أي سهلة، يُنظر التاج ١١/ ٣١٣.

(٦) يُنظر الشافية / ٧٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/ ١٥٤٧.

(٧) يُنظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٨٤.

بِدَلِيل (تَأَمَّهْتُ)، فَتكون (أُمَّهَةٌ) (فُعَّلَةٌ) كـ(أُبَّهَةٍ)، ثمَّ حُذِفت الْهَاء، أَو هما أصلان، كـ(دَمْثٍ ودِمَثْرٍ) و(ثَرَّةٍ وثَرثَارٍ) و(لُؤْلُؤٍ ولأْلٍ) »[١].

المذهب الثالث: أنّ الهاء فيها زائدة، والأصل (أمّ) بِزِنة (فُعْل)، وإنما زيدت الهاء؛ للفرق بين من يعقل من الإناث، وما لا يعقل من الحيوانات[٢]، والغالب أن تكون (الأُمَّهات) في الأناس، و(الأُمَّات) في البهائم[٣]، وقد جاءت بالعكس، فجاءت (الأُمَّهات) للبهائم، و(الأُمَّات) للأناسي[٤]، قال السفاح اليربوعي[٥] :

قَـــوّالُ مَعـــروفٍ وَفَعَّالُـــه عَقَّارُ مَثْنَى أُمَّهَاتِ الرِّبَاع [٦]

---

(١) الشافية / ٧٨.

(٢) يُنظر المقتضب ٣/ ١٦٩، وسر الصناعة ٢/ ٥٦٥، وشرح التصريف للثمانيني / ٢٧٩، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٧٥، وشرح الشافية للرضي ٤/ ٣٠٢، والدر المصون ٣/ ٦٣٩، واللباب في علوم الكتاب ٦/ ٢٨١.

(٣) يُنظر سر الصناعة ٢/ ٥٦٥، والمفردات في غريب القرآن ١/ ٢٨، والمفصل / ١٧١، وتفسير الرازي ١٠/ ٢٨، وشرح التصريف لابن يعيش / ٢٠٢، والممتع / ١٤٨، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٣٩٥، وشرح الأشموني ٣/ ٨١١، وشرح التصريح ٢/ ٦٧٦.

(٤) يُنظر سر الصناعة ٢/ ٥٦٥، والمحكم ٤٤/ ٣٦٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٧٥، والممتع / ١٤٨.

(٥) يُنظر المُفضليات / ٣٢٢، والتعازي والمراثي / ٥٥، وشرح الشافية للرضي ٤/ ٣٠٨، واللسان ٣/ ١٣٥، والخزانة ٦/ ٩٦، والتاج ٣١/ ٢٣٢.

(٦) البيت في المقتضب ٣/ ١٧٠، وسر الصناعة ٢/ ٥٦٥، وشرح التصريف لابن يعيش / ٢٠٢، والممتع / ١٤٨، والبديع في نقد الشعر / ٢٥١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٨٣ و٤/ ٣٠٢.

وقال جرير[١] :

أَتَـــتْهمُ بـــالفَرَزْدَقِ أمُّ سَـــوءٍ لَدى حَوْضِ الحِمارِ عَـلَى مِثَـالِ[٢]

« وَقَد جَمَعَ اللُّغَتَينِ مَن قال:

إذا الأُمَّهـاتُ قَـبَحْنَ الوُجُـو هـ فَرَجْـتَ الظّـلَامَ بأُمّاتِكـا[٣] »[٤]

*** وحُجة أصحاب هذا القول من وجوه:**

الأول: « أَنَّ الْواحِدَ لا هاءَ فِيه، وَهُوَ الْأَصْل »[٥].

---

(١) هذا نصه في الديوان / ٣٤٣.

(٢) وفي الجمل في النحو/ ٢٧٦، والجمهرة ٣/ ١٣٠٨ :

لقد ولد الأخيطل أم سوء لَدَى حَوْض الْحمار على مِثَال

وفي الخصائص ٢/ ٤١٤، والمحكم ٨/ ٣٣٣، والممتع / ١٤٩، وضرائر الشعر / ٢٧٨، وشرح الشافية للرضي ٤/ ٣٠٢، واللسان ٢٨/ ٢٤٧٧، وشرح الأشموني ١/ ١٧٣، وشرح التصريح ١/ ٤٠٩، والخزانة ٩/ ١٢١، والتاج ٣/ ٢٠٥:

لَقَدْ وُلِدَ الأُخيطِل أُمّ سُوءٍ عَلَى بَابِ اسْتِها صُلب وَشَام

وفي الإنصاف / ١٥٢ :

لَقَدْ وُلِدَ الأُخيطِل أُمّ سُوءٍ على قِمْعِ اسْتها صُلب وَشَام

وفي الجمهرة ٣/ ١٣٠٨، وسر الصناعة ٢/ ٥٦٥، واللسان ٢/ ١٣٦، والتاج ٣١/ ٢٣٢:

لَقَدْ وُلِدَ الأُخيطِل أُمّ سُوءٍ مُقَلّدةً مِنَ الأُمّاتِ عَارَا

(٣) لم أعثر على قائله، والبيت في العين ٨/ ٤٣٤، والتهذيب ١٥/ ٦٣٠، والجليس الصالح ٢/ ١٣٥، وسر الصناعة ٢/ ٥٦٤، والمفصل/ ١٧١، وشرح الشافية للرضي٤/ ٣٠٨.

(٤) المفصل / ١٧١.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٧٥.

والثاني: « أَنَّ الأَصْلَ الذي يُوْجَدُ مِنْهُ عَلى الْقَوْلِ بِأَصالَةِ الْهاء، هُوَ (الأَمَهُ)، وَهُوَ الْنِسْيان وَلا مَعْنى لَهُ هُنا »[١].

والثالث: أنّ الهاء قد سقطت في المصدر في قولهم: (أمٌ بيّنة الأمومة)، ولو كانت أصليةً لما حُذفت[٢]، فإن قال أصحاب القول الأوّل: ما بالكم أنكرتم علينا استدلالنا بما رُوي عن الخليل: (تأمّهْتُ أُمًّا) وتثبتون هذا الاستدلال؟ فالجواب عن هذا: أنّ (تأَمّهْتُ أمًّا) لم يروِه إلا كِتاب العين، وقد علمتم ما فيه من الخلط والاضطراب، أما ما رويناه فقد ذكرته أغلب كُتب اللغة، ثُمّ إن سلمّنا لكم بصِحّة الرواية، فليست دليلًا على أنّ الهاء أصليّة؛ لاحتمال أن تكون أيضًا زائدة في الفعل، وإنّما يُسْتَدلّ على سقوط الحرف في الاشتقاقات المُختلفة دليلًا على زيادته، ولا يُستدل بوجود الحرف في بعض الاشتقاقات دليلًا على أصالته، فإن قيل إنّ ذلك إنما هو نظير (تفَوَّهْتُ)، ألا ترى كيف ظهرت الهاء في الفِعْل وسَقَطت في المفرد؟ فالجواب عن هذا: أن القول بزيادة الحرف أولى من القول بحذفه؛ لأنّ الهاء أحد حروف الزيادة لا حروف النقص « وإنَّما سُمِيَتْ حُرُوفَ الْزَيادَةِ؛ لأنَّ زِيادَتَها فِي الكَلامِ هُوَ الْبابُ الْمَعْرُوْفُ وَأَمَّا الْحَذْفُ فَإنَّما جاءَ فِيْ بَعْضِها وَقَلِيْلٌ ما ذلك »، وما جاء في الكلام مزيدًا أضعاف ما جاء منه مَحْذوفًا، ألا ترى أنّ السين، واللام، والميم، من حروف الزيادة، ولا تُحذف في شيء من كلامهم؟ فلمّا كان - والحالة

---

(١) المصدر السابق.

(٢) يُنظر سر الصناعة ٢/ ٥٦٤، وشرح التصريف لابن يعيش / ٢٠٣، والممتع / ١٤٩، وشرح الشافية للرضي ٤/ ٣٠٢، وأوضح المسالك ٤/ ٣٦٦.

هذه -كان القول بزيادة الهاء في (أُمّهَة) أولى من القول بحذفها في (أُمّ)[١].

والرابع: أنّ القول بأنّ أصل (أُمُوْمَـة) (أُمْوْمَهَـة)، يلـزم مـن ذلـك أن تكـون (أُمُوْمَهَة) بزِنة (فُعُوْعَلَة)، وهذا بناء غير موجود[٢]، وأخذ بهذا القول المبرد، وابـن السراج[٣]، وأبو علي[٤]، وابن جني[٥]، والزمخشري[٦]، وكثير من المتأخرين[٧].

قال المُبَرد: « فَأَمَّا (أُمَّهات) فَالهاءُ زَائِدَة؛ لأَنَّها مِنْ حُرُوفِ الزَّوائِد. تُزَادُ لِبَيـانِ الحَرَكَةِ فِي غَيرِ هَذا المَوضِع، فَزِيدَتْ. وَلَو قُلْتَ: (أُمّات) لَكَانَ هَـذا عَـلَى الأَصْـل، وَلَكِن أَكثَر مَا يُستَعمَلُ (أُمَّهَات) فِي الإنس، وَ(أُمَّـات) فِي البَهَـائِم. فَكَأَنَّهـا زِيَـدَتْ لِلَفَرق »[٨]، وقد نُسب إلى المُبَرد أنّه لا يعُدّ الهاء من حـروف الزيـادة[٩]، قـال ابـن جني: « أَمَّا أَبُو العَبَّاسِ فَكانَ يُخْرِجُ الهاءَ مِنْ حُروفِ الزِّيَادَة، وَيَذْهبُ إِلَى أَنَّهـا إِنَّـما تَلْحَقُ لِلوَقْفِ فِي نَحْو: (اخْـشَهْ)، و(ارْمِـهْ)، و(هُنَّـهْ)، و(لكِنَّـهْ)، وَتَـأْتِي بَعـدَ تَمـامِ الكَلِمَة، وَهذا مُخَالَفَةٌ مِنْهُ لِلجَمَاعَةِ وَغَيرُ مَرضِيٍّ عِنْدَنَا، وَذَلِكَ أَنَّ الدَّلالَةَ قَدْ قَامَـتْ

---

(١) سر الصناعة ٢/ ٥٦٦، ويُنظر شرح التصريف لابن يعيش / ٢٠٤.

(٢) يُنظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٨٤.

(٣) يُنظر الأصول ٣/ ٣٣٦.

(٤) يُنظر التكملة / ٥٦٨.

(٥) يُنظر سر الصناعة ٢/ ٥٦٣.

(٦) يُنظر المفصل / ١٧١.

(٧) ابـن عـصفور في الممتـع / ١٤٨، والـرضي في شرح الـشافية ٤/ ٣٠٢، والمـرادي في توضـيح المقاصـد والمسالك ٥/ ١٥٤٦، وابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ٣٦٦، والأشموني في شرحه للألفية ٣/ ٨١٠.

(٨) المقتضب ٣/ ١٦٩.

(٩) ذكر هذا عبد الخالق عضيمة - رحمه الله - يُنظر المُغني في تصريف الأفعال / ١٩.

عَلى صِحَّةِ زِيَادَةِ الهَاء »[١]، وتبعه جمع كثير[٢]، قد وهموا بزعمهم هذا، وحمّلوا كلامه ما لا يحتمل، قال المبرد: « وَالهاء تُزَادُ لِبَيانِ الحَرَكَة، وَلِخَفاءِ الأَلِف.

فَأَمَّا بَيَان الحَرَكَةِ فَنَحو قَولِكَ: (ارمِهْ) ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ﴾[٣] وَ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾[٤]، وَأَمَّا بَعْدَ الأَلِفِ فَقَولُكَ: (يَا صَاحِباه) و(يَا حَسرَتاه) »[٥]، والذي يدلّ على أن المُبرد – رحمه الله – لم يستبعد الهاء من حروف الزيادة ما يلي:

الأول: أن قوله أنّ الهاء تُزاد لبيان الحركة كـ(ارمِهْ)، وتأتي بعد الألف كـ(يا صاحباه)، ليس على سبيل الحصر، ولعلّهُ خَصّها هنا بالذكر؛ لاطراد زيادتها في هذا الموضع.

الثاني: أنّ المُبَرد في المُقتضب عدّ حروف الزيادة العشرة، ولم يستبعد الهاء منها[٦].

---

(١) سر الصناعة ٢/ ٥٦٣.

(٢) أبو حيان في الارتشاف ١/ ٢١٨، وابن الحاجب في الشافية / ٧٧، وابن يعيش في شرحه للتصريف / ٢٠١، والأشموني في شرحه للألفية ٣/ ٨١٠، والسيوطي في همع الهوامع ٣/ ٤١٣.

(٣) [القارعة:١٠].

(٤) [الأنعام:٩٠].

(٥) المقتضب ١/ ١٩٨.

(٦) يُنظر المقتضب ١/ ١٩٤.

الثالث: « أَنَّ أَبا العَبَّاسِ الْمُبَرِّدَ سَأَلَ أَبا عُـثمَانَ المَـازِنِيَّ فَقَـالَ لَـهُ: كَيـفَ تَجْمَـعُ حُرُوفَ الزِّيَادَةِ؟ فَأَنشَدَهُ :

هَوِيـــتُ الـــسِّمَانَ فَـــشَيبْنَني وَمَا كُنتُ قِدْمًا هَوِيتُ الـسِّمَانا[1]

فَقَالَ لَهُ: الجَوَابُ رَحِمَكَ الله؟ قَالَ له المَازِنِيُّ: قَـدْ أَجَبْتُـكَ مَـرَّتَيْنِ. يُرِيـدُ قَوْلَـهُ: (هَوِيتُ السِّمَانَ) »[2]، فالمبرد في هذه الرواية لم يُبدِ اعتراضًـا، فـدل ذلـك عـلى أنـه لا ينكر أن الهاء من حروف الزيادة.

الرابع: أنّ المبرد صَرّح بأن الهاء زائدة في (أُمَّهات)، فكيف يُحْتَج عليـه بهـا؟[3] والباحث – كما هو واضح – سار مع من يقول بالقول بزيادة الهاء – لما بَيّنا –، وهو القول الذي أخذ به ابن يعيش[4] والثمانيني[5] فيما ذهبا إليه.

---

(١) والبيت ورد في المنصف ١/ ٩٨، والحور العين / ٩١، والمطرب من أشعار أهـل المغـرب / ١٨١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٣١.

(٢) شرح التصريف للثمانيني / ٢٢٤.

(٣) يُنظر المقتضب ٣/ ١٦٩.

(٤) يُنظر شرح التصريف / ٢٠١.

(٥) يُنظر شرح التصريف / ٢٧٩.

*** حكم السين في (أَسْطاعَ)، والخلاف فيها :**

اختلف العلماء – رحمهم الله – في أصل هذا الفعل أيَّما اختلاف، وإني قد رأيت خلطًا ظاهرًا في هذه المسألة عند بعض الباحثين، فبين ناسبٍ مذهبًا لغير صاحبه، وبين اختلافٍ ظاهر في تقسيم مذاهب العلماء فيها[١].

وإن العَبْد الفقيرَ إلى الله سيكتُب بما فتح الله عليه، فليس بمنأى عن الخطأ والزَلّة، وإن كان عِلْم الصرف قد أعيا من بهم نقتدي، وعلى سبيلهم نهتدي، فما

---

(١) ومن ذلك أنّ بعض الباحثين خلط بين (اِسْطاع) بالوصل والكسر – والتي لا خلاف فيها –، وبين (أَسْطاع) بالقطع والفَتح، ودعاهم هذا إلى القول بأنّ ابن الحاجب يوافق قول الفراء فيما ذهب إليه، وإنّ المُطّلِعَ على كتاب الشافية يجد أن ابن الحاجب يوافق سيبويه في قوله، قال : »وَالسِّينُ اطَّرَدَتْ فِي (اسْتَفعَلَ)، وَشَذَّتْ فِي (أَسْطاعَ) قَالَ سِيبَوَيْه: هُوَ (أطَاع) فَمُضَارِعُهُ (يُسْطِيع) بِالضَّمِّ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: الشَّاذُّ فَتْحُ الْهَمْزَةِ، وَحَذفُ التَّاء، فَمُضَارِعُهُ بِالْفَتْح » الشافية / ٧٦، ولعل خطأ الناسخ في شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٩٢، جعل الباحث يتوهم أن ابن الحاجب يوافق قول الفراء، مع أنّ نصه وتعليق الرضي عليه واضح بغضّ النظر عن خطأ الناسخ، ومن ذلك أيضًا القول بأنّ للمبرد قولًا يَختلف عن قول الفراء، وسيأتي بيان هذا في ختام هذه المسألة إن شاء الله. يُنظر البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عظيمة / ١٨٩، وأبو البقاء العكبري صرفيًا / ١٣٥.

حال من شُغِلوا عن ذلك.

قال العيني: « وَنَظِيرُهُ (أَسْطاعَ يُسْطِيعُ اسْطِياعًا)، بِفَتْحِ الأَلِف فِي الْمَاضِي، وَضَمِّ الْيَاءِ فِي الْمُضَارِع، وَهُوَ لُغَةٌ فِي (أَطاعَ يُطِيع)، فَجَعَلُوا السِّينَ عِوَضًا مِنْ ذهَابِ حَرَكَةِ عَينِ الْفِعْل، فَكَذَلِكَ حُكمُ الْهَاء، وَقَدْ خَبطَ بَعضُهُم خبَاطًا فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ لِعَدَمِ وقُوفِهِم عَلَى قَوَاعِد عِلمِ الصّرْف »[(١)].

وقبل أن نعرض لهذا الخلاف، يَحسُن أن نقول أنّه لا خلاف بين النحاة في زيادة السين في (الاستفعال)، وما تصرف منها، ومن ذلك (استطاع)، فوزنها (اِسْتَفْعَلَ)، الطاء والألف المُنقلبة عن واو والعين أصول، والألف والسين والتاء زوائد.

*** وفي (اسْتَطاع) لُغات[(٢)]:**

(اِسْطاع) بوصل الهمزة والأصل (اِسْتَطاع)، حُذفت التاء تخفيفًا لكثرة الاستعمال[(٣)]، وذلك أنّه لمّا اتحدتا في المخرج[(٤)] - أعني التاء والطاء - وتباعدتا في

---

(١) عمدة القاري ٣/ ١٣٥.

(٢) يُنظر الخصائص ١/ ٢٦٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٧٧، وشرح التصريف لابن يعيش / ٢٠٨، والارتشاف ١/ ٢١٨، والبحر المحيط ٦/ ١٤٧.

(٣) يُنظر معاني القرآن للزجاج ٣/ ٣١٢، والحُجة للقراء السبعة ٥/ ١٧٩، والخصائص ١/ ٢٦٠.

(٤) مخرج التاء والطاء من طرف اللسان، مع أصول الثنايا العليا، يُنظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٣٣، ومعاني القرآن للزجاج ٣/ ٣١٢، والخصائص ١/ ٢٦٠، والمحكم ٢/ ٣١٢، وشرح الشافية لركن الدين ٢/ ٩٨٤.

الصفة[١]، ساغ حذفها ولم يسُغ الإدغام؛ لأن السين قبلها ساكنة، ولا حظّ لها في الحركة.

ولو أُدغِمَتِ التاء في الطاء لسكن أولهما، والتقى ساكنان السين وأول المثلين، وهذا مُحال[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَـٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾[٣].

واللغة الثانية: (اِسْتاع) وفيها طريقان:

الأول: أن يُقال فيها ما قيل في (اِسْطاع)، ثُم تُبدل الطاء تاءً لتُماثل السين في الصفة[٤].

والثاني: أن تُحذف الطاء – التي في موضع الفاء – وتبقى التاء الزائدة، على حدّ (ظِلْتُ)[٥]، ومنعه أبو حيان[٦].

واللغة الثالثة: (اِصْطاعَ)، يُقال فيها ما قيل في (اسْطاع)، ثُمّ تُبدَلُ السينُ صادًا لمجاورتها الطاء[٧]؛ لأنها تُشْبه الطاء في الصفة[٨].

---

(١) فالتاء مهموسة مُسْتَفِلة، والطاء مجهورة مُستَعْلية، يُنظر شرح الشافية لركن الدين ٢/ ٩٨٤.

(٢) يُنظر الحجة ٥/ ١٧٩، والصحاح ٣/ ١٢٥٥، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٨٠ و٣/ ٢٨٨، وشرحان على مراح الأرواح / ٩٧.

(٣) [الكهف:٩٧].

(٤) في الهمس والاستفال.

(٥) يُنظر المحكم ٢/ ٣١٣، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٩٣.

(٦) يُنظر البحر المحيط ٦/ ١٤٧، والارتشاف ١/ ٢١٨.

(٧) هذه اللغة وجدتها عند ابن القيم في بدائع الفوائد ٤/ ١٦٢٤.

(٨) في الجهر والاستعلاء والإطباق.

واللغتان الرابعة والخامسة: (أَسْتاع) و(أَسْطاع) - بهمزة القطع مفتوحة -، واختُلِفَ فيها إلى مذهبين:

المذهب الأول: أنّ (أَسْطاعَ) أصلها (أَطاعَ)، وإنما زيدت السين فيها؛ عِوَضًا من ذهاب حركة العين؛ وذلك أنّ (أطاعَ) أصلها (أَطْوَعَ)، نُقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فصارت (أَطَوْع)، تحركت الواو بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها بحسب الآن، فقُلِبَت ألفًا[١]. وحُجّتهم في هذا أنّ همزة (أَسْطاعَ) مفْتوحة مقطوعة مثل همزة (أطاع) يدُلُّ على ذلك أنّ ياء المضارعة فيها مَضمومة، فقالوا: (يُسْطيع) ولو كان من السُداسي المحذوف التاء لجاءت ياء المضارع مفتوحة[٢].

قلتُ: وهذه الحُجّة ليست دليلا على أن (أسْطاع) أصلها (أَطَاعَ)؛ وذلك أن الفراء رحمه الله يرى أن مضارعه بالفتح وعليه فإن فتحه دليل على أنه من الخماسي ، ألا ترى أن (اسطاع) من الخماسي والخماسي قياسه أن يفتح أول مضارعه ؟

وأما ما احتج به البصريون من قولهم (يُسطيع) بضم أول المضارع فإنه شبه (اسطاع) بـ(أفعل)[٣] وهذا الشبه سائغ ألا ترى أن استفعل جاءت بمعنى (أفعل) ؟ ومن ذلك أن (يستطيع) بمعنى (يجيب) من قوله تعالى ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ ﴾[٤] .

---

(١) يُنظر سر الصناعة ١/ ١٩٩، وشرح التصريف للثمانيني / ٢٨١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٧٨، وشرح التصريف لابن يعيش / ٢٠٦، والممتع / ١٥٢، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٧٩.

(٢) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٧٨.

(٣) يُنظر الارتشاف ١ / ٢١٨ ، والممتع / ١٥٣ .

(٤) [المائدة :١١٢].

وأما ما قيل من أنّ الهمزة في (أَسْطاع) إنما قُطِعت وفُتِحَت؛ لأنها في معنى (أَطَاعَ)[١]، فهذا قياسٌ خاطئ، ألا ترى أنّ (أَطَاعَ) رُباعي بزنة (أَفْعَل)؟ فقُطعت، همزته لأنّه نظير (أكرم) و(أقام)، وأما (أَسْطاعَ) فإنه خُماسي، فكيف يُقاس الخُماسي على الرباعي؟ واحتجوا أيضًا: بأنّه لّما كان حرف العِلّة قد سكن، فوهن بعد قَلْبه، وكانت الألف مُعَرّضةً للحذف لالتقاء الساكنين، زيدت هذه السين عِوَضًا من ذهاب حركة الواو[٢]. وقد ردّ المُبَرِدُ هذا القول، بأنّ العِوَض إنما يكون للمحذوف، أما حركة العين فإنّها لم تُحذف، وإنما نُقلت إلى الفاء قبلها[٣]، والقول بهذا يلزم منه الجمع بين العِوَض والمُعوض.

وهذا لا يجوز، وقد أُجيب[٤]: بأنّ العِوَض ليس من ذهاب الحركة من الكلمة، وإنما من الحرف الذي سكن بسبب ذهاب حركته[٥].

قلتُ: وهذا تَكَلُّف وتأويلٌ بعيد؛ فالحرف وإن كان قد وهن - كما زعموا -

---

(١) يُنظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٣٤، والحجة للقراء السبعة ٥/ ١٧٩.

(٢) يُنظر الحُجة ٥/ ١٧٩، وسر الصناعة ١/ ٢٠٠، والمحكم ٢/ ٣١٣، والممتع / ١٥٢.

(٣) يُنظر سر الصناعة ١/ ١٩٩، والمحكم ٢/ ٣١٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٧٨، والممتع/ ١٥٢، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٨٠.

(٤) وقد تحامل ابن جِنّي على المبرد - رحمهما الله -، قال : »وَذَهَبَ عَنْ أَبي العَبّاس ما فِي قَولِ سِيبَوَيْه هَذا مِنْ الصِّحةِ فَإِمّا غَالَطَ - وهي من عادته معه - وَإِمَّا وَهِمَ فِي رَأْيِهِ هَذا ». سر الصناعة ١/ ٢٠٠، قلتُ: والمبرد عالمٌ جليل لا يُظَنُ به مثل هذا، ونحن حين ننظر لكلام المُبَرِد فإنّه لا يعدو أن يكون من باب نقض الحُجّة بالحجة.

(٥) يُنظر سر الصناعة ١/ ٢٠٠، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٨٠، وتداخل الأصول ١/ ٢٣٦.

بسكونه، فإن سببه – وهو ذهاب حركته– موجودٌ، ألا ترى أنّ الفاء كانت ساكنة وإنما ذهب سكونها لما نُقلت حركة العين إليها؟ فإن قيل: « وَحَرَكَةُ الفَاءِ بَعدَ سُكُونِهَا، لا تَدْفَعُ عَن العَينِ ما لَحِقَها مِنَ الضَّعْفِ بِالسُّكونِ، وَالتَّهَيُّؤُ لِلحَذفِ عِندَ سُكُونِ اللام »[١].

قلتُ: وكذا السين التي زعمتم أنّها عِوَضٌ من ذهاب حركة العين، لم تدفع الضَعْف الذي لحق بالعين، ولم تدفع الحذف الذي لحقها للجزم أو التقاء الساكنين، ويَدلّ على ضَعْف ما ذهبوا إليه: أنّ نظائرها من الرباعي المُعْتَل العين مثل (أَقَامَ) و(أَرَادَ) لا يُعَوَّض من ذهاب حركة عينه – كما زعموا –، وأمّا ما قيل من أنّ العِوَض غير لازم، فمجيئه في (أَطَاعَ) لا يلزم مجيئه في (أقام)[٢]، فالجواب عن هذا: أن العِلّة التي زعمتم أنّها سبب العِوَض، موجودةٌ في (أَقَامَ) فلِمَ لم يسغ ذلك في (أقام) كما ساغ في (أطاع)؟

فإن قيل: إنما حُمِلَ على نظيره (أهراق)، ألا ترى أن الهاء عِوَضٌ من ذهاب حركة العين كما أنّ السين عِوَض من ذهاب حركة العين؟[٣]، فالجواب عن هذا: أنّا لا نُسلِّم بأنَّ الهاء في (أهراق) عِوَضٌ أيضًا، ومع هذا فقد سَلّمتم بأنّ (أهراق) من الشاذ[٤]، والشاذ لا يُقاسُ عليه، ومِما يدُلُّ على فساد هذا المذهب أنّهم قالوا في

(١) سر الصناعة ١/ ٢٠٠.

(٢) يُنظر الحُجّة للقراء السبعة ٥/ ١٧٩، وشرح التصريف لابن يعيش / ٢٠٦.

(٣) يُنظر سر الصناعة ١/ ٢٠٢، والمفصل / ١٧٢، والممتع / ١٥٣.

(٤) يُنظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٧٩.

مصدر (أَسْطاعَ) و(أَهْراق)،

(إسْطِياعًا) و(إهْرِياقًا)[١]، وذلك أنّ الأصل (إسْطِواعًا) و(إهْرِواقًا)[٢]، قُلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها، ألا ترى كيف ظهرت حركة العين ومع هذا بقيت السين والهاء ولم تُحذف؟ وفي هذا جَمْعٌ بين العوَض والمُعوض، وهذا لا يجوز، ومن ذلك ما رواه ابن جني بعد أن أكد قوة قول سيبويه في (أَسْطاعَ) وجعله نظير قولهم: (أهراق)، قال: « قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الفَرَجِ عَلي بنِ الحُسَين، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمّدِ بنِ العَبَّاسِ اليَزِيدِي، لِعَبْدِ العَزِيزِ بنِ وَهب مَوْلَى خُزَاعَة، يَقُولُه لِكُثَيّر[٣]:

فَأَصبَحتَ كَالمُهرِيقِ[٤] فَضْلَةَ مَائِهِ لِضَاحِي سَرَابٍ بِالمَلا يَتْرَقْرَقُ »[٥]

ألا ترى أنّ البناء جاء على أصله ولم تُعَل العين وبقيت حركتها؟ ومع هذا فقد جاءت الهاء فدل هذا على أن القول بأنها عِوَض من حركة الياء فاسد، وأما من قال

---

(١) يُنظر الصحاح ٤/ ١٥٧٠، وفتح الباري ١/ ٣٠٣.

(٢) على القياس، وابن جِني يجعلها من الياء. يُنظر سر الصناعة ١/ ٢٠١.

(٣) وهو للأحوص بن عبد الله في ديوانه / ٢٠٣ هكذا:

فَأَصبَحتَ كَالمُهرِيقِ فَضْلَةَ مَائِهِ لِبادِي سَرَابٍ بِالمَلا يَتْرَقْرَقُ

وفي أدب الخواص / ١٣٥:

فَأَصبَحتَ كَالمُهرِيقِ فَضْلَةَ مَائِهِ لِباقي سَرَابٍ بِالمَلا يَتْرَقْرَقُ

ونُسب لِكُثيّر في اللسان ٥١/ ٤٦٥٥، والتاج ٢٧/ ١٣.

(٤) »وَرَجُلٌ مُهْرِيق، وَمَاءٌ مُهْرَاق: عَلَى أَهْرَقْتُ وَالإِرَاقَةُ: مَاءُ الرَّجُل «. المُحكم ٦/ ٥٥٥، وهذا يدل على أنه من (أهرقت) وليس من (أرقت).

(٥) سر الصناعة ١/ ٢٠٢.

(إهْراقة) و(إسْطاعة)[١] فإن هذا يُناقض قول الأخفش[٢]، وتحقيقه: أن الأخفش يرى أنّ المحذوف من (إسْطاعة) و(إهراقة) عين الكلمة، فالتاء عِوضٌ عنها، وعلى هذا يكون قد جمع بين عِوضين فالتاء عِوَضٌ من الحرف المحذوف والهاء والسين عِوَض من حركته الذاهبة.

وأخذ بهذا القول سيبويه، والبصريون[٣]، قال سيبويه: « وَجَعَلوا الهَاءَ العِوَضَ؛ لأَنّ الهَاءَ تُزَاد. وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُهُم: (أَسْطَاعَ يُسْطِيع)، جَعَلوا العِوَضَ السّين؛ لأَنَّهُ فِعْل، فَلَمَّا كانَتِ السِّينُ تُزَادُ فِي الفِعل، زِيدَتْ فِي العِوَض؛ لأَنَّها مِنْ حُروفِ الزَّوائِد التي تُزادُ فِي الفِعْل، وَجَعَلُوا الهاءَ بِمَنْزِلَتِها؛ لأَنَّها تَلحَقُ الفِعْلَ فِي قَوْلِهِم: (ارْمِه) و(عِه)، وَنَحْوهما »[٤].

والمذهب الثاني: أن (أَسْطاع) أصلها (اسْتَطاع)، حُذفت التاء تخفيفًا، ونُقِلت حركتها إلى همزة الوصل، ففتحت وقُطعت[٥]، « وَرُدَّ عَلَيهِ بِأَنَّهُم قَالوا: (اسْطَاعَ)، بِكَسرِ الهَمْزَةِ وَوَصْلِها، مَعَ حَذْفِ التَّاء، فَلَو كانَ حَذْفُ التَّاءِ يُوجِبُ الفَتْحَ وَالقَطْع، لَمَا عَدَلوا عَنْه، وَهَذَا ظُلْمٌ لِلْفَرَّاء؛ فَإِنَّهُ لَم يَدَّعِ لُزُومَ ذَلِك، وَإِنَّما ذَكَرَ أَنَّ هَذا الحَذْفَ

---

(١) يُنظر الأصول ٣/ ٢٢٩، والمحكم ٦/ ٥٥٥.

(٢) يُنظر معاني القرآن ١/ ٤٣٤.

(٣) إلا المبرد، يُنظر الارتشاف١/ ٢١٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/ ١٥٤٨، وبدائع الفوائد ٤/ ١٦٢٥، وشرح التصريح ٢/ ٦٧٩.

(٤) الكتاب ٤/ ٢٨٥.

(٥) يُنظر الممتع / ١٥٣، وبدائع الفوائد ٤/ ١٦٢٥، وإعراب القرآن وبيانه لمحي الدين الدرويش ٦/ ٣٣.

مُسَوِّغٌ لِلفَتحِ وَالقَطْع »[١]. وليس موجبًا له[٢].

وقد تباينت كُتُب القُدماء في تحقيق قول الفراء، فبين قائلٍ أنه يرى أنّ مُضارعه بالفتح[٣]، وبين قائلٍ أنّ مُضارعه بالضم[٤].

قلتُ: وأيًا كان القول فلا يَقدح فيما ذهب إليه، فإن كان الفَتْح، فهو الأصل، ألا ترى أنّ (أَسْطاع) من الخُماسي، والخماسي قياسه أن يُفتح أول مضارعه؟ وأما ضَمّ أول المُضارع .

فإنّه شبّه (أَسْطاع) بـ(أفعَل)[٥]، وهذا الشَبهُ سائغ، ألا ترى أنّ (اسْتَفْعل) جاءت بمعنى (أَفعل)؟ ومن ذلك أنّ (يستطيع) بمعنى (يُجيب) من قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَسۡتَطِيعُ﴾[٦]، قال أبو علي: « وقالوا أيضًا: (اسْتَطاعَ يَسْتَطِيعُ)، وَفِي التَّنْزِيل: ﴿هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ فَهَذا (اسْتَفْعَلَ)، وَكَأَنَّ (اسْتَفْعَلَ) فِي ذَلِكَ جَاءَ فِي مَعْنَى (أَفْعَل)، كَما أَنَّ (اسْتَجابَ) فِي مَعْنَى (أَجابَ) فِي نَحْو[٧] :

---

(١) بدائع الفوائد ٤/ ١٦٢٥.

(٢) يُنظر المصدر السابق ٤/ ١٦٢٦.

(٣) يُنظر الشافية / ٧٧، وشرحان على مراح الأرواح / ٩٧.

(٤) يُنظر الارتشاف ١/ ٢١٨.

(٥) يُنظر الارتشاف ١/ ٢١٨، والممتع / ١٥٣.

(٦) [المائدة:١١٢].

(٧) وصدر البيت:

وَدَاعٍ دَعَانَا مَنْ يُجِيبُ إِلى النَّدَى

وهو لكعب بن سعد الغنوي، يُنظر الأصمعيات / ١١٢، وتفسير الثعلبي ٢/ ٧٤، واللسان ٩/ ٧١٦، والتاج ٢/ ٢٠٥.

فَلَمْ يَستَجِبْهُ عِندَ ذَاكَ مُجِيبُ[١] »[٢].

ومما يُقوي هذا القول كثرة اللغات في (استطاع)، والبصريون يرون أن (اسْطاع) و(اسْتاع) مُتَشَعِبٌ من (اسْتطاع)، فلِمَ لم يجعلوا (أَسْطاع) منه؟

وأخذ بهذا القول الفراء[٣]، والكوفيون[٤]، وتبعهم المُبَرِد، يدل على هذا اعتراضه على كلام سيبويه[٥]، ويدل عليه أيضًا أنه لا يرى أنَ السين من حروف البدل، وإنما تُزاد في موضع واحد وهو (استفعل) وما تصَرّفَ منها[٦]، وابن يعيش[٧] والثمانيني[٨] قد أخذا بالرأي الضعيف فيما ذهبا إليه، فوافقا رأي البصريين في ذلك.

(١) والبيت في أدب الكاتب / ٥٢٣، واللامات / ١٣٦، والتهذيب ١١/ ٢١٩، والمحكم ٧/ ٥٦٨.

(٢) الحُجة للقراء السبعة ٥/ ١٧٩، ويُنظر بصائر ذوي التمييز ٢/ ١٨٨.

(٣) يُنظر شرح التصريف لابن يعيش / ٢٠٨، والشافية/ ٧٧، والممتع / ١٥٣، وبدائع الفوائد ٤/ ١٦٢٥، وشرحان على مراح الأرواح / ٩٧.

(٤) يُنظر تفسير الطبري ١٥/ ٤١٢، والارتشاف ١/ ٢١٨.

(٥) يُنظر سر الصناعة ١/ ١٩٩، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٧٨، والممتع / ١٥٢، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٨٠.

(٦) يُنظر المقتضب ١/ ١٩٨.

(٧) يُنظر شرح التصريف / ٢٠٧.

(٨) يُنظر شرح التصريف / ٢٨١.

* (كلتا) الخلاف في لفظها، وفي علامة تأنيثها:

* أ - أَمَّا من حيث اللفظ فذهبوا فيها إلى مذهبين:

المذهب الأول: أنّ (كِلا) و(كِلتا) مُثنيان لفظًا ومعنى، أصلهما (كُلّ) الموضوعة للجمع، حُذِفت لامها، وكُسِرت فاؤها، وإنما كُسرت فاؤها؛ لمُناسبة التثنية كـ(ثِنتا)، والألف فيها هي ألف التثنية كـ(العُمَران) و(الزَّيدان)، ونونها حُذفت لأنها ملازمة للإضافة، والتاء فيها للتأنيث، فوزنها - والحالة هذه - (فِعْتا)[١]، قال الليث: « (كَلَّلَ الرَّجُلُ): إِذا ذَهَبَ وَتَرَكَ عِيالَهُ بِمَضْيَعَة. قالَ: وَأَمَّا (كُلّ) فَإِنَّهُ اسْمٌ يَجْمَعُ الأَجْزاء. وَيُقالُ فِي قَوْلِهِم: كِلا الرَّجُلَيْن، إِنَّ اشْتِقاقَهُ مِنْ (كُلّ القَوْم)، وَلَكِنَّهُم فَرَّقُوا بَيْنَ التَّثْنِيَةِ وَالجَمِيعِ بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّثْقِيل »[٢].

وفيه نظر، فليس ثَمّة دليل يدُل على أنّ (كِلا) مُخفف من (كُلّ)، كما أن كسر أوله يرد ما قالوا به، فإن قالوا: إنما كُسر أوله تنبيهًا على معنى الاثنين، كـ(ثنتين)[٣]، فالجواب عنه: أن هذه علةٌ غير مُطردة، فكسر أول الاسم ليس دليلًا على أنّه مُثنى، قال ابن سيده: « وَأَمَّا (كِلا) وَ(كُلّ)، فَلَيْسَ أَحَدُ اللفْظَيْنِ مِنَ الآخَر؛ لأَنَّ مَوْضِعَيْهِما مُخْتَلِفان، فَـ(كِلا) لِلتَّثْنِيَة، وَ(كُلّ) لِلجَمِيع، فَهَذا مِنْ جِهَةِ المَعْنَى، فَأَمَّا

(١) يُنظر الإنصاف / ٣٥٥.

(٢) تهذيب اللغة ٩/ ٤٥٠.

(٣) يُنظر نتائج الفكر في النحو/ ٢٢٢.

مِنْ جِهَةِ اللَفْظِ: فَـ(كِلا) مُعْتَلّ، وَإِنَّما هُوَ كَـ(مِعًا)، وَ(كُلّ) مِنَ الْمُضَاعَف، كَـ(دُرٍّ) وَ(كُرٍّ)، وَلا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ الأَلِفَ فِي (كِلا) بَدَلًا مِنْ إِحْدَى اللامَيْنِ فِي (كُلّ) إلّا بِثَبَتٍ وَلا دَلِيلَ عَلَى ذَلِك »[١].

ومما يُضعف هذا أيضًا: أن هناك فرقًا بيّنًا، بين (كِلا) و(كِلْتا) من جهة، و(كُلّ) من جهة، فـ(كِلَا) و(كِلْتا) يدلان على معنى مخصوص، أما (كُلّ) فإنها تدل على الإحاطة، فكيف يُجعل هذا من ذاك؟[٢].

واحتج أصحاب هذا القول بالنقل والقياس، فأما النقل: فإنه قد ورد عن العرب (كِلْت) مفردُ (كِلْتا) من مثل قول الشاعر[٣]:

فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَيْ وَاحِدَة كِلتَاهُمَا مَقرُونَةٌ بِزَائِدَة[٤]

ويرُدّه أنّ (كِلت) في البيت ليست مفردة، وإنما حُذفت الألف للضرورة، وبقيت الفتحة دليلًا عليها[٥]، ومثله قول الشاعر :

فلستُ بِمُدرِكٍ مَا فَاتَ مِني بِلَهفَ وَلَا بِلَيتَ وَلَا لَو أَنِّي[٦]

---

(١) المُخصص ١٣/ ٢٨٩.

(٢) يُنظر علل النحو / ٣٩٠.

(٣) في الجيم ٣/ ١٥٠ »وَقالَ أَبُو الجَرَّاح: قالَ أَبُو الدَّهْماء:

في كِلْتَ رجلَيْها سُلامى وَاحِدة كِلتاهُما مَقْرونَة بزَائِدَة »

(٤) البيت في الصحاح ٦/ ٢٤٧٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة / ٣٠٧، وأسرار العربية / ١٥٣، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ١/ ٢٠٢، وتوضيح المقاصد ١/ ٢١٩ و١/ ٣٢٧.

(٥) يُنظر الإنصاف / ٣٦٠.

(٦) لم أعثر على قائله، والبيت في الخصائص ٣/ ١٣٥، وشمس العلوم ١/ ٧٨، والإنصاف / ٣٥٥، والممتع / ٣٩٥، وشرح الشافية للرضي ٤/ ٢٠٨، والخزانة ١/ ١٣١.

ثُمّ أنه لو سلَّمنا أنّ (كلت) هي مُفردة (كِلتا)، فإن هذا واقعٌ في ضرورة الشعر، وما كان للضرورة، ينبغي ألا يكون دليلًا يُحتَجُ به[١].

وأما القياس: فإنها تُعامل معاملة المثنى عند إضافتها إلى المُضمر، رفعًا بالألف، نحو: (جاء الزيدان كلاهما)، وبانقلاب ألفها إلى (ياء) عند إضافتها إلى المضمر في حالتي النصب والجر، فتقول: (رأيتُ الزيدين كِلَيهِمَا)، و(مررت بالزيدين كليهما)، ولو كانت غير مُثنّاة لفظًا للزمت حالة واحدة في جميع أحوالها[٢].

ويرُده أن قلب الألف ياءً لا يدُل على أنّ المقلوب ألف التثنية، ألا ترى إلى ألف (لدى) و(على) و(إلى) كيف قُلبت إلى ياء في (لديك) و(عليك)؟ مع أن (لدى) و(على) و(إلى) ليست بلفظ المُثنى، ولو سأل سائل: فلِمَ جُرّت (كلا) و(كلتا) إعرابًا بالحروف في حالتي النصب والجرّ دون الرفع؟ فالجواب عن هذا: أنّ (كِلا) و(كِلتا) أشبهتا (لدى) و(على) في أنها لا تكون إلا مضافةً إذا وقعتا ظروفًا، و(لدى) و(على)، لا تقعان إلا منصوبتين أو مجرورتين ولا تقعان مرفوعتين[٣].

وعللوا للزوم التثنية في المضمر دون المظهر، بلزومه لحالة الإضافة، والمضاف والمضاف إليه، كالجزء الواحد، فلما كان - والحالة هذه -، امتنع الجمع بين علامتي

---

(١) يُنظر علل النحو / ٣٩٠.

(٢) يُنظر إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٤٠٧، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ١/ ٢٠٢، وخزانة الأدب ١/ ١٣٠.

(٣) يُنظر الكتاب ٣/ ٤١٣، وسر الصناعة ٢/ ٧٤٦، والإنصاف / ٣٦١، واللسان ٤٣/ ٣٩٢٤.

تثنية، واقتصر عليها في المضاف إليه، قال ابن القيم: « لأَنَّكَ إِذا أَضَفْتَهُ إِلَى ظاهِرٍ اسْتَغْنَيْتَ عَنْ قَلْبِ أَلِفِهِ ياءً بِانْقِلابِها فِي الْمُضافِ إِلَيْه، لِتُنَزِّلَهُ مَنْزِلَةَ الجُزْئِيَة؛ لِدَلالَةِ اللَفْظَيْنِ عَلَى مَدْلُولٍ واحِد؛ لأَنَّ (كِلا) هُوَ نَفْسُ ما يُضافُ إِلَيْه، بِخِلافِ قَوْلِكَ: (ثَوْبا الرَّجُلَيْن)، وَ(فَرَسا الزَّيْدَين). فَلَوْ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِكِلَي الرَّجُلَيْن)، جَمَعْتَ بَيْنَ عَلامَتَيْ تَثْنِيَةٍ فِيْما هُوَ كالكَلِمَةِ الواحِدَة؛ لأَنَّهُما لا يَنْفَصِلانِ أَبَدًا، وَلا تَنْفَكُّ (كِلا) هَذِهِ عَنِ الإِضافَةِ بِحال. أَلا تَرَى كَيْفَ رَفَضُوا (ضَرَبْتُ رَأْسَي الزَّيْدَين)؟ وَقالُوا: (رُؤُوسهُما) لَمَّا رَأْوا المضافَ وَالمضافَ إِلَيْهِ كاسْمٍ واحِد، هَذا مَعَ أَنَّ الرُّؤُوسَ تَنْفَصِلُ عَنِ الإِضَافَةِ كَثِيرًا. وَكَذَلِكَ (القُلُوب)، مِنْ قَوْلِهِ: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[1] فَإِذا كانُوا قَدْ رَفَضُوا عَلامَةَ التَّثْنِيَةِ هُناكَ مَعَ أَنَّ الإضافَةَ عارِضَة، فَما ظَنُّكَ بِهَذا المَوْضِعِ الذِي لا تُفارِقُهُ الإضافَة، وَلا تَنْفَكُّ عَنْه؟ فَهَذا الذِي حَمَلَهُم عَلَى أَنْ أَلْزَمُوها الأَلِفَ عَلَى كُلِّ حال »[2].

وهذه الحُجّة باطلة من وجوه:

أولًا: أنه قد ورد عنهم تثنية ما كان كالجزء الواحد، فنقل يونس عن بعض العرب قولهم: (ضربتُ رأسيهما)[3]، قال ابن الشجري: « وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يُعْطِي هَذا كُلَّهُ حَقَّهُ مِنَ التَّثْنِيَة، فَيَقُولونَ: (ضَرَبْتُ رَأْسَيْهِما)، وَ(شَقَقْتُ بَطْنَيهِما)،

---

(١) [التحريم:٤].

(٢) بدائع الفوائد ١/ ٣٧٧، وإني قد رأيت هذه الحجة - ومعظم ما رآه ابن القيم - قد ذكره السُهيلي في نتائج الفكر. يُنظر / ٢٢٢.

(٣) يُنظر الكتاب ٣/ ٦٢٢.

وَ(عَرَفْتُ ظَهْرَيْكُما)، وَ(حَيّا الله وَجْهَيْكُما)، فَمِمّا وَرَدَ بِهَذِهِ اللُّغَةِ قَوْلُ الفَرَزْدَق[١]:

بِمَا فِي فُؤَادَيْنا مِنَ الشَّوقِ والهَوَى »[٢].

ثانيًا: أن الذي سوّغ منع مجيء المظهر بدون علامة تثنية – حسب زعمكم –، يلزمكم أن تمنعوه مع المُضمر؛ لأن المُضمر من نحو قولنا: (مررتُ بالزيدين كليهما)، قد جُمع فيه بين علامتي تثنية، ألا ترى أن الضمير (هما) هو علامة التثنية؟ وإلا لكان يقول: (مررتُ بالزيدين كليه)، وهذا غير وارد، واحتجوا أيضًا: بأنّ

---

(١) تعددت رواية هذا البيت، ففي الديوان / ٣٨٥، وأمالي المرزوقي / ٤٣٨:

بما في فُؤَادَيْنَا مِنَ الهَمِّ والهَوَى فَيَبْرَأ مِنْهاضُ الفُؤَادِ المُسَقَّفُ

وفي الكتاب ٣/ ٦٢٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤٩:

بما في فُؤَادَيْنَا مِنَ الشَّوقِ والهَوَى فَيَجْبُرُ مِنْهَاضُ الفُؤَادِ المُشَعَّفُ

وفي تفسير الطبري ٦/ ٤٦٦:

بِمَا فِي فُؤَادَيْنَا مِنَ الشَّوْقِ وَالْهَوَى فَيَبْرَأُ مُنْهَاضُ الفُؤَادِ المُشَعَّفُ

وفي ما يجوز للشاعر في الضرورة / ٣٥٣:

نَمَا في فُؤَادَيْنَا مِنَ الشّوق والهَوَى فَيُجْبَرُ مُنْهَاضُ الفُؤَادِ المُشَعَّفُ

وفي النكت في القرآن الكريم / ٥٠٢:

بما في فؤادينا مِنَ البَثِّ وَالهَوَى فَيَبْرَأ مِنْهاضُ الفُؤَادِ المُشَعَّفُ

وفي إعراب القرآن للأصفهاني / ٤٥٠:

بِمَا في فُؤادَينَا مِنَ الشَّوقِ والهوَى فَيُجبرُ منهَاضُ الفؤَادِ المشَعّفُ

وفي إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٥٧٦:

بما في فؤادينا مِنَ الهَمِّ وَالأَسَى فيبرأ منهاضُ الفؤادِ المشعَّفُ

(٢) الأمالي ١/ ١٥.

ألفاظ المُثنى في جميع صوره جاءت مُثنّاة لفظًا ومعنىً، فليس ثمّة مُسوّغ لإخراجه عن هذا الأصل[١]، ويرده أن (كلتا) وإن كان فيها معنى المُثنى، إلا أنه لا يمكن قياسها على ألفاظ المُثنى، ألا ترى أن مدلول (كلتا) يدل على المثنى فلم يجز تثنيته؟ كما أنّ مدلول (إحدى) يدل على أن معه غيره، فلم يجز تثنيته؟[٢].

واحتجوا بأنّ (كلا) و(كلتا) لفظان للتأكيد، ويلزم في المؤكِد مُطابقته للمؤكَد، فلما كان ذلك لزم أن يكونا بلفظ المُثنّى[٣]، والجواب عن هذا: أنّ (كلا) و(كلتا) وإن كان لفظهما لفظ المفرد، إلا أن معناهما مُثنى، فلما كان - والحالة هذه - جاز أن يقعا توكيدًا للمُثنى، فإن قيل: إنما يكون هذا فقط في الجموع يكون لفظها مفردًا ومدلولها جمعًا، كما هو في أسماء الجموع؛ لأن صورها تختلف، أما المُثنى فقد جاء على طريقة واحدة[٤]، فالقول في هذا: أنّ المُثنى وإن كان يدل على اثنين، إلا أنه جمع في الحقيقة[٥]، وأصحاب هذا القول هم الكوفيون[٦]، وتبعهم السُهيلي[٧]، قال

(١) يُنظر نتائج الفكر في النحو / ٢٢١، وبدائع الفوائد ١/ ٣٧٧.

(٢) يُنظر الأصول ٢/ ١٧.

(٣) يُنظر نتائج الفكر في النحو / ٢٢١.

(٤) يُنظر المصدر السابق، وبدائع الفوائد ١/ ٣٧٧.

(٥) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٩٩.

(٦) يُنظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٨٣٣، والإنصاف / ٣٥٥، وأسرار العربية / ١٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٢٧، وبدائع الفوائد ١/ ٣٧٦، والبرهان في علوم القرآن / ١١٢٤، وهمع الهوامع ١/ ١٣٨.

(٧) يُنظر نتائج الفكر في النحو / ٢٢١.

الفراء: « وَقَدْ تُفْرِدُ العَرَبُ إِحْدَى (كِلْتا)، وَهُم يَذْهَبُونَ بِإِفْرَادِها إِلَى اثْنَتَيْها، أَنْشَدَنِي بَعْضُهُم:

فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَة كِلتَاهُمَا مَقرُونَةٌ بِزَائِدَة

يُرِيْدُ بِـ(كِلْتَ): (كِلْتا) »[(١)].

المذهب الثاني: أنهما مفردان لفظًا مُثنّيان معنىً، واستدلوا على هذا بأدلة:

أولًا: إضافتها إلى الظاهر بلفظ المفرد، ولو كانت مثناة لقيل: (رأيتُ كِلَي الرجلين)، و(مررتُ بِكِلَي المرأتين)، « فَإِنْ قِيلَ: فَلَعَلَّ ذَلِكَ عَلَى لُغَةِ مَنْ يَقُولُ: (الزَّيْدان)، بِالأَلِفِ فِي الأَحْوالِ كُلِّها، فَالجَوَابُ: إِنَّ ذَلِكَ إِنَّما هُوَ لُغَةٌ لِبَعْضِ العَرَب، وَأَكْثَرُ ما يُوْجَدُ ذَلِكَ فِي خَثْعَم، وَهِيَ فَخِذٌ مِنْ طَيّ، وَجَمِيعُ العَرَبِ تَسْتَعْمِلُ (كِلا) وَ(كِلْتا) بِالأَلِفِ فِي كُلِّ حالٍ إِذا أُضِيفَ إِلَى الظَّاهِر، وَلَمْ تُسْتَعْمَل بِالياءِ فِي النَّصْبِ وَالخَفْضِ فِي حَالٍ مِنَ الأَحْوال، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُما لَيْسا بِمُثَنَّيَيْن »[(٢)]، فإن قال قائل: فلِمَ كان الإعراب في المُظهر بالحركات، والإعراب في المُضمر بالحروف؟ ففيه نُكتةٌ نحوية، فإنّه لما كان الإعراب بالحركات أصل والإعراب بالحروف فرعٌ عنه، ولما كان المُظهر أصلًا، والمُضمر فرع، ناسب أن يكون الأصل للأصل، والفرع للفرع[(٣)].

---

(١) معاني القرآن ٢/ ١٤٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٦.

(٣) يُنظر أمالي الشجري ١/ ٢٩١.

ثانيًا: أنه لا واحد لهما من لفظهما، والمُثنّى مبني على الواحد الملفوظ به[١].

ثالثًا: أنّ (كِلا) و(كِلتا) لفظان مُلازمان للإضافة، والمضاف إليه فيهما مُثنّى، ولو كان المُضاف (كِلا) و(كِلتا) بلفظ المُثنّى للزم منه إضافة الشيء إلى نفسه من غير مُسَوِّغ، وهذا لا يجوز، وإنما جاز ذلك في (كِلا) و(كِلتا)؛ لأنهما بلفظ المُفرد، ألا ترى أنه لا يجوز قولنا: (اثني رجلين)؟ فلما خالف المُضاف المُضاف إليه، جاز قولنا: (مررتُ بكلا الرجلين)، ولم يجز مررت بكلي الرجلين[٢].

رابعًا: أنّ الإخبار عنهما تارةً يكون بلفظ المفرد مراعاةً للفظ، وتارةً بالمثنّى مراعاةً للمعنى، ولو كانا مُثنّيين لفظًا، لما جاز الإخبار عنهما بالمفرد، ألا ترى أنّه لا يجوز (الزيدان قام) وإنّما (قاما)؟[٣]، فأما الإخبار عنهما بلفظ المفرد فمنه قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[٤]، قال الأخفش: « وَقَالَ: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾، فَجَعَلَ الفِعْلَ واحِدًا، وَلَمْ يَقُلْ: (آتتا)؛ لأَنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ: (كِلْتا) فِي اللَفْظ. وَلَوْ جَعَلَهُ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ: (كِلْتا) لَقالَ: (آتَتا) »[٥].

وأما الإخبار عنهما بلفظ المُثنى مُراعاةً للمعنى، فما حُكي عن بعض العرب:

---

(١) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٥، وتصحيح التصحيف / ٤٤٤.

(٢) يُنظر المقتضب ٣/ ٢٤١، وشرح التصريف لابن يعيش / ٣٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٦.

(٣) يُنظر أمالي ابن الشجري ١/ ٢٩٠، وشرح التصريف لابن يعيش / ٣٠١.

(٤) [الكهف:٣٣].

(٥) معاني القرآن ٢/ ٤٣٠.

(كلاهما قائمان)[١]، وقد جُمع بينهما في بيت واحد قال الفرزدق :

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرِيُ بَينَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي[٢]

فقال: (أقلعا) حمْلًا على المعنى، وقال: (رابي) حْملًا على اللفظ، وأخذ بهذا القول البصريون[٣]، ثم اختلفوا في تأنيثها.

ب - وأما من حيث علامة التأنيث في (كلتا) فانقسموا فيها إلى فريقين:

أولًا: أنّ كلتا بزنة (فِعْلا)، أصلها (كِلْوا)، أُبدلت الواو تاءً[٤]،كما في (بِنْت) و(أُخْت) والألف فيها علامة التأنيث، قال سيبويه: « وَأَمَّا (كِلْتا) فَيَدُلُّكَ عَلَى تَحْرِيكِ عَينِها قَوْلُهُم: (رَأَيْتُ كِلا أَخَوَيْك)، فَـ(كِلا) كَـ(مِعًى) - واحِدُ الأَمْعاءِ - وَمَنْ قالَ: (رَأَيْتُ كِلْتا أُخْتَيْك)، فإِنَّهُ يَجْعَلُ الأَلِفَ أَلِفَ تَأْنِيث. فَإِنْ سَمَّى بِها شَيْئًا لَمْ

---

(١) يُنظر الإنصاف / ٣٥٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٨.

(٢) شرح ديوان الفرزدق ٢ / ٣٤ ، طبعة الصاوي، والبيت من شواهد الخصائص ٣/ ٣١٤، وأسرار العربية / ١٥٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٤٠٦، واللسان ٢٣/ ٢٠٤٩، وشرح التصريح ١/ ٧٠٩، والخزانة ٣/ ٩٦.

(٣) يُنظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٨٣٣، والإنصاف / ٣٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٢٧، وبدائع الفوائد ١/ ٣٧٦، وهمع الهوامع ١/ ١٣٨.

(٤) وقيل مُبدلة من الياء، وليس بشيء؛ لأن إبدال التاء واوًا أكثر من إبدالها ياءً؛ بل إنه لم تُبدل التاء من الياء إلا في اثنتين. ونسب الرضي في شرحه للكافية ١/ ٣٢٨، هذا القول للسيرافي، ونسبه أيضًا المرادي في توضيح المقاصد ١/ ٣٢٨، لأبي عليّ، ويرد قول المراديّ قول ابن سيده: »وَالأَلِفُ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ مُنْقَلِبَةٌ مِنْ واوٍ بِدَلالَةِ قَوْلِهِم: (كِلْتا)، فالتاءُ بَدَلٌ مِنَ الواو، وَالأَلِفُ عَلامَةُ التَّأْنِيث، فَـ(كِلْتا) كَـ(شَرْوى)، وَهُوَ أَيْضًا مَذْهَبُ سِيبَوَيْه. » المُخصص ١٣/ ٢٩٠، وينظر الدر المصون ٧/ ٣٣٩.

يَصْرِفْهُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلا نَكِرَة، وَصارَتِ التاءُ بِمَنْزِلَةِ الواوِ فِي (شَرْوَى) »[١]، فإن قيل: إنما فُرِق بين المُذكر والمؤنث بالتاء، وحينئذ لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث، فالجواب عن هذا: أن التاء ليست علامة تأنيث محضة، وإنما فيها رائحة التأنيث، فلا يكون ثمَة جمع بين علامتي تأنيث[٢]، وأجمع على هذا القول البصريون[٣] إلا الجرمي.

ثانيًا: أن (كلتا) بزنة (فِعْتَل)، أصلها (كِلْتَو)[٤]، ومن أخذ بهذا القول قد وافق قول الكوفيين من جهة أن التاء فيها للتأنيث، وخالفهم في لامها، فالكوفيون يرونها محذوفة، والجرمي يجعل الألف لام الكلمة. وحجتهم في هذا: أن الألف لا تصلح أن تكون علامة تأنيث. ألا ترى كيف قُلبت في حال النصب والجر ياءً؟

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٦٤، و(كلا) و(كلتا) لامها واو وليست ياء، أما قول سيبويه بأن (كلا) كـ(مِعى) فإنما أراد في حركة لامها، ولم يقصد أنها مُبدلة من ياء، وعلق ابن سيده على كلام سيبويه بقوله: »وَأَمَّا قَوْلُ سِيبَوَيْه: جَعَلُوا (كِلا) كَـ(مِعَى)، فإِنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنَّ أَلِفَ (كِلا) مُنْقَلِبَةٌ عَنْ ياء، كَما أَنَّ أَلِفَ (مِعَى) مُنْقَلِبَةٌ عَنْ ياء، بِدَلِيلِ قَوْلِهم: (مِعْيٌ)، وَإِنَّما أَرادَ سِيْبَوَيْه أَنَّ أَلِفَ (كِلا) كَأَلِفِ (مِعَى) بِاللَفْظ، لا أَنَّ الذِي انْقَلَبَتْ عَنْهُ أَلِفاهُما واحِد، فافْهَم، وَما تَوْفِيقُنا إِلا بِالله، وَلَيْسَ لَكَ فِي إِمالَتِها دَلِيلٌ عَلَى أَنَّها مِنَ الياء؛ لأَنَّهُم قَدْ يُحِيلُونَ بَنات الواوِ أَيْضًا وَإِنْ كانَ أَوَّلُهُ= =مَفْتُوحًا، كَـ(المَكَا)، و(العَشَا)، فَإِذا كانَ ذَلِكَ مَعَ الفَتْحَةِ – كَما تَرَى – فَإِمالَتُها مَعَ الكَسْرَةِ فِي (كِلا) أَوْلَى » المحكم ٧/ ١٤٢.

(٢) يُنظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٧٠.

(٣) يُنظر سر الصناعة ١/ ١٥٢، وشرح التصريف لابن يعيش / ٣٠٢، والبحر المحيط ٦/ ١١٨، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٢١٤.

(٤) يُنظر سر الصناعة ١/ ١٥١، وعلل النحو / ٣٩١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٣٨، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٧٠.

ويردّه أنها قُلبت حملًا على (لدى) و(على)، مع أنه ورد عنهم قلب ألف التأنيث ياءً من نحو قولهم: (سُعْدَى سُعْدَيات)[١]. وقد رُدَّ هذا القول من وجوه:

الأول: أنّ علامة التأنيث لا تقع حشوًا، ولا تقع إلا آخرًا؛ لأنها في نية الانفصال[٢].

الثاني: أن علامة تأنيث الواحد لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا كـ(فاطِمَة) و(قائِمَة)، أو ألف ساكنة كـ(سِعْلاة)[٣] و(عِزْهاة)[٤]، والتاء في (كلتا) ساكنٌ ما قبلها[٥].

الثالث: أن النسبة إلى (كلتا) (كلويّ)، قال ابن الوراق: « وَقَوْلُ سِيبَوَيْه أَقْوَى؛ لأَنَّ التاءَ فِي (كِلْتا) لَوْ كانَتْ لِلإِلْحاقِ المَحْض، وَلَيْسَ فِيها مِنْ حُكْمِ التَّأْنِيثِ ما ذَكَرْناه، لَوَجَبَ أَن تَثْبُتَ فِي النِّسْبَة، فَيُقالُ: (كِلْتَوِيّ)، أَجْمَعُوا عَلَى إِسْقاطِها فِي النِّسْبَة، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُم قَدْ أَجْرَوْها مجْرَى التَّاءِ فِي (أُخْت) »[٦].

الرابع: عدم النظير، وذلك أنّ وزن (فِعْتَلْ) لم يرد لا في سعة الكلام ولا في ضرورة[٧].

---

(١) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٣٩.

(٢) يُنظر سر الصناعة ١/ ١٥٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٣٩، والممتع / ٢٥٥، وتوضيح المقاصد ١/ ٢١٩.

(٣) والسعلاة: الغول، يُنظر الجمهرة ٢/ ٨٤١.

(٤) رجل عِزْهاةٌ: الذي يعزف عن اللهو والنساء، يُنظر التهذيب ٣/ ٢٦٨، والصحاح ٦/ ٢٢٤٠.

(٥) يُنظر سر الصناعة ١/ ١٥١، وشرح التصريف لابن يعيش / ٣٠٢.

(٦) علل النحو / ٣٩١.

(٧) يُنظر سر الصناعة ١/ ١٥٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٤٠٥.

وأخذ بهذا القول الجرمي[١]، وابن قتيبة – في ظاهر قوله – وسدده ابن جني في الخصائص[٢]، ومذهب ابن يعيش[٣] والثمانيني[٤] في هذه المسألة هو مذهب البصريين.

(١) نُسب هذا القول ليونس وفي نسبته خلاف قال السمين: »وَقالَ يُونُسُ: أَلِفُها أَصْلٌ، وَتاؤُها مَزِيدَة، وَوَزْنُها (فِعْتَل). وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ النَّاس «. الدر المصون ٧/ ٣٤٠، وقال الرضي: »وَلَيْسَ لِيُونُسَ فِي (كِلْتا) قَوْلٌ، وَلَمْ يَقُلْ إِنَّهُ يُنْسَبُ إِلَيْهِ مَعَ وجُودِ التاءِ كَما نُسِبَ إِلَى (أُخْتٍ)، وَ(بِنْت)، وَلَيْسَ ما جَوَّزَ مِنَ النَّسَبِ مَعَ وُجُودِ التاءِ فِيهِما مُطَّرِدًا عِنْدَهُ فِي كَلٍّ ما أُبْدِلَ مِنْ لامِهِ تاء، حَتَّى يُقال إِنَّهُ يَلْزَمُهُ (كِلْتِيّ) وَ(كِلْتِوِيّ) وَ(كِلْتاوِيّ)، كَـ(حُبْلَوِيّ) وَ(حُبْلاوِيّ)، وَلَوْ كانَ ذَلِكَ عِنْدَهُ مُطَّرِدًا لَقالَ (مَنْتِيّ) وَ(هَنْتِيّ) أَيْضًا، وَلَمْ يُلْزِمْهُ الخَلِيلُ ما أَلْزَمَه «. شرح الشافية ٢/ ٧٠، قلتُ: ويحتمل عندي أن يكون ليونس؛ لأن أبا عمر الجرمي كان ملازمًا ليونس، فلعل ما ذهب إليه قد أخذه عنه.

(٢) يُنظر أدب الكاتب / ٦٢٣.

(٣) يُنظر شرح التصريف / ٣٠٠.

(٤) يُنظر شرح التصريف / ٣٥١.

*** القول في كسر وفتح تاء (يا أبت) والخلاف فيها:**

و(أبٌ) من الأسماء التي حُذفت لامها، وأصلها(أَبَوٌ)[١]، وتدخل عليها (يا) النداء فتقول: (يا أَبَتِ)، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾[٢]، والآية فيها خلاف من وجوه:

فأما التاء فهي تاء التأنيث الزائدة كالتي في (خَالَة) و(عَمَّة)[٣]؛ والذي يدل على أنّها تاء التأنيث أنّها في حال الوصل تُنطق (تاء)، وفي حال الوقف تُنطق (هاء)، قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب في الوقف بالهاء[٤].

فإن قيل: إنّ (أب) مُذكر و(التاء) علامة التأنيث، فكيف تلحق علامة التأنيث المُذكّر؟ فالجواب عن هذا: أن الأب لفظٌ يُطلق على المُذكر والمؤنث، ألا ترى أن الأبوين يطلقان على الأب والأم؟ قال تعالى: ﴿وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ﴾[٥]؛ كما أن المذكر يوصف بالمؤنث، تقول: (رَجُلٌ رَبَعَةٌ)[٦] و(غُلامٌ يَفَعَة)[٧]، وعكسه بعكسه، تقول: (امرأة طَالِق وطَاهِر)[٨].

---

(١) ينظر الإنصاف / ١٥، ولسان العرب ١/ ١٥، وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية / ١٣٣، »وَقِيلَ: أَصْلُهُ: (أَبْوٌ) – بِسُكُونِ الباءِ – مِثْل (عَدْوٌ) « شمس العلوم ١ / ١٤٩.

(٢) [يوسف:٤].

(٣) يُنظر الكتاب ٢/ ٢١١، والمقتضب ٤/ ٢٦٣.

(٤) يُنظر الحجة ٤/ ٣٩٠، والنشر في القراءات العشر ٢/ ١٣١.

(٥) [النساء:١١].

(٦) رجلٌ رَبَعَة: أي مربوع الخلق، ليس بالطويل ولا بالقصير، يُنظر العين ٢/ ١٣٣، والصحاح ٣/ ١٢١٤.

(٧) غلامٌ يفعة: أي لم يَبلُغ، يُنظر العين ٢/ ٢٦١.

(٨) يُنظر الكتاب ٢/ ٢١٢، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٧٩، ومعاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٣١.

* ثم اختلفوا - رحمهم الله - في هذه (التاء):

القول الأول: أنه جيء بها عِوَضًا عن ياء المُتكلم، فأصلها: (يا أَبِي)؛ حُذفت الياء وعوُض عنها بالتاء، وفُتح ما قبلها لمناسبة تاء التأنيث؛ لأن تاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، أو ألفًا ساكنةً كـ(سِعلَاة)[١]. وعند أصحاب هذا القول أن الكسرة التي على التاء في (يا أَبَتِ) - على قراءة الأكثرين -[٢] هي التي كانت قبل الياء، زُحْلِقت إلى التاء؛ لأن التاء اسمٌ صحيحٌ فوجب تحريكه، مثل كاف الضمير، وإنما لم تُحرك الياء؛ لأنّها حرف لين وليست حرفًا صحيحًا[٣]. وهذه التاء فيها معنى المُبالغة والتفخيم، كالتاء المُلحقة بـ(نسَّابة) و(علّامة)[٤]، والحجة عند أصحاب هذا القول أنّ التاء والياء لم يجتمعا في كلمة واحدة، فلم يُسمع عنهم (يَا أَبَتي)، فدلّ هذا على أن التاء عِوَض عن الياء؛ لأنّه لا يُجمع بين العِوَض والمُعوّض[٥].

وقد رُدّت هذه الحُجّة بأنّ التاء والياء قد اجتمعتا في سعة الكلام وفي الشعر، فأما ما ورد في سعة الكلام: فمن ذلك ما رواه البخاري عن مسروق قال: قلت لعائشةَ رضي اللهُ عنها: « يَا أُمَّتَاهُ، هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ ﷺ رَبَّهُ. . . »[٦].

---

(١) السِّعلاة: الغول، يُنظر الجمهرة ٢/ ٨٤١.

(٢) يُنظر مشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ٤١٩، والنشر ٢/ ٢٩٣.

(٣) يُنظر الكشاف ٣/ ٢٥٢.

(٤) يُنظر شرح الكافية للرضي ١/ ٣٩١، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦١٨.

(٥) يُنظر الكشاف ٣/ ٢٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٧، وأوضح المسالك ٤/ ٣٩، والدر المصون ٦/ ٤٣١.

(٦) صحيح البخاري / ١٢٢٦.

أرأيت كيف جمع بين التاء والألف في (أُمَّتاه)؟ والأصل (أمتي) فإن قيل: إنّ هذه الألف إنما هي ألف الندبة والاستغاثة، فالجواب عن هذا: أنه لا حظّ للاستغاثة والندبة هنا، وإنما المراد السؤال والاستفهام.

وأما الشعر فقوله :

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي العَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا[1]

فقد جمع بين التاء والياء في كلمة واحدة، ومما يُضَعِّف هذا القول أنّ هذه التاء حرف زائد، وهي علامة تلحق آخر الاسم، فكيف يكون الحرف عِوَضًا عن الاسم؟ ومعلوم أن العوض له حُكم المُعوّض؛ أي أن هذه التاء صارت اسمًا كما أن الياء لها حكم الأسماء؛ لأنها ضمير للمتكلم، وعلى قول أصحاب هذا المذهب يلزمُ تعارضٌ من حيث إنّهم يرون التاء علامةً للتأنيث، وفي نفس الوقت هي عِوَضٌ عن الضمير، فكيف تكون التاء اسمًا وعلامةً للتأنيث في آنٍ واحد؟

ومما يُقوي ما رأيته: أنني لا أعلم أن الحرف كان عِوَضًا عن الاسم إلا في هذا الموضع، فلمَّا كان - والحالة هذه -، كان لِزامًا ردّ هذا القول.

فإن قيل: إنّ الذي سوّغ القول أن التاء عِوضٌ عن الياء هو أن ثمَة شبهًا بين التأنيث والإضافة، ألا ترى أنّ المضاف إليه زيادة في الاسم من آخره، كما أن

---

(١) لم أعثر على قائله، والبيت في توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٠٩٢، والدر المصون ٦/ ٤٣٢، واللباب في علوم الكتاب ١١/ ٩، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٦، والتحرير والتنوير ١٢/ ٢٠٧، والنحو الوافي ٤/ ٦٣.

التأنيث زيادة للاسم من آخره؟[١]، فالجواب عن هذا أنه « قِياسٌ بَعِيد، لا يُعْمَلُ بِهِ عِنْدَ الحُذَّاق، فَإِنَّهُ يُسَمَّى الشَّبَهَ الطَّرْدِيّ، يَعْنِي أَنَّهُ شَبَهٌ فِي الصُّورَة »[٢].

وزَعَم الزمخشري أن كسرة التاء في (يا أبتِ) مزحلقة[٣]، وفيه تَكَلُّف، وهو باطل من وجوه:

أولها: أنّ حمل الحركة على أنها في موضعها أولى من القول بأنها مُزحلقة.

ثانيها: أنّ الحركةَ في (يَا أَبَتِ) هي دليلٌ على الياء المَنْوِية للإضافة، وبقاء الحركة دليلًا على الحرف المحذوف شائع عند عُلماء التصريف[٤].

ألا ترى كيف بقيت الكسرة دليلًا على الياء المحذوفة [٥] من قوله تعالى : ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾؟[٦].

ثالثها: وأخال أن قراءة ابن عامر[٧] (يا أبتَ) – بالفتح – تُبطل ما ذهبوا إليه

---

(١) يُنظر الكشاف ٣/ ٢٥٢.

(٢) الدر المصون ٦/ ٤٣٤.

(٣) من قولنا: يا أبي، يُنظر الكشاف ٣/ ٢٥٢.

(٤) يُنظر الأصول ١/ ٣٤٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١١٨٢، وشرح قطر الندى / ٢٠٤، وشرح الاشموني / ٣٣٢، وشرح التصريح ٢/ ٤٥٩.

(٥) يُنظر الحجة ٤/ ٣٩٣.

(٦) [الزمر:١٦].

(٧) يُنظر الحجة ٤/ ٣٩٠، والدر المصون ٦/ ٤٣١، واللباب في علوم الكتاب ١١/ ٨، وفي النشر ٢/ ٢٩٣: »وَاخْتَلَفُوا فِي: (يا أَبَت) حَيْثُ جاء، وَهُوَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ، وَمَرْيَم، وَالقَصَص، وَالصَّافَّات، فَقَرَأَ بِفَتْحِ التَّاءِ فِي السُّوَرِ الأَرْبَعِ أَبُو جَعْفَر، وَابْنُ عامِر، وَقَرَأَ الباقُونَ بِكَسْرِ التَّاءِ فِيهِنّ ».

برُمّته، وتحقيق هذا: أن الفتحة اجتُزئ بها عن الألف، وهي دليل على الألف المحذوفة، وهذه الألف هي المُنقلبة عن ياء المُتكلم، ومنه قول الشاعر:

فَلَسْتُ بِمُدرِكٍ مَا فَاتَ مِني بِلَهفَ، وَلَا بِليَتَ، وَلَا لَوَانّي[١]

فإن قيل: إنما ذلك واقع في ضرائر الشعر، فالجواب عنه: أنّه - كما قدمنا - فقد وقع في سعة الكلام، قال المازني: « وَوَضْعُ الأَلِفِ مَكانَ الياءِ فِي الإضافَةِ مُطَّرِد. . . وَعَلَى هَذا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿يَا أَبَتَ لِمَ تَعْبُدُ﴾[٢] »[٣]، وأخذ بهذا القول سيبويه، والمبرد[٤]، والزجاج[٥]، والجوهري[٦]، وابن عصفور[٧]، وابن مالك[٨]، قال سيبويه: « وَزَعَمَ الخَلِيلُ - رَحِمَهُ الله - أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (يَا أُمَّةُ لا تَفْعَلِي). وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الهاءَ بِمَنْزِلَةِ الهاءِ فِي (عَمّة) و(خَالَة)، أَنَّكَ تَقُولُ فِي الوَقْفِ: (يَا أُمَّهْ) و(يَا أَبَهْ)، كَما تَقُولُ: (يا خَالهْ). وَتَقُولُ: (يا أُمَّتَاهْ) كَما تَقُولُ: (يا خَالَتَاهْ). وَإِنَّما يُلْزِمُونَ هَذِهِ الهاءَ فِي النِّداءِ إِذا أَضَفْتَ إِلَى نَفْسِكَ خاصَّة، كَأَنَّهُم جَعَلُوها عِوَضًا مِنْ حَذْفِ الياء، وَأَرادُوا أَنْ لا يُخِلُّوا بِالاسْمِ حِيْنَ اجْتَمَعَ فِيهِ حَذْفُ الياءِ »[٩].

---

(١) سبق تخريج هذا البيت ص ١٢٦ من هذه الرسالة.

(٢) [مريم:٤٢].

(٣) الحجة ٤/ ٣٤٠، وينظر الكشف عن وجوه القراءات لمكي ١/ ٥٣٠.

(٤) يُنظر المقتضب ٣/ ١٦٩.

(٥) يُنظر معاني القرآن ٣/ ٨٩.

(٦) يُنظر الصحاح ٥/ ١٨٦٣.

(٧) يُنظر شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٠٣.

(٨) يُنظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٧.

(٩) الكتاب ٢/ ٢١١.

والقول الثاني في هذه التاء: أنّها للتأنيث، وليست عِوَضًا من الياء، وحُجتهم أنّ الياء مُقدرةٌ بعدها، بدليل بقاء الكسرة دليلًا على الياء المحذوفة، وأصحاب هذا القول هم الكوفيون[(١)].

قال الفراء: « وَقَوْلُهُ: ﴿يَـٰٓأَبَتِ﴾ لا تَقِفْ عَلَيْهَا بِالهاءِ وَأَنْتَ خافِضٌ لَهَا فِي الوَصْل؛ لأَنَّ تِلْكَ الخَفْضَةَ تَدُلُّ عَلَى الإِضَافَةِ إِلَى الْمُتَكَلِّم، وَلَوْ قَرَأَ قَارِئٌ: (يا أَبَتُ) لَجَاز، وَكانَ الوَقْفُ عَلَى الهاءِ جَائِزًا. وَلَمْ يَقْرَأْ بِهِ أَحَدٌ نَعْلَمُه »[(٢)]. وأجازه الأخفش في أحد قوليه[(٣)].

والقول الثالث: أنه لمّا أُخِلَّ بالاسم بحذف لامه، جيء بالتاء عِوَضًا عن الواو المحذوفة، وبقيت الكسرة دليلًا على ياء الإضافة المحذوفة.

قلتُ: وهو قولٌ جَيِّد لو كان عليه دليلٌ، ولا يلزم الأخفش في هذا أن يكون جمع بين العِوَض والمُعوَّض؛ لأن التاء هنا عِوَضٌ عن لام الكلمة المحذوفة، وليس ياء الإضافة، كما قال به سيبويه ومن تبعه.

قال الأخفش: « وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي أَخافُ ﴾[(٤)]، فَأَنَّثَ هَذا الاسْمَ بِالهاءِ كَقَوْلِكَ: (رَجُلٌ رَبْعَةٌ)، وَ(غُلَامٌ يَفَعَةٌ)، أَوْ يَكُونَ أَدْخَلَها لِمَا نَقَصَ مِنَ الاسْمِ

---

(١) يُنظر شرح الكافية للرضي ١/ ٣٩١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٠٩٢.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٣٢.

(٣) يُنظر معاني القرآن ١/ ٧٩.

(٤) [مريم:٤٥].

عِوَضًا. وَقَدْ فَتَحَ قَوْمٌ كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا (يَا أَبَتَا)، فَحَذَفُوا الأَلِفَ كَما يَحْذِفُونَ الياء »[١].

وقال: « فَإِذا وَقَفْتَ قُلْتَ: (يا أَبَهْ)، وَهِيَ هاءٌ زِيْدَتْ كَنَحْوِ قَوْلِكَ: (يا أُمَّهْ)، ثُمَّ قالَ: (يَا أُمَّ) إِذا وَصَل، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كانَ (الأَبُ) عَلَى حَرْفَينِ كانَ كَأَنَّهُ قَدْ أُخِلَّ بِه، فَصارَتِ الهاءُ لازِمَةً، وَصارَتِ الياءُ كَأَنَّها بَعْدَها، فَلِذَلِكَ قالَ: (يَا أَبَتِ أَقْبِلْ) وَجَعَلَ التَّاء للتَّأْنِيث »[٢].

وأما من قرأ: ﴿يا أبتَ﴾ بالفتح فاخْتُلِفَ في تخريجها من وجوه:

الوجه الأول: أنّها اسم مُرَخمٌ، حُذِفت فيها التاء فصارت (يَا أبَ)، ثُم أُعيدت تاء التأنيث، ولم يُعتد بحركتها السابقة؛ بل أُتْبِعت حركة التاء حركة الباء[٣]، على حدّ قول النابغة الذبياني[٤]:

كِليني لِهَمٍّ يَا أُمَيمَةَ نَاصِبِ وَلَيلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَواكِبِ[٥]

والأصل (يا أميمةُ)، حذف التاء ترخيمًا، فصارت (يا أميمَ) ثُم أقحم تاء التأنيث، ولم يعتدّ بحركتها السابقة، وإنما جاء بها مفتوحة. ومن ذلك قولهم:

---

(١) معاني القرآن ١/ ٧٩.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٤٣٨.

(٣) يُنظر مشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ٤١٩، والدر المصون ٦/ ٤٣٥، واللباب في علوم الكتاب ١١/ ١١.

(٤) في الديوان / ١٣، ونسبه أبو حفص الدمشقي في اللباب ١١/ ١١، للنابغة الجعدي، ولم أجده في ديوانه.

(٥) والبيت من شواهد كتاب سيبويه ٢/ ٢٠٧، والجمهرة ١/ ٣٥٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٦٩، والدر المصون ٦/ ٤٣٥، واللباب في علوم الكتاب ١١/ ١١، والخزانة ٢/ ٣٦٦.

(اجتَمَعَتْ أَهْلُ اليمامة)، وذلك أن الأصل (اجتمع أهل اليمامة)، فحُذف المضاف (أهل)، فأُنِّث الفعل، فصارت: (اجتمعت اليمامة)، ثُم لما أُعيد المضاف لم يُعتدّ به، فبقي تأنيث الفعل على ما كان عليه بعد حذف المضاف، فقيل: (اجتمعت أهل اليمامة)[١].

ويرُدّ ذلك أنه ليس هناك دليل، يُقوّي ما ذهبوا إليه، كما أنّ تشبيهه بـ(اجتمعتْ أهل اليمامة) فيه تكلّفٌ وتأويلٌ بعيد.

والحمل على الظاهر أولى من التأويل بدون دليل.

وأخذ بهذا القول الفراء، وأبو علي - في أحد قوليهما -[٢]، والمبرد[٣]، والزجاج[٤].

الوجه الثاني: أن الأصل (يا أبَتِ) ثم أُبدلت الياء ألفًا بعد فتح ما قبلها، فصارت (يَا أبَتَا)، ومثله قوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾[٥]، ثمّ حُذفت الألف وبقيت الفتحة دليلًا عليها، كما حُذفت الياء وبقيت الكسرة دليلًا عليها[٦] في (يا أبتِ) .

---

(١) يُنظر البغداديات / ٥٠٥، والحجة ٤/ ٣٩٠.

(٢) يُنظر معاني القرآن ٢/ ٣٢، والبغداديات / ٥٠٦.

(٣) يُنظر المقتضب ٤/ ٢٦٣.

(٤) يُنظر إعراب القرآن ١/ ٣٩٢.

(٥) [الزُّمَر:٥٦].

(٦) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٤٠٧، واللباب في علوم الكتاب ١٦/ ٢٠٢.

وإنّما حُذفت الألف تخفيفًا[١]، فإن قيل: إنّ الألف خفيفةٌ ولا مُسَوِّغَ لحذفها[٢]، فالجواب عن هذا: أن العرب تطلب الأخف، ألا ترى أن الفتحة بعض الألف وهي أخف منها؟ والذي حَسّن حذف هذه الألف، أنّه لمّا كانت الياء يجوز حذفها في حال الإضافة، وكانت الألف مقلوبةً عنها، أجريت مجراها[٣]، ويؤيد هذا الوجهَ كثرة ما جاء من هذا، نحو قول الأعشى[٤] :

يَا أَبَتَا، لا تَزلْ عِنْدَنَا ... فَإِنّا نَخَافُ بِأَن تُخْتَرَم[٥]

وقال :

يا أَبَتَا، وَيَا أَبَهْ ... حَسُنْتَ، إِلا الرَّقَبَهْ[٦]

وأخذ بهذا القول الأخفش - في ظاهر كلامه -[٧]، والمازنيّ[٨]، والزجاج[٩]، وأبو علي - في قوله الآخر[١٠]-.

---

(١) يُنظر المحتسب ١/ ٢٧٧.

(٢) يُنظر البغداديات / ٥٠٦.

(٣) يُنظر شرح التصريف لابن يعيش / ٣٨٨.

(٤) البيت في ديوانه / ٤١.

(٥) والبيت من شواهد الحجة للقراء السبعة ٤/ ٣٩١، والتفسير الوسيط للواحدي ٢/ ٦٠٠، واللباب في علوم الكتاب ١١/ ٩، والخزانة ٤/ ٤٤٧.

(٦) «لِجارِيَةٍ مِنَ الْعَرَبِ تُخاطِبُ أَبَاهَا» الجمهرة ١/ ١٧٦، والبيت من شواهد المقاييس ٢/ ٢٧، وشرح التصريف لابن يعيش / ٣٨٩، والتاج ٢/ ١٢٩.

(٧) يُنظر ص١٤٢ من هذه الرسالة.

(٨) يُنظر الأصول ١/ ٣٧٢، والحجة ٤/ ٣٤٠، والمحتسب ١/ ٢٧٧.

(٩) يُنظر معاني القرآن ٣/ ٩٠.

(١٠) يُنظر الحجة للقراء السبعة ٤/ ٣٩١.

قلتُ: وهذا يُلزم الزجاج أن تكون التاء للتأنيث، وليست عِوَضًا من ياء المُتكلِّم؛ لئلا يكون قد جمع بين العِوَض والمُعوّض، فإن قيل: إنما جمع بين العِوَضين[١] وليس بين العِوَضِ والمُعَوَّض! فالجواب عنه: أنّ الألف بَدَلٌ من الياء وليست عِوَضًا عنها[٢].

ولو سلَّمنا أنّ الألف عِوضٌ من الياء فكيف يتَأَتّى أن يُعَوَّض عن الياء بحرفين في آنٍ واحد؟

الوجه الثالث: أن الأصل (يا أبتا)، حُذِفت الألف، وهذه الألف هي ألف الندبة التي تلحق آخر المُنادى.

ورُدّ بأنّ النُدبة ليست مُرادةً هنا[٣]، قال المازني: « وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ أَلِفِ النُّدْبَةِ فَهَذا خَطَأ؛ لأَنَّ مَنْ كَانَ مِنَ العَرَبِ لا يُلْحِقُ النُّدْبَةَ أَلِفًا فَهِيَ عِنْدَهُ نِداء، فَلَوْ حَذَفُوها لَصارَتْ بَدَلًا عَلَى غَيْرِ جِهَةِ النُّدْبَة »[٤].

وأصحاب هذا القول: الفراء – في قوله الثاني –، وقطرب – في أحد قوليه –، وأبو عبيدة، وأبو حاتم[٥]، وابن مالك[٦].

---

(١) يُنظر شرح الكافية للرضي ١/ ٣٩٢، والألغاز للسيوطي / ٤٣.

(٢) يُنظر الأصول ١/ ٣٧٢، والحجة للقراء السبعة ٤/ ٣٣٩، والبغداديات / ٥٠٥.

(٣) يُنظر إعراب القرآن للنحاس / ٤٣٨.

(٤) الأصول ١/ ٣٧٢، ويُنظر الحجة للقراء السبعة ٤/ ٣٤٠.

(٥) يُنظر إعراب القرآن للنحاس / ٤٣٨، والدر المصون ٦/ ٤٣٥، وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٣١٦: « ﴿ يا أَسَفى عَلى يُوسُفَ ﴾ [يوسف:٨٤] خَرَجَ مَخْرَج النُّدْبَة، وإِذا وَقَفْتَ عِنْدَها قُلْتَ: يا أَسَفَاه، فَإِذا اتَّصَلَتْ ذَهَبَتِ الياء ».

(٦) يُنظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٧.

قال الفراء: « قَوْلُهُ: (يا بُنيَّ) و(يا بُنيِّ) لُغَتان، كَقَوْلِكَ: (يَا أَبَتَ) وَ(يَا أَبَـتِ)؛ لأَنَّ مَنْ نَصَبَ أَرادَ النُّدْبَة: يا أَبَتاهُ، فَحَذَفَها »[١].

الوجه الرابع: ذهب قطرب في قوله الآخر إلى أنّ الأصل (يا أبتًا)، وحُذف منه التنوين، ورُدّ بأنّ التنوين لا يُحذف بدون عِلّة، كما أنّ التنوين لا يُحذف في المنـادى المنصوب[٢]، ومذهب ابن يعيش[٣]، والثمانيني[٤] في (يا أبتَ) أنّه اجتزئ بالفتحـة عن الألف المُنقلبة عن الياء، وهما قد وافقا قول المازني فيما ذهب إليه.

قلتُ: ويحتمل قولهما أن تكون التاء في (يا أبت) تاء التأنيث، وليـست عِوَضًـا عن ياء الإضافة، والذي يدل على ذلك أنّ الألف المحذوفة عندهما هي مُنقلبةٌ عـن ياء الإضافة، ولو قلنا: أن قولهما يحتمل أن تكـون التـاء عِوضًـا عـن يـاء الإضـافة للزمهما الجمع بين العِوَض والمُعوّض، وهو مُمْتَنع، والحمل على الـصواب أولى مـن الحَمْل على المُمْتنع.

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٣٥.

(٢) يُنظر إعراب القرآن للنحاس / ٤٣٨، والدر المصون ٦/ ٤٣٦.

(٣) يُنظر شرح التصريف / ٣٨٨.

(٤) يُنظر شرح التصريف / ٤٠٧.

المبحث الثاني

ما خالفه فيه الثمانيني

*** بناء (فُعْلَلٍ): بين الأصالة والتبعية:**

اتفق علماء اللغة – رحمهم الله – على أنّ أبنية الاسم الرباعي المجرد خمسة: (فَعْلَل) كـ(جَعْفَر)؛ و(فِعْلِل) كـ(زِبْرِج)[١]؛ و(فِعْلَل) كـ(دِرْهَم)؛ و(فُعْلُل) كـ(بُرْثُن)[٢]؛ و(فِعَلّ) كـ(سِبَطْر)[٣].

واختلفوا في (فُعْلَل) كـ(جُخْدَب)[٤] إلى مذهبين:

المذهب الأول: أنه من أوزان الرباعي، وهو أصلٌ بذاته، وحجة هذا الفريق: أنّه سُمِعَ عن العرب الفتح، فقد روي عنهم (جُخْدَب) و(جُنْدَب) و(طُحْلَب)، ولا سبيل إلى ردّه؛ لأن النقل لا يُرَدّ مع ثقة الناقل، حتى مع قِلَّته. واحتجوا أيضًا: بأنّه قد وردت عن العرب ألفاظ بزِنَة (فُعْلَل) قد فُكّ تضعيفها، كـ(سؤدَد)، و(عوطَط)[٥]، و(عُندَد)[٦]. وإظهار التضعيف فيها دليلٌ على إلحاقها بِـ(جُخْدَب)، ولولا ذلك لوجب الإدغام، كما أنها ليست من الأمثلة التي اسْتُثْنِي فيها فك المثلين لغير الإلحاق[٧].

---

(١) الزِبْرِج: الزينة، من ذهب وغيره، يُنظر العين ٦/ ٢٠٢، والصحاح ١/ ٣١٨.

(٢) البرثن: المخلب، يُنظر العين ٨/ ٢٥٣، والتهذيب ١٥/ ١٦٨.

(٣) يُنظر المنصف ١/ ٢٧، والسبطر: الطويل الممتد، يُنظر التهذيب ١٣/ ١٤٦، وشمس العلوم ٥/ ٢٩٥٤.

(٤) الجخدب: ضَرب من الجراد، يُنظر الصحاح ١/ ٩٧.

(٥) نوق عُوْطَط: التي طرقها الفحل ولم تحمل، يُنظر التاج ١٩/ ٤٩٨.

(٦) العُندَد: القديم يُنظر الجيم ٢/ ٢٢٧، والتاج ٨/ ٤٣٠.

(٧) يُنظر شرح الشافية للرضي ١/ ٤٨، وشرح التصريف لابن يعيش / ٢٦.

ويردّ ما احتجوا به بأن العمل إنما هو للكثير المطرد، لا القليل النزر، وأما ما ورد من فك الإدغام في (سؤدَد) ونظائرها، فإنّ فَكّ الإدغام ليس دليلًا منفردًا للإلحاق وإنما هو أحد أماراته، كما أنّ (فُعْلَل) من الأبنية المختصة بالأسماء فقياسه الفك كـ(ظُلَل) و(جُدَد)[١] و(حُلَل).

مع أنّ الإلحاق لا يختص بالأصول فقط؛ بل يجوز إلحاق الفروع بالفروع، فقد ألحقوا الزائد بالزائد، كما في (اقْعَنْسَسَ)، فهي مُلْحَقَة بـ(احرَنجَم)[٢].

وأخذ بهذا القول الأخفش[٣]، وابن مالك[٤]، والكوفيون[٥].

ورغم إقرار الرضي بقِلَّة هذا الوزن، إلّا أنه وافق الأخفش وأثبت هذا البناء، قال: « وَزادَ الأَخْفَشُ (فُعْلَلًا) - بِفَتْحِ اللام - كـ(جُخْدَب)، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ فَرْعُ (جُخَادِبٍ) - بِحَذْفِ الأَلِفِ وَتَسْكِينِ الخاءِ وَفَتْحِ الدَّال - وَهُوَ تَكَلُّف، وَمَعَ تَسْلِيمِه، فَما يُصْنَعُ بِما حَكَى الفَرَّاءُ مِنْ (طُحْلَب) وَ(بُرْقَع)، وَإِنْ كَانَ المَشْهُورُ الضَّم، لَكِنّ النَّقْلَ لا يُرَدُّ مَعَ ثِقَةِ النَّاقِل، وَإِنْ كَانَ المَنْقُولُ غَير مَشْهُور، فالأَوْلَى القَوْلُ بِثُبُوتِ هذَا الوَزْن مَعَ قِلَّتِهِ »[٦].

---

(١) جُدَد الثوب: خطوط فيه، وجدد الجبل: طرائق تخالف لونه، يُنظر الجيم ١/ ١١٨، والصحاح ٢/ ٤٥٣.

(٢) يُنظر شرح الأشموني ٣/ ٧٩٠.

(٣) يُنظر الأصول ٣/ ٣٣٦، والمنصف ١/ ٣٧، والمخصص ١٦/ ١٦، وشرح التصريف للثمانيني / ٢٠٦، وشرح التصريف لابن يعيش / ٢٦، وأوضح المسالك ٤/ ٣٦١، وشرح الأشموني ٣/ ٧٩٠.

(٤) يُنظر شرح ابن عقيل ٤/ ١٩٦.

(٥) ينظر أوضح المسالك ٤/ ٣٦١، وشرح الأشموني ٣/ ٧٩٠.

(٦) شرح الشافية ١/ ٤٨.

المذهب الثاني: أنّ (فُعْلَل) بالفتح، إنما هو فرعٌ من (فُعلُل) بالضم، وإنما فُتِحَ تخفيفًا[١].

واحتجوا بأنّ المشهور الذي عليه أكثر العرب الضم، كـ(جُخدُب)، و(برقُع)، و(طُحلُب)، وكُلُّ مضموم قد يرِد فيه الفتحُ لا العكس؛ لأن الفتح أخَف من الضمّ، و(فُعْلَل) لُغَةٌ في (فُعلُل)، وإنما يثبت (فُعْلَل) بناءً أصليًا إذا لم يرِدُ فيه الضم، فإن قال قائل: إنّ (جؤْذَرًا)[٢] قد ورد بالفتح دون الضم، فالجواب عن هذا: أنّ (جُؤذَر) فارسيّ، ولا يُحتج به، مع أنّه قد ورد فيه الضم أيضًا[٣].

وأصحاب هذا القول هم جمهور البصريين[٤].

وأما ما نسبه ابن جني إلى سيبويه من أنه ألحق (سُؤْدَدًا) بما لم يُلْفظ به[٥]، ففيه نظر؛ فإنّه لا يُحْمَلُ الموجود على المعدوم، مع أنّ سيبويه قد ألحق المزيد بالتضعيف، بالمزيد بحرف الزيادة، قال: « وَقالُوا: (قُعْدُدٌ)[٦]، وَ(سُرْدُد)[٧]، أَرادُوا أَنْ يُلْحِقُوا هَذا البِنَاءَ بِالتَّضْعِيفِ بِـ(جُعْشُمٍ)[٨]، وَمَنْزِلَةُ (جُبُنٍّ) مِنْها مَنْزِلَةُ (فَعَلٍّ) مِنْ (فَعْلَلٍ).

---

(١) يُنظر الخصائص ١/ ٦٧، والممتع / ٥٤.

(٢) الجُؤذر: ولد البقرة، يُنظر المحكم ٧/ ٣٥٨، وشمس العلوم ٢/ ١٢٣٩.

(٣) يُنظر المنصف١/ ٢٧، والممتع/ ٥٤.

(٤) يُنظر المنصف ١/ ٢٧، وشرح التصريف للثمانيني/ ٢٠٦، وشرح التصريح ٢/ ٦٥٩.

(٥) يُنظر الخصائص ٢/ ٣٤٣.

(٦) رجل قُعدد: جبان لئيم، يُنظر العين ١/ ١٤٣.

(٧) سُردد: اسم موضع، ويُقال: جاءت الإبل سُردًا، أي: بعضها في إثر بعض، يُنظر شمس العلوم ٥/ ٣٠٥٦.

(٨) الجعشم: الصغير البدن القليل اللحم، يُنظر العين ٢/ ٣١١، واللسان ٨/ ٦٣٤.

وَقَالُوا: (رِمْدِدٌ)[١]، أَلْحَقُوهُ بِالتَّضْعِيفِ بِـ(زِهْلِقٍ)[٢]، وَ(طِمِرّ)[٣] مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ (فَعَلٍّ) مِنْ (فَعْلَلٍ)، وَقالُوا: (قُعدَدٌ) فَأَلْحَقُوهُ بِـ(جُنْدَبٍ)، وَ(عُنْصَلٍ)[٤] بِالتَّضْعِيف، كَما أَلْحَقُوا مَا ذَكَرْتُ لَكَ بِبَنَاتِ الأَرْبَعَة »[٥].

ومما يؤنَسُ به في هذا قول الأشموني: « فَكَمَا أُلْحِقَ بِالفَرْعِ بِالزِّيادَة؛ فَكَذا يُلْحَقُ بِالفَرْعِ بِالتَّخْفِيف »[٦].

ومذهب الثمانيني في هذه المسألة، هو رأي جمهور البصريين[٧]، أما ابن يعيش فقد اختار مذهب الأخفش [٨].

وإن المتتبعَ لما ذهبا إليه، يلمس أن الثمانيني قد التزم بما رآه فيما تفرع عن هذه المسألة[٩]، أما ابن يعيشٍ فإنا نلحظ اضطرابًا وتعارضًا فيما أخذ به، يظهر هذا جَلِيًّا في باب الزيادة، من ذلك، أنّ (عُنْصَل) – على مذهب الأخفش – تكون حروفها كلها أصولًا؛ لأنها تقابل الأصول من (فُعْلَل) وابن يعيش جعل النون فيها زائدة

---

(١) الرِمْدد: الرماد الهالك، يُنظر الصحاح ٢/ ٤٧٧، واللسان ٢٠/ ١٧٢٦.

(٢) الزهلق: السراج ما دام في الفانوس، يُنظر العين ٤/ ١٠٩.

(٣) طِمِرّ: اسمٌ لجبل، ويقال: فرسٌ طِمِرّ، أي: وثّاب، يُنظر الجيم ١/ ٧٢، وشمس العلوم ٧/ ٤١٥٦.

(٤) العنصل: البصل البري، يُنظر شمس العلوم ٧/ ٤٥٧٤، والتاج ٣٠/ ٦٧

(٥) الكتاب ٤/ ٤٢٥.

(٦) شرح الأشموني ٣/ ٧٩٠.

(٧) يُنظر شرح التصريف / ٢٠٦.

(٨) ينظر شرح التصريف/ ٢٦.

(٩) يُنظر شرح التصريف / ٢٤٥.

قال: « وَمِثْلُ (جُنْدَب) فِي زِيادَةِ النُّونِ فِيهِ (عُنْصَلٌ) و(عُنْظَبٌ)[١]. النُّونُ زائِدَة؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الأُصُولِ مِثْل (جُعْفَر) بِفَتْحِ الفاءِ وَضَمِّ الجِيمِ عِنْدَ سِيبَوَيْه، مَعَ أَنَّ (الجُنْدَب) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ (الجَدْب)؛ لِأَنَّهُ يَصْحَبُهُ فَتَكُون النُّونُ زَائِدَة فِي ذَلِكَ كُلِّهِ لِمخالَفَةِ الأُصُول »[٢].

(١) العنظب: ذكر الجراد، يُنظر اللسان ٣٥/ ٣١٣٢.

(٢) شرح التصريف / ١٧١.

*** (دم): الخلاف في عينها ولامها:**

لا شَكّ أنّ أقلّ ما يكون عليه الاسم ثلاثة حروف، فحرفٌ يُبْتَدأ بـه، وحـرف يُحشى به، وحرف يوقف عليه، وقد وردت كلمات مجهودة[١] منقوصة على حرفين، وهذه الكلمات نَزْرَةٌ قليلة[٢]، بحيث لا تكون أصلًا يُعتمد عليها، ولا أساسًا يُمكن القياس عليها. ومع قِلّة ونُدرة مثل هـذا إلا أنّ عُلـماء اللُغـة والتـصريف، أخـذوا يُفَتِّشون عن حقيقة ذلك ووجدوه لا يخرُج عن الأصل الثلاثي. ومن تلك الألفاظ التي بَحَث العُلماء فيها (دَم)، وإنّما سـاغ الخـلاف بيـنهم - رحمهـم الله - في عينهـا ولامها؛ لأنّه لمّا حُذفت اللام، ووقعت حركات الإعراب الثلاثة على العين، جُهِـل الأصل، فأمّا من حيث لامها[٣]، فقد اختلفوا فيها إلى مذهبين:

الأول: أنّ أصـلها (د م و)، والمحـذوف منهـا الـواو، واحتجّـوا بقـولهم

(١) يُنظر الكتاب ٣/ ٣٥٨.

(٢) يُنظر المصدر السابق ٣/ ٥٩٨.

(٣) في المسائل النحوية والصرفية، في كتاب الفصوص لأبي العلاء صـاعد البغـدادي / ٢٧٦، اعتمـد أحـد الباحثين تقسيمًا آخر لهذه المسألة، وإنّي رأيته قد دَمج بين الخلاف في لام الكلمة، وجعله قسيمًا للخـلاف في عينها، فكانت عنده ثلاثة مذاهب:

الأول: (دَمْي) على (فَعْل) - بسكون العين -.

والثاني: (دَمَي) على (فَعَل) - بفتحها -.

والثالث: (دَمَو) على (فَعَل) - بالفتح والواو -.

قلتُ: وهذا لا يسوغ؛ لأنّ في ذلك خلطًا وانتقاصًا للأقوال، ألا ترى أنّ ثَمة قولًا رابعًا وهو (دَمْو) على (فَعْل) بسكون الواو؟ وهو قول ابن السراج، و يحتمله قول سيبويه. وهو ما ذهب إليـه عبـاس حـسن. يُنظر الكتاب ٣/ ٤٥١، وتداخل الأصول ١/ ٣٦٠، والنحو الوافي ٤/ ٧٣٧.

(دَمَوَان)[١]، والمُثنى مِمّا يَرُدّ الأشياء إلى أصولها[٢]، فإن قيل: فقد ورد أيضًا عنهم تثنيته بالياء من قولهم (دَمَيَان)، فالجواب عن هذا: أنّ كون اللام واوًا أكثر من كونها ياءً[٣]، ألا ترى أنّ الواو أثقل من الياء؟ والشيء كلما ازداد ثقله ازداد حذفه[٤].

وقد رُدَّ هذا القول بأنّ ما ورد من قولهم (دَمَوَان) إنما هي لُغة قليلة[٥]، والعمل إنما يكون للكثير المُطَّرِد، لا القليل النزر[٦].

وقد زعم عبد القادر البغدادي أنّ قولنا: (دَمِي) - بالياء - حُجةٌ أيضًا على أنّ لامها ياء، والقول فيه: أنّ هذا لا يسوغ؛ لاحتمال أن تكون الياء في (دَمِيَ) مُنقلبةٌ عن واو؛ للكسرة قبلها، ويكون الأصل (دَمِوَ)، كما كانت الياء في (شَقِيَ) و(رَضِيَ) مُنقلبة عن واو[٧].

وأخذ بهذا القول ابن السراج، والجوهري[٨]، والرضي[٩]، وزعم الأنباري أنّه قول أكثر النحويين[١٠]، قال ابن السراج: « وأَمَّا (دَمٌ) فَقَد اسَتَبانَ أَنّهُ مِنَ الياءِ؛

---

(١) يُنظر الصحاح ٦/ ٢٣٤٠، وأسرار العربية / ١٣٢، وشرح ديوان المتنبي للواحدي/ ٩٠.

(٢) يُنظر الكتاب ٣/ ٣٨٨.

(٣) هذا على رأي أبي الحسن الأخفش، ويُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٤١٧، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٣٥٧.

(٤) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٤١٧.

(٥) يُنظر شمس العلوم ١/ ٨٠، والممتع / ٣٩٧.

(٦) يُنظر الأصول ٣/ ٣٢٨، وأمالي الشجري ٢/ ٢٢٨.

(٧) يُنظر الصحاح ٦/ ٢٣٤٠.

(٨) يُنظر المصدر السابق.

(٩) يُنظر شرح الكافية ٣/ ٣٥٧.

(١٠) يُنظر الإنصاف / ٣٠١.

لِقَولِ بَعْضِ العَرَبِ إِذَا ثنّاهُ: (دَمَيانِ) وَقال بَعْضُهُم: (دَموانِ)، فَما عَلِمتَ أَنَّهُ مِنَ الواوِ أَكثرُ؛ لأَنَّهم قَدْ قالوا: (هَنَوانِ) وَ(أَخوانِ) وَ(أَبوانِ)، فَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ أَصْلَ (دَمٍ) (فَعَلٌ)، وَ(غَدٌ) قَدْ استبانَ لكَ أَنَّهُ (فَعْلٌ)، بقولِهم: (وَغَدْوًا بلاقع). وَإِنَّمَا يُحمَلُ البابُ علَى الأَكثرِ »[١].

والمذهب الثاني: أنّ أصلها (د م ي) والمحذوف منها ياء، واحتجوا بتثنيته على (دَمَيان)[٢].

ومنه قول الشاعر:

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ[٣]

والمُثنى مِمّا يرُد الأشياء إلى أصولها. ولأصحاب هذا القول الاحتجاج: بأنّ كون الياء لامًا أكثرُ من كونها واوًا، هذا على مذهب سيبويه[٤].

وأخذ بهذا القول المُبرد[٥]، والزجاج[٦]، والنحاس[٧]، وابن سيده[٨]، وهو

---

(١) الأصول ٣/ ٣٢٨.

(٢) يُنظر المخصص ١٥/ ١٦٨، وشمس العلوم ١/ ٨٠، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٦٤، والخزانة ٧/ ٤٩٠.

(٣) سبق تخريج هذا البيت ص٨٩ من هذه الرسالة.

(٤) يُنظر الكتاب ٣/ ٤٥٤، وشرح التصريف للثمانيني/ ٤١٧.

(٥) يُنظر المُقتضب ١/ ٣٦٦ و٣/ ١٥٣.

(٦) يُنظر معاني القرآن ١/ ١٦٥.

(٧) يُنظر إعراب القرآن / ٣٢.

(٨) يُنظر المخصص ١٥/ ١٦٨.

القول الأعرف عند ابن الشجري[١]، قال الزجاج: « وَ(دَمٌ) مَحْذوفٌ مِنْهُ الياءُ، يُقالُ: (دَمٌ) و(دَمَيان)، قال الشَّاعِر:

فَلَو أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذبِحنَا جَرَى الدَّميَانِ بالخَبَرِ اليقينِ »[٢].

ولمّا كان كلا القولين ليس يقْوَى على صاحبه، وجدنا أنّ كثيرًا من العُلماء أجازوا القولين[٣]؛ بل إنّ بعضهم - وإن كان قد حَكم بقِلّة القول الأول -، إلا أنّه - مع ذلك - لم يُصَرِّح باعتماده القول الثاني[٤].

*** وأمّا من حيث حركة عينها، فاختلفوا فيها أيضًا إلى قولين:**

القول الأول: أنّ أصل عينها السكون -، واستدلوا على ذلك بأن (دمًا) تُجْمَع جمع كثرةٍ على (دِماءٍ) و(دُمِيٍّ)، بِزِنة (فِعالٍ) و(فُعولٍ)؛ حملًا على نظيرهما (دلْوٍ) و(ظَبْيٍ)، تقول فيه: (ظَبْي) و(ظِباء) و(ظُبِيّ)، و(دَلْو) و(دِلاء) و(دُلِي)، وذلك أنك تجمع ما حُذِف منه حرف، كما لو لم يُحذَف منه ذلك الحرف[٥].

---

(١) يُنظر الأمالي ٢/ ٢٢٨.

(٢) معاني القرآن ١/ ١٣١.

(٣) سيبويه في الكتاب ٣/ ٤٥١، وركن الدين الاستراباذي في شرح الشافية ١/ ٣٣٣، وأبو حيان في البحر ١/ ٢٨٥، وأبو حفص الدمشقي في اللباب ١/ ٥٠٥.

(٤) نشوان الحميري في الحور العين / ٩٩، وأبو البقاء العكبري في اللباب ٢/ ٣٧٦، وابن عصفور في الممتع / ٣٩٧.

(٥) يُنظر الكتاب ٣/ ٥٩٧، والأصول ٢/ ٤٤٦، وشرح التصريف لابن يعيش / ٤١٣، وتداخل الأصول ١/ ٣٦٠.

وفي هذا يقول سيبويه: « فإِنَّهُ إِذا كُسِّرَ عَلَى بِنَاءِ أَدْنَى العَدَد، كُسِّرَ عَلَى (أَفْعُلٍ)، وَذَلِكَ نَحو: (يَدٍ) و(أَيْدٍ)، وَإِنْ كُسِّرَ عَلَى بِناءِ أَكثَرِ العَدَد، كُسِّرَ عَلَى (فِعالٍ) وَ(فُعولٍ)، وَذَلِكَ قَوْلُهُم: (دِماءٍ) و(دُمِيٍّ)، لمّا رَدّوا ما ذَهَبَ مِنَ الحُرُوف، كَسّروهُ عَلَى تَكْسِيرِهِم إِيَّاهُ لَو كانَ غَيرَ مُنْتَقَص عَلى الأَصْلِ نَحو: (ظَبْيٍ) و(دلْو). . . . فَبَناتُ الحَرفَيْنِ تُكَسَّرُ عَلَى قِياس نَظَائِرِها التي لمْ تُحذَف، وَبَناتُ الحَرْفَينِ فِي الكَلامِ قَلِيلٌ »[(١)].

وقد رَدّ المُبرد – رحمه الله – هذه الحُجّة زاعمًا أنّ (فَعَل) – بفتح العين – يُجمَعُ على (فِعال)، نحو: (جَمَل) و(جِمال)، وعلى هذا يجوز أن تكون (دَم) مفتوحةً أيضًا[(٢)].

قلتُ: ولعَل بين حُجة سيبويه وما زعمه المُبَرِدُ فَرقًا ؛ فـ(ظَبْي) و(دلْو) في الجَمع ليست كـ(جبَل)، فأنت بالخيار في جَمعها، فإن شئت قُلت: (ظِباء) و(دِلاء)، وإن شئت قُلت: (دِلِيّ) و(ظِبِيّ)، كما أنّك بالخيار في (دَم)، إن شئت قُلت: (دِماء)، وإن شئت قُلت: (دِمِيّ)، أما (جَبَل) – بفتح العين – فليس لك فيها إلا طريقٌ واحد، فتقول في (جَبَل): (جِبال)، ولا يسوغ جمعه على (فُعول)، كما أنّ (أسدٌ) يُجمع على (أسُود)، ولا يسوغ جمعه على (فِعال).

قُلتُ: ومع هذا فإنّ الجموع تتداخل، فمنها ما هو سماعي، ومنها ما هو

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٩٧.

(٢) يُنظر المقتضب ١/ ٣٦٧.

قياسي[١]، ولا يُمكن الجزم بمثل هذا دَليلًا على سكون العين في (دَم)، واحتَجوا أيضًا: بأنّ (فَعْل) -بسكون العين- أخّفُ من (فَعَل) بفتحها، والحمل على الأخَف أولى[٢].

والجواب عن هذا: أنّ القول بأنَّ السكون أخَفّ من الحركة، يلزم منه أن يكون حذف الياء من (دم) كان اعتباطًا، وأنَّه لم يكن لعلةٍ مُوجِبة، فإن قال قائل: إنما حُذِفت الياء تخفيفًا[٣]، فالجواب عن هذا: أنّ الحركات إنما تُسْتَثقل على حرف العلة إذا كان ما قبله مفتوحًا، وإذا تحرك وفُتِح ما قبله، قُلِبَ ألفًا، أمّا إذا كان ما قبله ساكنًا ، فلا يُقلَب، ولا يُحذَف، كـ(ظَبي) و(دَلو)؛ لأن السكون أخف من الحركة، والحذف أو القلب إنما هو للثقل[٤].

واحتَجّوا أيضًا: بأنّ الأصل السكون، والحركة طارئة، ولا يُترك الأصل إلا بدليل[٥]، والجواب عن هذا: أنّ الدليل على حركة العين ثابتٌ بالسماع والقياس - على ما سيأتي - وأخذ بهذا القول الخليل، وسيبويه[٦]، وابن السراج[٧]، وابن

---

(١) بل أنّ الأكثر فيها سماعي، يُنظر توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٣٩٦.

(٢) يُنظر شرح التصريف لابن يعيش / ٤١٣.

(٣) يُنظر الإنصاف / ٣٠١.

(٤) يُنظر المصدر السابق / ٣٠٢.

(٥) يُنظر أمالي الشجري ٢/ ٢٢٧، وشرح التصريف لابن يعيش / ٤١٣، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٣٥٧.

(٦) يُنظر الكتاب ٣/ ٥٩٧.

(٧) يُنظر الأصول ٢/ ٤٤٦.

ولاد[١]، وابن جني[٢]، والرضي[٣]، قال الخليل: « فَإِذا ثَنَّوْا قالوا: (أَخَوان) وَ(أَبَوان)؛ لأَنَّ الاسْمَ مُتَحَرِّكُ الحَشْو، فَلَمْ تَصِر حَرَكَتُهُ خَلَفًا مِنَ الوَاوِ السَّاقِطَة، كَما صَارَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ فِي (اليَدِ)، وَحَرَكَةُ المِيمِ فِي (الدَّم)، فَقَالوا: (يَدانِ) وَ(دَمانِ)؛ لأَنَّ حَشْوَهُما سَاكِن، فَصَارَ تَحَرُّكُ الدَّالِ وَالمِيمِ خَلَفًا مِنَ الحَرْفِ السَّاقِط، فَقالوا: (دَمان) »[٤].

والقول الثاني: أن أصل عينها الفتح -، وحُجَّتهم في ذلك: السماع والقياس، فأمّا السماع: فمثل ما ورد من قول الشاعر :

فَلَوْ أنّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ[٥]

ألا ترى أنّ الشاعر لمّا اضطرّ جاء به على الأصل؟[٦]، فإن قيل: أنّ فتحة العين في (دَميَان) ليست أصلية، وإنما جيء بها للدلالة على أنه أُسْتُعمِل محذوفًا[٧]! فالجواب عنه: أنّ هذا لا يُسلَّم به على كل حال، فقد ورد عن العرب ما هو ساكن، وعندما اضطُرَّ الشاعر جاء به على أصله - وهو السكون - ولم يَعْمد إلى التحريك[٨].

---

(١) يُنظر الانتصار / ٢١١.

(٢) يُنظر المنصف ٢/ ١٤٨.

(٣) يُنظر شرح الشافية ٢/ ٦٤، وشرح الكافية ٣/ ٣٥٧.

(٤) العين ٤/ ٣٢٠.

(٥) سبق تخريج هذا البيت ص ٨٩ من هذه الرسالة .

(٦) يُنظر المقتضب ١/ ٣٦٦، وشرح التصريف لابن يعيش / ٤١٤.

(٧) يُنظر معاني القرآن للزجاج ١/ ١٦٥.

(٨) يُنظر المقتضب ٣/ ١٥٣.

قال[١] :

لَا تَقْلُوهـــا وادْلُوهـــا دَلـــوَا إنَّ مـــعَ اليـــومِ أخَـــاهُ غَـــدْوَا[٢]

وقال لبيد[٣] :

وَمَا النّـاسُ إلا كَالـدِّيارِ وأهلُهَـا بِهَا يَوْمَ حَلُّوها وَغَـدْوًا بلاقِـعُ[٤]

واحتجوا أيضا بما ورد عن بعض العرب من قولهم: (دَمَى)، فـ(دمى) على هذا كـ(رَحَى)[٥]، وهذا يدل على أن عينها متحركةٌ مفتوحٌ ما قبلها، وهي العلة الموجِبة لقلب الياء ألفًا، ومنه قول الشاعر[٦]:

---

(١) نسبه البيهقي في المحاسن والمساوئ / ٤٢٩: لرؤبة بن العجاج، ولم أعثر عليه في الديوان.

(٢) البيت في الفاضل / ١٩، والمقتضب ٢/ ٢٣٦، والجمهرة ٢/ ٦٧١ و ٢/ ٦٨٢ و ٢/ ١٠٦١، والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٤٤٢، وأخبار النحويين / ٥٩، والمنصف ١/ ٦٤، والصحاح ٦/ ٢٣٣٩، وجمهرة الأمثال ٢/ ٢٢٧، وما يجوز للشاعر في الضرورة / ٢٦٦، والمحكم ٦/ ٤٤ و٩/ ٤٢٧ و١٠/ ٥٩٠، ونزهة الألباء / ١٤٣، واتفاق المباني وافتراق المعاني / ١١٤، وإنباه الرواة ١/ ٢٨٤ و ١/ ٢٨٧، والممتع / ٣٩٦، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢١٥ و٣/ ٢٩٧ و٤/ ٤٤٩ و٤/ ٥٠٤، واللسان ١٧/ ١٤١٨، وشرح شذور الذهب/ ٤٥٠، والخزانة ٧/ ٤٧٩.

(٣) البيت في الديوان / ٨٨.

(٤) والبيت من شواهد العين ٤/ ٤٣٧، والأزمنة وتلبية الجاهلية / ٣٣، والشعر والشعراء / ٢٧٨، والمقتضب ٢/ ٢٣٧ و٣/ ١٥٣، ومعاني القرآن للزجاج ٥/ ١٤٩، ومعجم ديوان الأدب ٤/ ٣، وتهذيب اللغة ٨/ ١٧٠، وعلل النحو / ٥٥٢، والموشح في مآخذ العلماء على الشعراء / ٩٧، والصحاح ٦/ ٢٤٤٤، والمقاييس ٤/ ٤١٥، والأوائل للعسكري ١/ ١٦٦، وشرح الشافية للرضي ٤/ ٤٤٩ و٤/ ٤٥٠، ونهاية الأرب في فنون الأدب ٧/ ٣٦، والخزانة ٧/ ٤٧٩.

(٥) يُنظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٢٧.

(٦) في سيرة ابن هشام ٢/ ٥: لخالد بن الأعلم، وفي أنساب الأشراف للبلادري ٧/ ١٢٤: له أو لأبي عزة الجُمحي، وفي مجالس العلماء للزجاجي / ٢٤٩، والخزانة ٧/ ٤٩٥: للحُصين بن الحُمام.

فَلَسْنَا عَلَى الأَعقَابِ تَدْمَى كُلومُنَا وَلَكِنْ عَلَى أَعْقابِنَا يقْطُرُ الـدَّما[١]

وكذلك قول الشاعر:

غفلـــتْ ثـــم أتـــتْ ترقبُـــهُ فـــإذا هـــيْ بعظـــامٍ ودمـــا[٢]

وعلى هذا، فإنَّ الحذف والقلب لعلة موجِبة، أولى من الحذف والقلب اعتباطًا.

وأمّا القياس فإنّ (فَعِلَ) اللازم قياس مصدره (الفَعَل)، كـ(فَرِحَ يَفْـرَح فَرَحًـا فهو فَرِح) .

و(فَرِقَ يَفْرَقُ فَرَقًا فهو فَرِق)[٣]، ونظير هذا قولهم (دَمِيَ يَدْمى دَمى فهو دَمٍ)[٤] .

فإن قيل: إنّ (الدم) اسم، و(دَمًا) مصدر، وفَرقٌ بين الجوهر والحدث![٥].

فالجواب عن هذا: أنّ المصدر عنـدنا وعنـدكم هـو أصـل المُشتقات، وعليـه فيُمكن القول أنّ تَحرُك العين في المصدر يَدُلُ على تَحَرُّكها في الاسم .

---

(١) البيت في الجمل / ٢٢٠، والـصحاح ٦/ ٢٣٤٠، وشرح ديـوان الحماسـة للتبريـزي ١/ ١٠٣، ورسـالة الملائكة / ١٦٢، وشرح الكافية للـرضي ٣/ ٣٥٧، واللـسان ١٦/ ١٤٢٩، والخزانـة ٧/ ٤٩٠، والتـاج ٣٨/ ٦٣.

(٢) لم أعثر على قائله، والبيت في الجمهرة ٣/ ١٣٠٧، والحجة للقراء الـسبعة ١/ ١٣٥، ورسـالة الملائكـة / ١٦٢، والمخـصص ٨/ ٣٨، واللـسان ٢/ ٩٤ و٤/ ٢٦٠، والخزانـة ٧/ ٤٩١ و٧/ ٤٩٣، والتـاج ٣١/ ٢٢١.

(٣) يُنظر شرح ابن عقيل ٣/ ١٢٣، وأوضح المسالك ٤/ ٢٩٢.

(٤) يُنظر المقتضب ١/ ٣٦٦.

(٥) يُنظر الأصول ٣/ ٣٢٣، والمنصف ٢/ ١٤٨.

وأخذ بهذا القول الأخفش[١]، والمبرد، والزجاجي[٢]، والنحاس[٣]، والجوهري[٤]، وابن عصفور[٥]، قال المبرد: « فأَمّا (دَمٌ) فَهُو (فَعَل).

يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ تَقولُ: (دَمِيَ يَدْمَى فَهُوَ دَمٍ)، فَهَذَا مِثلُ (فَرِقَ فَرَقًا وَهُوَ فَرِق)، وَ(حَذِرَ حَذَرًا فَهُوَ حَذِر)، فَـ(دَمٌ) إِنَّما هُوَ مَصدَرٌ مِثلُ (البَطَرِ) و(الحَذَرِ)، وَممّا يَدلُّكَ عَلَى أَنَّه (فَعَل) أَنَّ الشَّاعِرَ لَمَّا اضطرّ فأَخرَجَهُ عَلَى أَصلِهِ، وَرَدّ مَا ذَهَبَ مِنْهُ، جَاءَ بِهِ مُتَحَرّكًا فَقَالَ :

فَلَو أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبحْنا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّكَ تَجْمَعُهُ عَلَى (فِعال)، كَمَا تَقولُ: (كَلْب وَكِلاب) وَ(فَعْل وفِعال) !

فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ (فِعالًا) جَمْعٌ لِـ(فَعَل) المُتَحَرّكِ العَيْن، كَمَا يَكونُ لِـ(فَعْل) السَّاكِنِ الْعين نَحْو قَوْلكَ: (جَمَل وجِمَال) وَ(جَبَل وجِبَال) »[٦].

وزعم الزجاج[٧] أنّ هذا قول أكثر النحويين[٨]، وابن يعيش - فيما ذهب إليه -

---

(١) يُنظر شرح التصريف لابن يعيش / ٤١٤.

(٢) يُنظر مجالس العلماء / ٢٥١.

(٣) يُنظر إعراب القرآن / ٣٢.

(٤) يُنظر الصحاح ٦/ ٢٣٤٠.

(٥) يُنظر الممتع / ٣٩٦.

(٦) المقتضب ١/ ٣٦٦.

(٧) يُنظر معاني القرآن ١/ ١٦٥.

(٨) زعم الدكتور / عبد الرزاق الصاعدي في تداخل الأصول ١/ ٣٥٩: أنّ ثَمّة تناقضًا بين قول الأنباري والزجاج في هذه المسألة، فكُلٌ منهما نسب القول إلى أكثر النحويين، والذي يظهر لي - والله أعلم - أن =

يرى أنّ الأصل فيها (دَمْي) فعينها ساكنة ولامها ياء[١]، أما الثمانيني فإنّه وإن كان يرى أن لامها ياء، إلّا أن ابن يعيش خالفهُ في أنّ العين فيها متحركة، والأصل (دَمَي)[٢].

=

الدكتور الصاعدي قد وهِم في ذلك، فليس ثَمَّة تناقض بينهما، فابن الأنباري كان يَعرضُ للخلاف في لام الكلمة، فهو يرى أنّ أكثر النحويين على أنّ المحذوف منها الواو، أمّا الزَجّاج فإنّه كان يتَحدَّث عن الخلاف في عينها، وهو يرى أنَّ قول أكثر النحويين على أنّها مُتحَركة.

قلتُ: وما أشرت إليه سابقًا، من أنّ الخلط في التقسيم، قد يوقع الباحثين في إشكالات كثيرة، وما أُبرء نفسي، والله المستعان.

(١) يُنظر شرح التصريف / ٤١٥.

(٢) يُنظر شرح التصريف / ٤١٦.

المبحث الثالث

ما سكت عنه الثمانيني

*** إبدال النون في (صنعاني) وشبهها :**

القياسُ في النسب إلى الاسم المختوم بهمزة التأنيث بعد ألفٍ زائدة، قَلْبُ الهمزة إلى واو، فتقول في نحو: (حمراء) و(صحراء) (حَمْراويّ) و(صحراويّ)، وشَذّ عن هذا ألفاظٌ جاءت فيها النون قبل ياءي النسب، من نحو: (صنعانيّ) و(بهْرانيّ) و(سورانيّ) و(بطحانيّ)[١]، ولا خِلاف بينهم - رحمهم الله - في أنّ هذه النون إنما هي بَدل، وإنّما وقع الخلاف في المُبْدَل منها إلى قولين:

فقيل: الواو التي هي بَدَلٌ من الهمزة المُبْدلة من الألف، وذلك أنّ أصلها (صَنْعاا)[٢] ثُمّ (صنْعاء) ثُمَّ (صَنعَاوِيّ) ثُمَّ (صَنْعانِيّ)، واحتَجّ أصحاب هذا القول، بأنّ النون وحروف اللين تتقارب، والواو من حروف اللين، وقد ذكر الثمانيني[٣] - رحمه الله - من وجوه الشبه بينهما ما يشرُف به على غيره، **ومن ذلك**:

---

(١) يُنظر المفصل / ٩٢، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٥٨، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ٣٩٥، وشذا العرف / ١٨٥.

(٢) بألفين: الأولى المدة الزائدة، والثانية ألف التأنيث، فالتقى ساكنان، ولم يجز حذف أحدهما، فحُرِكت الثانية لأنّها حرف الإعراب، فانقلبت إلى همزة، وإنّما قُلبت إلى همزة ولم تُقلب إلى واو أو ياء؛ لأنّه لو قُلبت إلى واو أو ياء لأدّى ذلك إلى قلبها ألفًا، فتعود إلى هيأتها الأولى، وذلك أنّك لو قَلبتها لصارت (صَنْعَاو) فحينئذ نقول: تَحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقُلِبَت ألفًا، فإن قيل: ما بالكم زعمتم أنّ الواو قد تحرك ما قبلها! ألا ترى أنّ الألف لا تكون إلا ساكنة؟ فالجواب عن هذا: أنّ الألف لمّا كانت قد زيدت، وكانت لَمَدّ الصوت صارت كأنّها غير موجودة؛ لأنّ الألف حاجز غير حصين. يُنظر سر الصناعة ١/ ٨٤ و١/ ٨٥، وشرح التصريف للثمانيني / ٣٢١، وشرح التصريف لابن يعيش / ٢٦٧، وشرح الشافية للرضي (المحقِق) ١/ ٢٢٨.

(٣) يُنظر شرح التصريف / ٣٨٦ و ٥٤٣.

الأول: أن النون تكون للجمع، كما أنّ الواو تكون كذلك، فتقول: (النساء يَقُمْنَ) كما تقول: (الرجال قاموا)[١].

الثاني: أنّ النون تكون علامة إعراب في الأمثلة الخمسة، كما أنّ الواو والألف تكون كذلك في جمع المذكر السالم، وفي المثنى[٢].

الثالث: أنّ النون تكون ضميرًا للفاعلات، كما أن الواو تكون ضميرًا للفاعلين، والياء ضميرًا للفاعلة[٣].

الرابع: أنّ النون تُحْذف تخفيفًا في نحو: (لم يَكُ)، كما أنّ الياء كذلك في نحو: (لا أدْرِ)[٤].

الخامس: أنّ النون تسْكنُ في الأسماء المُرَكَّبة، في نحو: (باذنْجان)، كما أنَّ الياء كذلك في نحو: (مَعْدِي كرب)[٥].

السادس: أنَّ النون تُزاد ثانيةً وثالثةً ورابعةً، كما أنّ الألف والواو والياء كذلك[٦].

---

(١) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٥٤٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٣٢.

(٢) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٣٨٧ و٥٤٣.

(٣) يُنظر المصدر السابق / ٣٨٦ و٥٤٣.

(٤) يُنظر المقتضب ٣/ ١٦٦، والبغداديات / ١٥٠، والحجة للقراء السبعة ٦/ ٤٥٥، وسر الصناعة ٢/ ٤٣٩، وشرح التصريف للثمانيني / ٣٨٦ و٥٤٤.

(٥) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٥٤٤.

(٦) يُنظر المقتضب ٣/ ١٦٧ و١/ ٣٥٤، والحجة ٦/ ٤٥٥.

السابع: أنّ النون قريبة من الواو في المخرج، فساغ إبدالها منها[١].

الثامن: أنّ النون والألف يُبدلُ أحدهما من الآخر، ويتعاقبان على الكلمة الواحدة، في نحو: (اضْربَن) و(اضربا)، وفي نحو: (شَرَنبَثٍ)[٢] و(شَرابِث)،و (جَرَنْفَس)[٣] و(جَرَافِس)[٤].

التاسع: أنّ النون الساكنة إذا الْتقَت مع الواو أو الياء أُدْغِمَت فيهما[٥]، وقُلِبَت من جنسهما حتى يصيرا كأنّهما حرفًا واحدًا مُشدَّدًا.

فلمّا كان هذا الشبه بين النون وحروف العِلّة، وأنّه قد ثبَت إبدالها منها، - والواو من حُروف العِلَّة - ساغ أنْ يُقال أنّ النون في (صَنعَانيّ) و(سَورانيّ) و(بهرانيّ) و(بطحانيّ) بَدَلٌ من الواو، وصاحب هذا القول أبو علي - في أحد قوليه-، وزعم ابن جنّي أنّه يعْتمد عليه[٦]، وهو أقوى القولين[٧] .

---

(١) يُنظر شرح التصريف لابن يعيش / ٢٨٦.

(٢) غليظ الكفين، يُنظر العين ٦/ ٣٠٤، والجمهرة ٢/ ١١٨٥.

(٣) الرجل الضخم العظيم، يُنظر العين ٦/ ٢٠٩، والتاج ١٥/ ٤٩٩.

(٤) يُنظر المقتضب ٣/ ١٦٧ و١/ ٣٥٤، والحجة ٤/ ١٨٤ و/ ٤٥٥، وسر الصناعة ٢/ ٤٣٩، وشرح التصريف للثمانيني / ٥٤٦، والمفتاح / ٩٣.

(٥) يُنظر الحجة ٤/ ١٨٣ و٦/ ٤٥٥، وشرح التصريف للثمانيني / ٥٤٥، واللباب في علل البناء والإعراب٢/ ٣٣١.

(٦) أي أبو علي، ويُنظر المُنصف ١/ ١٥٩.

(٧) الذي قَوّاه ابن جني، ويُنظر المصدر السابق.

وأخذ بهذا القول أبو علي والزمخشري[١]، والعكبري[٢]، وابن الحاجب[٣]، وابن عصفور[٤]، والرضي[٥]، وبعض المتأخرين[٦].

قال أبو عَلي: « فَكَما أُبْدِلَ مِنْها المُوَافِقُ لِلْواو، كَذَلِكَ أُبْدِلَتْ مِنَ الواو؛ لأَنَّ هَذِهِ الحُروفَ الثَّلاثَة - أَعْنِي الياءَ، وَالواوَ، وَالأَلِف - مجْراهُنَّ مجْرَى حَرْفٍ واحِد؛ لِوُقُوعِ كَلِّ وَاحِدٍ مِنْها مَوْقِعَ الآخَر، وَانْقِلابِ بَعْضِها إِلى بَعْض، وَيَتَبَيَّنُ ذَلِكَ فِي تَصَفُّحِ التَّصْرِيف، فَإِنَّهُ حَدٌّ يَشْتَمِلُ عَلَى مَعْرِفَةِ هَذا دُونَ غَيْرِه، فالنُّونُ فِي (بَهرَانيّ) بَدَلٌ مِنَ الواو »[٧].

والقول الثاني: أنّها بدلٌ من الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث.

وذلك أنّ أصلها (صَنْعاا) ثُمّ (صَنْعاء) ثُمّ (صَنْعانيّ)، وحُجّة أصحاب هذا القول: أنّ الهمزة إنما أبدلت نونًا للدلالة على أنّ النون في (سكران) و(عطشان) وشبههما مُنقلبة عن همزة التأنيث في (حمراء) وشبهها؛ « لأَنَّ العَرَبَ إِذا أَعَلَّتْ شَيْئًا تَرَكُوا بَعْضَهُ خارِجًا عَلَى الأَصْل؛ لِيَكُونَ شُبْهَةً عَلَى الأَصْلِ الَّذِي انْتَقَلُوا عَنْهُ إِلَى غَيْرِه »[٨].

---

(١) يُنظر المفصل / ١٧٥.

(٢) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٣٢.

(٣) يُنظر الشافية / ١١٥.

(٤) يُنظر شرح الجمل ٢/ ٢١٥.

(٥) يُنظر شرح الرضي على الكافية ١/ ١٥٨.

(٦) يُنظر شرحان على مراح الأرواح / ١٤٧، وشرح الاشموني ٣/ ٨٨١.

(٧) البغداديات / ١٥١.

(٨) لا نعلم - فيما وقفت عليه من مراجع - أنّ أحدًا قد ذكر هذه الحُجّة، لا ضِمنًا ولا منسوبة للخليل - رحمه الله - إلا الثمانيني، يُنظر شرح التصريف / ٣٤١.

ورُدّ هذا القول من وجهين:

الوجه الأول: أنّ النون لا تُشبه الهمزة، ولا مناسبة بينهما، حتى يُقال: أنّ النون تُبدَلُ منها[١]، والجواب عن هذا: أنّ النون تُشبِه حروف العِلَّة، والهمزة تقارب حروف العِلَّة وتُبدلُ منها، فلما كان هذا الشبه – وإن كان بَعيدًا – ساغ أن تُبْدل النون من الهمزة[٢]، كما أن النون تُشبه الهمزة في الجهْر[٣] والاستفال[٤].

الوجه الثاني: أنَّ النون لم تُبدل من الهمزة في غير هذا الموضع[٥]، والجواب عنه: أنّ النون قد أُبْدلت في (عطشان) وبابه من الهمزة، في نحو: (حَمْراء) وشبهها، على سبيل المُعاقبة[٦]، وأيضًا ما سُمِع عن العرب في إبدالهم النون همزةً فيما حُكي عن الفراء، من قولهم: (حِنَّانٌ) في (حِنَّاء)[٧]. وأخذ بهذا القول الخليل[٨]، والمبرد[٩]،

---

(١) يُنظر شرح التصريف لابن يعيش / ٢٨٦، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٥٨، وشرحان على مراح الأرواح / ١٤٧.

(٢) يُنظر سر الصناعة ٢/ ٤٤٠.

(٣) وحروف الجهر: ما عدا حروف الهمس المجموعة في قولهم : فحثه شخص سكت.

(٤) وحروف الاستفال: ما عدا حروف الاستعلاء المجموعة في قولهم : خص ضغط قظ.

(٥) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٣٢.

(٦) هذا على مذهب سيبويه والجمهور، وذلك أنّ النون في (عطشان) وبابه بدل من همزة التأنيث في (حمراء) وشبهها، ويُنظر المنصف ١/ ١٥٨.

(٧) يُنظر توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢٠٦ و٣/ ١٦٢٨، وشرح الأشموني ٢/ ٥٢٥.

(٨) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٣٤١.

(٩) زعم الرضي في شرح الكافية١/ ١٥٨ : أنّ المبرد يرى أنّ النون هي الأصل في (صنعاني وبهراني) وتبعه بعض المتأخرين. قال مُحَقِّق كتاب الأصول ٣/ ٢٧٦ : »أَمَّا المُبَرد فَيَرَى عَكْسَ مَذْهَبِ سِيبَوَيه، إِذْ يَرَى =

والنحاس[١]، وابن مالك[٢]، وبعض المتأخرين[٣].

=

أَنَّ أَصْلَ هَمْزَةِ (فَعْلاء) النُّون، وَيَسْتَدِلُّ بِرُجُوعِهِما إِلَى الأَصْلِ فِي (صَنْعَانِيّ)، نِسْبَةً إِلَى (صَنْعاء) »، قُلتُ: والنصوص في الكامل والمُقتضب صريحةٌ في أنّ النون في (صنعاني وبهراني) إنما هي بدل من الهمزة وليس العكس، قال المبرد: « وَالنُّونُ دُغَمُ فِي الياءِ وَالواو، وَتُزَادُ كَما تُزَادُ حُرُوفُ المَدِّ وَاللين، وَيُبْدَلُ بَعْضُها مِنْ بَعْض، فتَقُولُ : رَأَيْتُ زيدا، فَتُبْدِلُ الأَلِفَ مِنَ التَّنْوِين، وَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلى (صَنْعاءَ وَبَهْراءَ): (صَنْعانِيّ وَبَهْرَانِيّ)، فَتُبْدِلُ النُّونَ مِنْ أَلِفِ التَّأْنِيث ». الكامل ١/ ٣٢٧، وقال : »وَالمِيمُ تُبْدَلُ مِنَ النُّونِ إِذا سَكَنَتْ وَكانَتْ بَعْدَها الباء، نَحْوَ قَوْلِكَ: (عَنْبَر)، وَ(مِنْبَر)، و(شَنْباء)، فاعْلَم، وَالنُّونُ تَكُونُ بَدَلًا مِنْ أَلِفِ التَّأْنِيثِ فِي قَوْلِكَ: (غَضْبان، وَعَطْشان)، إِنَّما النُّون، وَالأَلِفُ فِي مَوْضِعِ أَلِفَيْ (حَمْراء يا فَتَى)، وَلِذَلِكَ لَمْ تَقُلْ: (غَضْبانَة)، وَلا (سَكْرانَة)؛ لأَنَّ حَرْفَ تَأْنِيثٍ لا يَدْخُل عَلَى حَرْفِ تَأْنِيث. فَكَذَلِكَ لا تَدْخُل عَلَى ما تَكونُ بَدلًا مِنْه. وَلِهَذِهِ العِلَّةِ قِيلَ فِي النَّسَبِ إِلى (صَنْعاءَ، وَبَهْراءَ): (صَنْعانِيّ، وَبَهْرانِيّ) ». المُقتضب ١/ ٢٠٢ وقال : »وَتُبْدَلُ مِنْ الإِلف، وَتُبْدَلُ الأُلِفُ مِنْها، تَقُولُ: رَأَيْتُ زَيْدًا يَا فَتَى، فَإِذا وَقَفْتَ قُلْتَ: رَأَيْتُ زَيْدا. وَأَمَّا بَدَلُهَا مِنَ الأَلِفِ فَقَوْلُكَ فِي (بَهْراءَ): (بَهْرانِيّ)، وَفِي (صَنْعاءَ): (صَنْعانِيّ). وَكَذَلِكَ (فَعْلان) الّذي لَهُ (فَعْلى)، إِنَّما نُونُهُ بَدَلٌ مِنَ الأَلِفِ الَّتِي هِيَ آخِرُ (حَمْراء) » المقتضب ١/ ٣٥٤، وقال : »وَأَنَّ النُّونَ وَالأَلِفَ تُبْدَلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُما مِنْ صَاحِبَتِها. فَأَمَّا بَدَلُ النُّونِ مِنَ الأَلِفِ فَقَوْلُكَ فِي (صَنْعاءَ، وَبَهْراءَ): (صَنْعانِيّ، وَبَهْرَانِيّ). وَأَمَّا بَدَلُ الأَلِفِ مِنْها فَقَوْلُكَ - إِذَا أَرَدْتَ -: ضَرَبْتُ زيدًا، فَوَقَفْتَ قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدا، وَفِي قَوْلِكَ: اضْرِبَنْ زَيْدا وَ ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق:١٥] إِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ: اضْرِبا زَيْدا، وَ(لَنَسْفَعا) » المقتضب ٣/ ٣٣٥ ، ويؤكد هذا قول ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٢١٤ : »وَزَعَمَ أَبُو العَبَّاسِ المُبَرد أَنَّ الأَلِفَ وَالنُّونَ إِنَّما مُنِعَتَا الصَّرْف؛ لأَنَّ النُّونَ فِي الأَصْلِ بَدَلٌ مِنَ الهَمْزَة، فَأَصْلُ (سَكْران) عِنْدَهُ (سَكْراء)، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ العَرَبِ فِي النَّسَبِ إِلَى (بَهْراءَ) (بَهْرانِيّ)، فَأَبْدَلُوا النُّونَ مِنَ الهَمْزَة. وَهَذا عِنْدَنا مِنْ شَاذِّ النَّسَب ».

(١) يُنظر إعراب القرآن / ٣٢٤.

(٢) يُنظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٣٩.

(٣) المرادي في توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٦٢٨، والفيومي في المصباح المنير ٢/ ١٧١، والفيروز آبادي في بصائر ذوي التمييز ٥/ ٧، وخالد الأزهري في شرح التصريح ٢/ ٥٩٨.

قال المبرد: « وَأَنَّ النُّونَ وَالأَلِفَ تُبْدَلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُما مِنْ صَاحِبَتِها. فَأَمَّا بَدَلُ النُّونِ مِنَ الأَلِفِ فَقَوْلُكَ فِي (صَنْعاءَ، وَبَهْراءَ): (صَنْعانِيّ، وَبَهْرَانِيّ). وَأَمَّا بَدَلُ الأَلِفِ مِنْها فَقَوْلُكَ - إِذَا أَرَدْتَ -: ضَرَبْتُ زيدًا، فَوَقَفْتَ قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدا، وَفِي قَوْلِكَ: اضْرِبَنْ زَيْدا وَ ﴿لَنَسفَعًا بِالنّاصِيَة﴾[1] إِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ: اضْرِبا زَيْدا، وَ(لَنَسْفَعا) »[2].

وابن يعيش - فيما ذهب إليه -، قد أخذ بالقول أنَّها بدل من الواو[3]، أما الثمانيني وإنْ ذكر كلا القولين بأدلتهما إلا أنّه سكت ولم يُرجح[4].

ولعَلَّ عدم ترجيحه يدُلُّ على أن كلا القولين صحيح وهو ما يراه الباحث وأُدَلِّلُ على ذلك من وجوه:

الأول: أنَّ أبا عَلي - رحمه الله - وهو أولُ من نُسِبَ إليه القول بِرَدّ القول الثاني - قد رَجع عن ما ذهب إليه فيما نسبه إليه ابن جِنّي ، قال أبو عليّ: « وَلَيْسَ كَذَلِك، إِنَّما قَدَّرَهُ بَدِيًّا (صَنْعاوِيّ) وَ(بَهْراوِيّ)، ثُمَّ أَبْدَلَ النُّونَ مِنَ الواوِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ الهَمْزَة. قال: لأَنَّا لمْ نَرَ النُّونَ أُبْدِلَتْ مِنَ الهَمْزَةِ فِي غَيْرِ هَذا المَوْضِع. قال: وَقَدْ رَأَيْناهُمْ أَبْدَلُوا الواوَ مِنَ النُّونِ فِي قَوْلِهِم: (مِوَّاقِدْ)، وَهُمْ يُرِيدُونَ: (مِنْ وَاقِدْ)، فَلَمَّا رَأَيْناهُمْ أَبْدَلُوا الواو مِنَ النُّون قُلْنا: إِنَّ النُّونَ فِي (بَهْرانِيّ) وَ(صَنْعانِيّ) بَدَلٌ مِنَ

---

(١) [العلق:١٥].

(٢) المقتضب ٣/ ٣٣٥.

(٣) يُنظر شرح التصريف / ٢٨٦.

(٤) يُنظر شرح التصريف / ٣٤٠.

الــواو، وَلَمْ نَــرَهُمْ أَبْــدَلُوا الهَمْــزَةَ مِــنَ النُّــون، وَلا النُّــونَ مِــنَ الهَمْــزَة. ثُمَّ قالَ بَعْدَ ذَلِكَ بِزَمان: لَوْ أَجَازَ مُجِيزٌ أَنْ تَكُونَ النُّونُ فِي (صَنْعانِيّ) وَ(بَهْرانِيّ) بَـدَلًا مِنَ الهَمْزَةِ لَكانَ وَجْهًا؛ لأَنَّ الغَرَضَ أَنْ يَزُولَ لَفْظُ الهَمْزَةِ مَعَ يَاءَي الإِضَافَة، فَجائِزٌ أَنْ تُبْدَلَ الهَمْزَةُ نونًا؛ لِتَقارُبِ بَعْضِ هَذِهِ الحُروفِ مِنْ بَعْض »[١].

الثاني: أن بعض العُلماء – رحمهم الله –، يستَدِلُّ بكلا القولين في مواطن مُختَلِفة من كُتبهم، ألا ترى أن ابن جِني وإن كان قد قَوّى القـول الأوَّل[٢] إلا أنّـه ارتـضى القول الثاني ولم يستبعده؟[٣].

الثالث: ويمكن التوفيق بين القولين، بأنَّ القول بإبدال النون من الهمزة أو من الألف أو من الواو، إنما هو تَجَوُّزٌ في العبارة، فالمُبرد – رحمه الله – وإن كـان في جُـلِّ المواضع التي تحدّث فيها عن هذه المسألة قد صَرَّح بأنّ النون بَدَلٌ مـن الألـف[٤]، بينما نَجِده في موضع واحد يُصَرِّح بأنَّها بَدَلٌ من الواو[٥]، فهل يُقـال أنَّ هنـاك ثَمَّـةَ قولًا ثالثًا للمُبرد بأنّ النون في (صنعانيّ) إنما هـي بَـدلٌ مـن الألـف وليـست مـن الهمزة؟

ومِما يدل على ذلك، أنّا لا نُنكر على القائلين بأنّ الواو أو الياء إذا تَطَرَّفَـت إثـر

---

(١) المنصف ١/ ١٥٨.

(٢) يُنظر المصدر السابق ١/ ١٥٩.

(٣) يُنظر سر الصناعة ٢/ ٤٤١.

(٤) يُنظر الكامل ١/ ٣٢٧، والمقتضب ١/ ٣٥٤ و٣/ ٣٣٥.

(٥) يُنظر المقتضب ٣/ ١٦٧.

ألف زائدة فإنّها تُقلَب إلى هَمزة، ألا ترى أنّ مثل: (سَمَاء) و(بِنَـاء) إنـما كـان القـولُ الدقيقُ فيها: أن الواو والياء لمّا تَطَرَّفتا إثر ألفٍ زائـدة قُلبتـا إلى ألـف ومـن ثَـمَّ إلى همزة؟

*** بناء (غزوتُ) ونظائره على مثل (جَحْمَرِش)[١] وطريقة إعلاله :**

الأصل في طريقة بناء كلمة على صيغة أو وزْنٍ من الأوزان، أَنْ تكون مُقابلةً لها في حركاتها وسَكَناتها، فالأصلي في مُقابلة الأصلي، والزائد في مُقابلة الزائد، والأمر يسْهُلُ إذا كانت الحروف صحيحة، فإذا قيل: ابْنِ مِن (كَتَبتُ) على نحو: (صَهْصَلِق)[٢]، قِيْل: (كَتْبَبِ)، أمّا إن كان أحْدُ الحروف حرف عِلَّة، فإنَّ الأمر يحتاج إلى التدقيق في قواعد التصريف، والتمحيص في طرائق الإعلال، ومن ذلك إن قيل لكَ: ابْنِ مِن نحو: (غَزَوْتُ) على نحو (جَحْمَرِش)، فإنّ الأصلَ أن تقول: (غَزْوَوِوٌ)، لكن هُناك ثَمَّة موانع من مجيئه على هذه الصورة:

الأول: اجتماع ثلاث واوات في كلمةٍ واحدة.

والثاني: تَحَرُّك الواو الثانية وانفتاح ما قبلها.

وأمر ثالث: وهو تطَرُّف الواو الثالثة إثر كسر، فلمّا كانت هذه الأمور الثلاثة، كان لا بُدّ أن يخرُجَ عن صورة الأصل التي كان يجب أن يكون عليها، ومن أجل ذلك كان الخلاف بين العُلماء – رحمهم الله – في طَريقة الإعلال في مثل هذا، وبالتالي الصورة التي يكون عليها هذا البناء. ولا خلاف بينهم – رحمهم الله – في سلامة الواو الأولى من (غَزْوَوِوٍ)؛ لسكون ما قبلها، ألا ترى أن الواو في مثل (غَزْوٍ) و(عَدْوٍ) تصِحُّ ولا تُعَلّ؟[٣].

---

(١) وهي العجوز الكبيرة، يُنظر الصحاح ٣/ ٩٩٧، واللسان ٧/ ٥٥٣.

(٢) صوت صهصلق: أي شديد، يُنظر العين ٤/ ١٢٩، والصحاح ٤/ ١٥٠٩.

(٣) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٥٥٣، وشرح التصريف لابن يعيش / ٥٢١، ومجالس العُلماء للزجاجي / ٢٣٧.

*** ووقع الخلاف بينهم – رحمهم الله – في إعلال الثانية والثالثة:**

وذهبوا فيه إلى طَريقتين:

الأولى: أن يُقال: (غَزْواوٌ)؛ وذلك بأن تُقْلب الواو الثانية ألفًا؛ لتحَرُّكها وانفتاح ما قبلها[١]، فإن قيل: فلِمَ صَحَّت الأخيرة ولم تُقْلَب إلى ألف، ومن ثَمَّ إلى همزة؟ ألا ترى أنّها تطَرَّفت بعد ألف على حَدّ (سَمَاء) و(بِنَاء)؟[٢]، فالجواب عن هذا من وجهين:

أولهما: أنّ الواو والياء إنما تُقلبان إلى ألف ومن ثَمَّ إلى همزة[٣]، إذا تطَرَّفتا إثر ألفٍ زائدة، والألف في (غَزْواوٍ) ليست زائدة، وإنّما هي مُنْقَلِبة عن أصل[٤].

وثانيهما: أنّه لو قُلبت الواو الأخيرة لأدّى إلى إعلال حرفين متلاصقين في كلمة واحدة، وهذا لا يجوز[٥].

قُلتُ: ولم أقف – صَراحةً – على أصحاب هذا القول، غير أنّه يُقاربه قول الأخفش في بناء (قضى) على نحو: (جَحْمَرِش) فيقول: (قَضْيا). قال الزجاجي :

---

(١) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٥٥٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٣٣.

(٢) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٥٥٥.

(٣) وأما قول بعض العلماء – رحمهم الله – قلبها إلى همزة، فإن هذا تَجَوُّز منهم، وإلا فالأصل أن تُقلب إلى ألف، ومن ثُمّ إلى همزة، يُنظر ص٣٣ من هذه الرسالة.

(٤) يُنظر شرح التصريف لابن يعيش / ٥٢١، وشرح الشافية لركن الدين ٢/ ٨٢٨.

(٥) يُنظر شرح التصريف للثمانيني / ٥٥٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٣٣، وشرح التصريف لابن يعيش / ٥٢١.

« وَالأَخْفَشُ يَقُولُ فِيها (قَضْيًا)، قالَ: أَحْذِفُ الآخِرَةَ، وَأَقْلِبُ الوسْطَى أَلِفًا؛ لانْفِتاحِ ما قَبْلَها »[1]، ألا تراه يَقْلِب الياء الثانية إلى ألف، كما أنّ الواو الثانية في (غَزْوَوِو) قد قُلبت على هذا المذهب إلى ألف فقيل: (غَزْواو)؟ إلاّ أنّه يَحْذِف الأخيرة من الياءات فتصير - كما قُلنا - (قَضْيا)، والأخيرة في (غزوتُ) على هذا المذهب لا تُحذف، ويمكن تحقيق هذا إلى أمرين:

أحدهما: أنّ الأخفش لا يُفرِّق بين ما كان مُعتلًا بالياء كـ(قضيتُ)، وما كان مُعتَلًّا بالواو كـ(غزوتُ)، وعلى هذا يكون بناء (غَزوتُ) على نحو: (جَحْمَرِش) (غزوًا)، كما كان عنده بناء (قَضيتُ) على نحو: (جَحْمَرِش) (قَضْيًا)، وعلى هذا يكون طريق ثالث لبناء (غزوتُ) على: نحو (جَحْمَرِش)، وفي هذا جَمْع بين إعلالين لحرفين متلاصقين في كَلِمة واحدة، وهذا لا يجوز.

والآخر: أنه يفَرِّق بينهما؛ ففي نَحو (قَضيت) يَحذف الياء الأخيرة على حدّ حَذْفها في (قاضٍ) و(جَوارٍ) فتصيرُ (قَضْيَيٍ)، ثم يَقلب الثانية ياءً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فتُصبح (قَضْيا)، أما (غَزوتُ) فإنّه يَقْلب الثانية ألفًا، ولا يحذف الثالثة، فحينئذ يوافق أصحاب هذا المذهب، فيكون البناء على (غَزْواو).

قُلْتُ:ومن أَعلَّ الواو الثانية قبل الثالثة في (غَزْوَوِو)، فقال: (غَزْواو) لم يسُغ له حذف الأخيرة؛ لأنّه قد سكن ما قبلها، فحينئذ لا تُعَلَّ إعلال قاضٍ، ألا ترى أن الياء في نحو: (ظَبْي)، والواو في نحو: (دَلْوٍ) لم تُعَلَّا إعلال (قاضٍ)؛ لسكون

---

(١) مجالس العُلماء / ٢٣٧.

ما قبلها؟[١]. « وَإِنَّما يُحْذَفُ مِنَ الحَرْفِ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْن حُرُوفُ المَدِّ وَاللِّين، وَهِيَ الأَلِف، وَالياءُ المَكْسُورُ ما قَبْلَها، وَالواوُ المَضْمُومُ ما قَبْلَها »[٢].

والطريقة الثانية: أن يُقال: (غَزْوَوٍ) والأصل (غَزْوَوِو)، تطَرَّفَت الواو إثر كسر، فقُلبت ياءً[٣]، على حدّ (يُعطِي) و(يغزي) فصارت (غَزْوَوِي)، ثُمَّ تُحذف الياء في حالتي الرَفْع والجرّ على حدّ حذفها في (قاضٍ)[٤]، فيُقال: (هذا غَزْوَوٍ)، و(مررتُ بغَزْوَوٍ)، وتبقى في حالة النصب فيُقال: (رأيتُ غَزْوَوِيًا)، على حَد بقائها في (رأيتُ قاضيًا)، والذي سَوَّغ الحَذف في حالتي الرفع والجر دون النصب، أنّ العِلَّة الموجبة للحَذف هي استثقالهم الكسرة والضمة على الياء، والفتحة خفيفةٌ[٥]، فحينئذ يكون قد زال سبب الحذف في حالة النصب. ومما يقوي هذا القول أنّه « إِذا تَرَدَّدَ الأَمْرُ بَيْنَ إِعْلَالِ الطَّرَفِ وَما قَبْلَه، كانَ إِعْلَالُ الطَّرَفِ هُوَ الوَجْه؛ لأَنَّهُ مَحَلُّ تَغْيير، أَلا تَرَى كَيْفَ قُلْتَ: (هَوىً) وَ(نَوىً)، وَالأَصْلُ: (هَوَيٌ) و(نَوَيٌ)؟ فَقُلِبَتِ الياء – التي هي لام – أَلِفًا، لِتَحَرُّكِها وَانْفِتَاحِ ما قَبْلَها دُونَ الواوِ – لما ذكرناه –، وَلَمْ تَقْلِبْهُما جَمِيعًا؛ لِئَلا تَجْمَعَ بَيْنَ إِعْلالَيْن: إِعْلال اللامِ وَالعَيْن »[٦].

---

(١) يُنظر النحو الوافي ١/ ١٩٢.

(٢) الكامل ١/ ٣٢٧.

(٣) ينظر اللباب في علل البناء والاعراب ٢/ ٤٣٣.

(٤) وحاصله أن الأصل (غَزْوَوِو) تطَرَّفت الواو إثر كسْرٍ، فقُلبت إلى ياء؛ لاستثقال الانتقال من كسر إلى واو، فصارت (غَزْوَوِي)، فلمّا اُستُثقِلت الكسرة والضمة في حالتي الرفع والجر على الياء حُذفت الحركة فصارت (غَزْوَوِيْ) فالتقا ساكنان فحُذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين، فصارت (غَزْوَوٍ).

(٥) يُنظر الممتع / ٣٥٢.

(٦) شرح التصريف لابن يعيش / ٥٢٢.

ونسب الزجاجي هذا المذهب للمازني، قال: « ثُمَّ قالَ لَهُ الرَّجُلُ: كَيْفَ تَبْنِي مِنْ قَضَيْتُ مِثْلَ (جَحْمَرِشْ)؟ - وَهُوَ العَجُوز - قالَ أَبُو إِسْحاق: أَمَّا عَلَى مَذْهَبِ المَازِنِيّ فَيُقَالُ فِيهِ (قَضْيَيِيٌ)؛ لأَنَّ اللامَ الأُولَى بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ المُعْتَلّ؛ لِسُكُونِ ما قَبْلَها، فَأَشْبَهَتْ ياءَ (ظَبْي)، فَكَأَنَّ لَيْسَ فِي الكَلامِ إلا ياءان، فَصَحَّحْتُ الأُوْلَى مِنَ الأُخْرَيَيْن، وَأَعْلَلْتُ الآخِرَة. هَذا مَذْهَبُ أَبِي عُثْمان »[(١)]، وابن يعيش[(٢)] قد وافق المازِنِيَّ فيما ذهب إليه، فأخذ بما عَضَّده الدليل والحجة ، أمّا الثمانيني[(٣)] وإن كان ذكر الخلاف في هذه المسألة، وذكر عِلّةَ كُلّ فريق، إلا أنّه سكت عن الترجيح فيها.

(١) مجالس العُلماء / ٢٣٧.

(٢) يُنظر شرح التصريف / ٥٢٢.

(٣) يُنظر شرح التصريف / ٥٥٤.

المبحث الرابع

ما انفرد به ابن يعيش

*** أصل (حَاحَيتُ وعَاعَيتُ)[١]، ووزنهما:**

وأما (حَاحَيتُ) و(عَاعَيتُ)؛ فهو من الكلام المُشكل الذي تكَلَّمت به العرب، فكان حَقٌ على الباحثين في علم الصَرْف أن يُفَتِشوا عن أصوله، ويبحثوا عن تقديراته[٢]. و(حَاحَيتُ) و(عَاعَيتُ) فعلان من (حَاحَى) و(عَاعَى)، والمضارع منهما (يُحَاحِي) و(يُعَاعِي)[٣]. ولا خلاف بين العلماء – رحمهم الله – في أن الحاءين من (حَاحَيتُ)، والعينين من (عَاعَيتُ) أصول، ولا خلاف بينهم في أن الألف الثانية المُنقلبة إلى ياء ليست زائدة.

*** ويمكن تقسيم الخلاف في هذه المسألة كما يلي:**

أولًا: أنّ الألف الأولى من (حَاحَيْتُ) زائدة، ووزنها (فَاعَلْتُ)، واحتجوا: بأنّ (فَاعَلَ) مصدره (الفِيْعال) و(المُفاعَلة)، و(حَاحَى) مصدره (الحِيْحَاء) و(المُحَاحَاة)، ألا ترى أنّهم يقولون: (قَاتَل قِيتَالًا ومُقَاتَلة)؟[٤]، قال ابن سيده: « وَ(حَاحَيتُ) بِالغَنَمِ وَ(حَاحَأتُ مُحاحاةً وَحيْحَاءً): صِحْتُ »[٥].

---

(١) (حاحيتُ وعاعيتُ) من (حاحى وعاعى) وهو حكاية صوت؛ لزجر الغنم وقيل: (حا) للمعز، و(عا) للضأن، قال أبو عمرو الشيباني: »والحأحأة: دعاؤك الكبش، وهو أن تقول: حأحأ. وقال الفزاري: حؤحؤ، للعنز إذا زجرتها والحيحاء: دعاء الغنم لترعى وتثبت، تقول: حاحيت «. الجيم ١/ ٢١٤. ويُنظر الصحاح ٦/ ٢٥٤٩، وكتاب الأفعال لابن القطاع ١/ ٢٦٨، واللسان ٩/ ٧٤١.

(٢) يُنظر الأصول ٣/ ٣١٦.

(٣) يُنظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٦٩.

(٤) يُنظر المنصف ٢/ ١٧٢، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٦٩.

(٥) المحكم ٣/ ٤٠١.

والجواب عن هذا من وجهين:

الأول: أن (مُحَاحَاة) و(مُعَاعَاة) اسمٌ للمَرَّة، ليست (مُفاعَلَة)، وإنما هي (مُفَعْلَلة)، كـ(مُعَتْرَسَة)[١] و(مُزَلزلَة)، وأصلها (مُحَيْحَيَة)، قُلبت الياء الأولى ألفًا تخفيفًا، وقُلِبت الثانية لتحركها وانفتاح ما قبلها[٢].

والثاني: أنّ (فِيعالًا) ليس مصدرًا لـ(فَاعَلَ)، وأما ما ورد من قولهم: (قِيتالًا)، فإنّه من الشاذ، والشاذ لا يُقاس عليه[٣]. وأصحاب هذا القول لم أعرف لهم طَريقًا.

ونسبه الرضي إلى قومٍ لم يُسَمِّهم، قال: « وَقالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ (فَاعَلَ) (يُفَاعِل)، بِدَلِيلِ قَوْلِهِم: (مُحَاحَاة) وَ(مُعَاعَاة) »[٤].

ثانيًا: أنّ ألفهما ليست زائدة، ووزن (حَاحَيتُ) و(عَاعَيتُ) (فَعْلَلْتُ)، وحجتهم في هذا: مجيء المصدر منه على (حَاحَاةً) و(حِيْحاء) بزنة (فَعْلَلَة) و(فِعْلال)، كـ(زَلزَلة) و(زِلْزال) و(وَسْوَسَة) و(وِسْوَاس)، و(الفَعْلَلَةُ) و(الفِعْلالُ) مصدران للفعل الرُباعي المُجَرّد[٥].

---

(١) في التهذيب ١٤/ ٤٣٨: «أَنائلًا تُريدُ أَمْ (مُعَترَسَة)؟ يُريدُ بِـ(المُعَتْرَسَة) (الفِعْل) مِثْل (المُجاهَدَة) تَقومُ مَقامَ الاسْم».

(٢) يُنظر الكتاب ٤/ ٣١٤، وشرح التصريف لابن يعيش / ١٢٦، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٦٩.

(٣) يُنظر المُنصف ٢/ ١٧٢.

(٤) شرح الشافية ٢/ ٣٦٩.

(٥) ينظر الكتاب ٤/ ٣١٤، والمنصف ٢/ ١٧٤، وشرح التصريف لابن يعيش / ١٢٥، والممتع / ٣٧٢، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٦٩، واللسان ٩/ ٧٤٢.

قال الشاعر:

يـا عَنْـزُ هَـذَا شَـجَـرٌ وَمَـاءُ وحُجْـرَةٌ فِي جَوْفِهَـا صِـلَاءُ

عَاعَيـتُ لَـو يَنفَعُنِـي العِيْعَـاءُ وَقَـبلَ ذَاكَ ذَهَـبَ الحِيْـحَـاءُ[1]

واحتجوا أيضًا: بأنّ القولَ بزيادة الألف الأولى من (حَاحَيتُ) و(عَاعَيتُ)، يؤدي إلى أن تكون الفاء والعين من جنسٍ واحد، فتكون من باب (دَدَن)، وهو قليلٌ جِدًّا، والقول بأنهما من باب (فَعْلَلَ) إذ قام الدليل على ذلك أولى؛ لأنّ الحمل على الكثير المُطّرِد أولى من الحَمْل على القليل النَزْر[2].

*** ثم اختلف أصحاب هذا القول في عينها ولامها الثانية على ثلاثة مذاهب :**

المذهب الأول: أنها من المُضَعَّف الواوي، وأصل (حَاحَا) و(عَاعَا): (حَوْحوَ) و(عَوْعوَ)، قُلبت الواو الثانية ألفًا؛ لتحرُكها وانفتاح ما قبلها، وقُلبت الواو الأولى ألفًا؛ تخْفيفًا على حدّ (يَاجَل)[3]؛ لأنهم يستكرهون اجتماع الياء والواو[4]، والحجة

---

(١) لم أعثر على قائله، والبيت في أمالي الشجري ١/ ٤١٧، وأوضح المسالك ٤/ ٩٠، و(حِيحاء) بزنة (فِعلال)، أصلها (حِيحاي)، تطرّفت الياء إثر ألف زائدة، فقُلبت إلى ألف ومن ثم إلى همزة.

(٢) يُنظر الممتع / ١٩٢ و٣٧٣.

(٣) ابن يعيش جعلها من الياء، فـ (يَاجَل) عنده (يَيْجَل)، قال في شرحه للتصريف / ١٢٥: »وَالأَصْلُ (عَيْعَيتُ) وَ(حَيْحَيتُ)، وَإِنَّما قُلِبَتِ اليَاءُ الأُولَى أَلفًا؛ لِلْفَتحَةِ قَبْلَهَا، كَما قَالُوا: (يَاجَل) في (يَيْجَل) «، قلتُ: ولا أعلم أحدًا يقول: أن (يَاجَل) أصلها (يَيْجَل) وإنما (يَوْجَل)، وأما ما ورد من قولهم: (يِيْجَل) و(نِيْجَل) فلا يعدو أن تكون الواو فيها قد قُلبت ياءً؛ للكسرة قبلها تخفيفا، ولعلّ ذلك تصحيفٌ من الكاتب.

(٤) يُنظر المنصف ١/ ٢٠٢.

في هذا المذهب أنّ (حَاحَيتُ) و(عَاعَيتُ) لم تأت على أصلها - إذ ألفها مجهولة -، فلما كان (حَاحَيْتُ) ونظائرها لم تأتِ على أصلها، كان القياس أن تُحْمَل على ما جاء على الأصل، ألا ترى أنّ (قَوقَيتُ)[١]، و(ضَوضَيتُ)[٢] جاءت على الأصل؟ فكان لِزامًا حَمْلُ (حَاحَيْتُ) و(عاعَيْتُ) عليها، وهذه الحُجة ضعيفة؛ لأنّها لو كانت من مُضَعّف الواو لجاءت على الأصل[٣]، فلما لم تأتِ على الأصل دلّ على أنّها ليست مثلها، ألا ترى أن ما جاء من مُضعف الواو لم تُقلب فيه الواو ألفًا؟ فلم يُسمع عنهم (قَاقَيْتُ) و(ضَاضَيْتُ).

وصاحب هذا القول: المازني، قال: « وَالقَوْلُ عِنْدي عَلَى خِلافِ ذَلِك؛ لأَنَّ (ضَوْضَيْت) وَ(قَوْقَيْتُ) عَلَى أَصْلِهِما، وَعَلَى ما يَنْبَغِي أَنْ يَكُونا عَلَيْه، وَهَذا لَيْسَ عَلَى أَصْلِهِ - أَعْنِي (حَاحَيتُ) وَأَخَواتِها - أَلا تَرَى أَنَّ الذي يَجِيءُ عَلَى أَصْلِهِ يُقاسُ عَلَيهِ ما لَمْ يَجِئ عَلَى أَصْلِهِ؟ »[٤].

المذهب الثاني: أنّها من مُضعّف الياء، وأصل (حَاحَا) و(عَاعَا) (حَيْحَيَ) و(عَيْعَيَ)، تحركت الياء الثانية وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفًا، فصارت (حَيْحَى) و(عَيْعَى)، أما الياء الأولى فقُلبت ألفًا على حدّ (ياءَسُ)، وإنما قُلبت الياء ألفًا

---

(١) صوت الدجاجة عند البيض، يُنظر المخصص ٨/ ١٣٣.

(٢) من الجلبة والأصوات المختلفة، يُنظر المحكم ٨/ ٢١٨.

(٣) يُنظر شرح التصريف لابن يعيش / ١٢٥.

(٤) المنصف ٢/ ١٧٠.

للتخفيف؛ لأنّهم يستكرهون تكرير الياء بعد مثلين[١]، فإن قال قائل: فقد كُررت الياء من نحو قولهم: (صِيصِية)[٢]، فالجواب عن هذا: أنّ (صِيْصِيَةً) اسم، و(حَاحَيْتُ) فعل، والأسماء أخفّ من الأفعال[٣]، واحتجّ أصحاب هذا القول بأدلة منها:

الأول: أنّ ما جاء على هذا الباب من المُضعف الواوي من نحو: (قَوْقَيْتُ) و(ضَوْضَيْتُ) و(زَوزَيْتُ)[٤] قد ظهرت فيه الواو، ولم نرَ شيئًا قد ظهرت فيه الياء، فدلّ على أن ما جاء بالألف من نحو: (حَاحَيتُ) و(عَاعَيتُ) أصلها الياء[٥].

الثاني: أنّ إبدال الياء الساكنة ألفًا أكثر من إبدال الواو، ألا ترى كيف أُبْدلت في (طائي) وكان الأصل (طَيْئي)؟

وأمثالها كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل، قال ابن جني: « وَقَلْبُ الأَلِفِ مِنَ الياءِ السَّاكِنَةِ أَضْعافُ قَلْبِها مِنَ الواوِ السَّاكِنَة، أَلا تَراهُمْ قالوا: (حَاحَيْتُ)، وَ(عَاعَيْتُ)، وَ(هَاهَيْتُ)[٦]، وأصلها: (حَيحَيتُ) و(عَيعَيتُ)

---

(١) يُنظر المُنصف ١/ ٢٠٣، والممتع / ٣٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور/ ١٩٦، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٦٩.

(٢) هو كل شيء يُتحَصَّن به، يُنظر العين ٧/ ١٧٦، والمقاييس ٣/ ٢٧٩.

(٣) يُنظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٧٠.

(٤) الزوزاة: الاستحقار وحسن الطرد، يُنظر المقاييس ٣/ ٣٤، والتاج ١٥/ ١٧١.

(٥) يُنظر الأصول ٣/ ٣١٦.

(٦) هاهيت بالإبل إذا دعوتها، يُنظر الصحاح ٦/ ٣٥٦٠، والمخصص ٧/ ٨١.

و(هَيهَيتُ)، فَقُلِبَتِ الياءُ أَلِفًا؟ نَعَم. وَقَلَبوها مَكْسُورًا ما قَبْلَها أَلِفًا، فَقالوا فِي الحِيرَةِ: (حَارِيّ)، كَما قالوا فِي المَفْتُوحِ (طَائِيّ) »[١].

الثالث: أنّ الألف من قولنا: (حَاحَيتُ) و(عَاعَيتُ) تدلّ على أنّها من مُضعّف الياء؛ وذلك أنّ الألف إنما قُلبت ياءً للتخفيف؛ لاستكراههم تكرير ياءين في كلمة واحدة بعد مثلين، فإن قيل: وكذا كرهوا تكرار واوين في كلمة واحدة بعد مثلين، فالجواب عن هذا: أن مُضعف الواو لا يتأتى فيه التكرار، فلا يُقال (قَوقَوتُ)؛ وذلك أنّ أصلها (قَوقَى)، والألف متى ما كانت في فعل، واتصلت بتاء الفاعل، فإنها تعود إلى أصلها، على حدّ (أَغْزَيتُ) و(ادعيتُ)[٢]، وإنما قُلبت ياءً؛ لأنّ التاء ضمير لا يكون ما قبلها إلا ساكن، والألف وإن كانت ساكنةً إلا إنّها في حُكم المُتحرِكة؛ لأنها ليست أصلًا، وإنما هي منقلبة عن ياء، أو واو متحركة مفتوح ما قبلها، فلما كانت في حُكم المُتحركة، قُلبت إلى حرف ساكن يُناسب التاء، فلما كانت - والحالة هذه - كانت الواو الثانية قد أُبدلت إلى ياء، فاستحال تكرار الواو، وهذا الذي جعل الواو الأولى تصح في (قَوقَيتُ) و(ضَوضَيتُ)، أما (حاحيتُ) ونحوها، فإنّ التكرار لازمٌ؛ لوجوب قلب الألف الثانية ياءً، فحينئذ أُبدلت الياء الأولى ألفًا، فدلّ هذا على أن (حَاحَيتُ) من مُضعّف الياء، وليست من مُضعّف الواو[٣].

---

(١) المحتسب ١/ ١٧٢.

(٢) الأصل في (أَغْزَيتُ) (أَغْزَاتُ)، عادت الألف إلى أصلها فقيل: (أغزوتُ)، ثُم قُلبت الواو ياءً للثقل فقيل: (أَغْزَيْتُ).

(٣) يُنظر الأصول ٣/ ٣١٧، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٧٠.

الرابع: أنّ الألف أكثر مشابهة للياء من الواو؛ لتقاربها في المخرج، ألا ترى أنّ إبدال الألف من الياء أكثر من إبدالها من الواو؟[١].

الخامس: أنّ المازني – رحمه الله – وإن كان صاحب المذهب السابق إلا أنّه قوّى هذا القول[٢]، فدلّ على أنّه لا يرِدُ على هذا القول شيء يُضَعِفُه.

وأصحاب هذا القول الخليل[٣]، وسيبويه، وجميع البصريين[٤]، قال سيبويه: « وَكَذَلِكَ (حَاحَيْتُ) و(عَاعَيْتُ) و(هَاهَيْتُ). وَلَكِنَّهُمْ أَبْدَلُوا الأَلِفَ؛ لِشَبَهِها بِالياء، فَصارَتْ كَأَنَّها هِي. يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّها لَيْسَتْ (فَاعَلْتُ) قَوْلُهُم: (الحِيحَاءُ)، وَ(العِيعَاء)، كَما قالوا: (السِّرْهَاف)[٥] و(الفِرْشَاط)[٦] و(الحاحاةُ) و(الهاهاةُ) »[٧].

المذهب الثالث: أن (حَاحَيتُ) و(عَاعَيتُ) حكاية صوت، وعلى هذا فالألفات فيهنّ أصول، وليست مُنقلبة عن شيء، وحجة هذا المذهب « أَنَّ الأَصْلَ فِي جَمِيعِها الصَّوتُ الذي لا أَصْلَ لأَلِفاتِهِ »[٨].

---

(١) يُنظر الكتاب ٤/ ٣٩٣، والحجة ١/ ٨٤، والخصائص ١/ ١٢٤.

(٢) يُنظر المُنصف ٢/ ١٧٠.

(٣) يُنظر المصدر السابق.

(٤) إلّا المازني، يُنظر الأصول ٣/ ٣١٦، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٦٩.

(٥) سرهفتُ الغلام والجارية، إذا أحسنتُ غذاءهما، يُنظر الجمهرة ٢/ ١١٥١، والتاج ٢٣/ ٤٣٥.

(٦) الفرشاط: الواسع، وفرشط الرجل أي فَرّج ما بين رجليه، يُنظر الصحاح ٣/ ١٥٠، وشمس العلوم ٨/ ٥١٥٨.

(٧) الكتاب ٤/ ٣٩٣.

(٨) شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٧٠.

قلتُ: وهو قول جَيّد، إلاّ أنّ قلب الألف ياءً في اشتقاقاته يجيز أن نجعل الألف فيه مُنقلبة عن أصل.

وأخذ بهذا القول ابن السراج - في أحد قوليه -، ولم يمنعه الرضي[١]، قال ابن السراج: « وَالهَمْزَةُ قَدْ مَضَى ذِكْرُها فِي بَابِ الهَمْزِ، وَالأَلِفُ، فَلا تَكونُ أَبَدًا إِلا زَائِدَةً، أَوْ مُنْقَلِبةً مِنْ شَيء، إِلا أَنْ تَبْنِيَ مِنْ صَوْتٍ أَو حَرْفٍ مَعْنى فِعْلٍ علَى مَذْهَبِ الحِكايةِ، أو لمعنىً سِوَى ذَلِكَ نَحو: (عَاعَيتُ) و(حَاحَيتُ) إِنَّما هُوَ صَوْتٌ بُنيَ مِنهُ (فِعْلٌ)، وَكَذَلِكَ لَو أَكْثَرتَ مِنْ قَوْلِكَ: (لا) لَجَازَ أَنْ تَقُولَ: (لالَيْتُ)، تُرِيدُ: قُلتُ: (لاَ) »[٢].

وابن يعيش - فيما ذهب إليه - قد وافق رأي البصريين، ولعله يرتضي القول بأن الألف أصليةٌ وليست مُنقلبة عن شيء. يدلّ على ذلك عدم تضعيف هذا القول أو الحكم عليه[٣].

أما الثمانيني فإنه لم يتناول هذه المسألة في هذا الكتاب .

---

(١) يُنظر المصدر السابق.

(٢) الأصول ٣/ ٣١١.

(٣) يُنظر شرح التصريف / ١٢٦.

*** (لَبَّيْك) بين الإفراد والتثنية:**

وأمّا (لَبّيْك) فمن عويص ما وقفت عليه في هذا الكتاب، وحسبك بذلك دليلًا أنّ ابن جِنّي - رحمه الله - قد جعل هذه المسألة من أدَق مسائل التصريف[(١)].

وقد تناول الأقدمون هذه المسألة في كُتبهم، وهم وإن كانوا قد عرضوا للخلاف المشهور فيها، إلّا أنّهم لم يبسطوا القول فيها.

وليس للفقير إلى الله فضل، إلا جمع لما تفَرق، وتفصيلٌ لمجمل، وشرحٌ لمُشكِل.

فأقول مستعينًا بالله:

*** اختلف العلماء - رحمهم الله - في (لبيك) إلى مذهبين:**

الأول: أنّها مُثنّى[(٢)]، واحدها (لَبٍّ) كـ(أمْسِ)[(٣)]، فلما ثُنِّيت جِيء بالياء، وحُذفت النون؛ لأنها مُضافةٌ منصوبةٌ دائما[(٤)] على المصدرية، لفعل محذوف من

---

(١) يُنظر سر الصناعة ٢/ ٧٤٨.

(٢) يُنظر الأصول ٢/ ٢٥٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥١، وسر الصناعة ١/ ٢٣٤، والمفصل / ١٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣٢، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٣٢٩، وشرح ابن عقيل ٣/ ٥٤.

(٣) يُنظر الكتاب ١/ ٣٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٤، والارتشاف ٣/ ١٣٦٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٠١.

(٤) يُنظر سر الصناعة ٢/ ٧٤٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٠٠، وجامع الدروس العربية ٣/ ٢١٥، والموجز في قواعد اللغة العربية / ٢٢٧.

وزعم الأعلم الشنتمري أنّ النون حُذفت لشبه الإضافة، والكاف في (لَبَّيْك) ليست ضميرًا وإنما هي للخطاب كالتي في (ذلك)، يُنظر تحصيل عين الذهب/ ٢٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٠٠، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٣، وردّ عليه ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ١٢١ بثلاث علل:

=

معناه[١]، « فَإِذا قالَ العَبْدُ لِرَبِّهَ: (لَبَّيْك)، فمعْناهُ: مُلازَمَةً لِطاعَتِك، وَمُحافَظَةً عَلَى أَمرِك »[٢].

و(لَبّيْك) على هذا بزِنة (فَعْلَيْك)[٣]، واستدل أصحاب هذا القول بورود مفرده عن العرب، فقيل: (لَبٍّ)، وهو اسمٌ مَبنيٌ على الكسر لعدم تَمَكُّنِه[٤]، قلتُ: وليس في قولهم: (لَبٍّ) دليلٌ على أنه مُفْرَدُ (لَبَّيْك)، يدُل على هذا اختلافهم فيه، فقيل: هو مصدر بمعنى (إجابةً لك)[٥]، وقيل: اسم فعل بمعنى (أجيب)، وهو قول ابن جني[٦]، وابن مالك[٧]، ورَدّه أبو حيان، قال: « وَزَعْمُ ابْنِ مالِكٍ أَنَّهُ اسْمُ فِعْلٍ فاسِد، لإضافَتِهِ فِي قَوْلِهِ[٨]:

=

الأولى: إنّها أضيفت إلى ضمير الغيبة كقولهم (لَبَّيْه) وإلى الظاهر كـ(لَبَّي زيد) فلزم أن تكون ضميرًا لقيام الاسم مقامها؛ لأنّ الاسم لا يقوم مقامه إلا مثله.

والثانية: أنّ النون حُذفت لأجل الإضافة، ألا ترى أنّهم لم يحذفوها في (ذانك وتانك)؟

والثالثة: أنّ (لَبَّيْك) اسم لا يشبه الحرف، والكاف الحرفية لا تلحق إلا الأسماء التي تشبه الحروف. ويُنظر في هذا أيضًا شرح التصريح ١/ ٦٩٦.

(١) يُنظر الكتاب ١/ ٣٥٣، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٦٥، والارتشاف ٣/ ١٣٦٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٠٠، وشرح ابن عقيل ٣/ ٥٤، وحاشية الصبان ٢/ ٣٧٨، والتاج ٤/ ١٨٤.

(٢) المقتضب ٣/ ٢٢٥.

(٣) يُنظر سر الصناعة ٢/ ٧٤٨، وشرح التصريف لابن يعيش / ٢٤٨.

(٤) يُنظر الجمل / ١٥٤، والارتشاف ٣/ ١٣٦٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٠١، واللسان ٤٤/ ٣٩٨٠.

(٥) يُنظر الارتشاف ٣/ ١٣٦٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٠١.

(٦) يُنظر الخصائص ٣/ ٤٠.

(٧) يُنظر توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٠١.

(٨) البيت لتميم بن مقبل، وهو في ديوانه / ٩٣، ناقصًا هكذا:

.....ـه إذ هَدَرَتْ لَهُم شَقائِقُ أَقوامٍ فَأَسْكَتها هَدْرِي

دَعَوْنِي فَيَا لَبَّيْ إِذْ هَدَرَتْ لهمْ[١] »[٢].

وذهب أصحاب هذا القول إلى أن (لبَيْك) اسم غير مُتصرف، فقولنا: (لَبَّى) و(يُلَبِي) و(التلبية)، مأْخوذة من (لَبَّيْك) وليست مُتصَرِفة منها، ومعنى (لَبّى) على هذا القول: (حكايةُ التلبية)، أي قال: (لَبَّيْك)، كما أنّ (بَسْمَلَ)، و(حَوْقَلَ)، و(حَمْدَلَ)، قال: (بسم الله)، (والحمد لله)، (ولا حول ولا قوة إلا بالله)[٣].

ويرى الباحث: أنّ ثَمة اضطرابًا في هذا القول، من حيث أنّ أصحابه يزعمون أنّ (لَبى ويُلَبِي) مأخوذة من (لَبَّيْك)، وليست مُتَصَرّفة منها، وفي الوقت نفسه يزعمون أنّ (لَبّيْك) مُثنى (لَبٍّ)، فكيف يتأتّى ذلك؟ هل قولنا (لَبّى) مأخوذة من المُثنى (لَبَّيْك)؟ أم من المُفرَد (لَبٍّ)؟ ومعلومٌ أن المُفرد هو الأصل، والمُثَنى فَرعٌ عنه، وممّا يُضَعِّف هذا القول أنّا لا نعلمُ اسمًا مُفردًا مَبْنِيًا، والمثنى منه مُعرب، ألا ترى أنّ أصحاب هذا القول يزعمون أنّ (لَبٍّ) اسمٌ مُفْردٌ كـ(أمسِ)؟[٤]، فإنْ قيل: إنّ (هذان)، و(هاتان)، و(اللذان)، و(اللتان)، أسماء مُعْرَبة جاز تثنيتها، مع أنّ المفردات منها مبنيَّة! فالجواب عن هذا: أنّا لا نُسَلِم لكم بهذا، بل هي - وإن جاءت على صورة المُثنّى - إلا أنّها مَبنِيّة على القول الذي نرتضيه، ألا ترى أنّ ابن

(١) والبيت من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٤، ومغني اللبيب ٦/ ٢١٣، والخزانة ٢/ ٩٣.

(٢) الارتشاف ٣/ ١٣٦٤.

(٣) يُنظر المقتضب ٣/ ٢٢٦، والحجة ٤/ ٤١٨، والإنصاف / ٢٤٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٣٠، وشرح التصريف لابن يعيش / ٢٤٧.

(٤) يُنظر الارتشاف ٣/ ١٣٦٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٠١، وهمع الهوامع ٢/ ٨٥.

جِنّي - وهو من أصحاب هـذا المـذهب - لا يـرى أنّ الألـف واليـاء في (هـذان) و(هاتان) و(هاذين) و(هاتين) و(اللذان) و(اللتان) و(اللذين) و(اللتـين) علامـة إعراب؟[١]، ولو سَلَّمنا بأنّ ما زعمتم من إعراب هذه الأسماء، فإنّ هذا من الـشاذ الذي لا يُقاس عليه[٢].وأخذ بهذا القول الخليل[٣]، وسيبويه، والجمهـور[٤]، قـال سيبويه: « وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ (لَبّيْكَ) اسْمٌ واحِـدٌ، وَلَكِنَّـهُ جـاءَ عَـلَى هَـذا اللفَـظِ فِي الإِضَافَة، كَقَوْلِكَ: (عَلَيْك).

وَزَعَمَ الخَلِيلُ أَنَّها تَثْنِيَةٌ بِمَنْزِلَةِ (حَوَالَيك)؛ لأَنَّا سَـمِعْناهُمْ يَقُولُـونَ: (حَنـانٌ). وَبَعْضُ العَرَبِ يَقُولُ: (لَبٍّ)، فَيُجْرِيـهِ مُجْرَى (أَمْـسِ) وَ(غـاقِ)، وَلَكِـنَّ مَوْضِـعَهُ نَصْب. وَ(حَوَالَيْكَ) بِمَنْزِلَةِ (حَنَانَيْك).

وَلَسْتَ تَحْتاجُ فِي هَذا البابِ إِلَى أَنْ تُفْرِد؛ لأَنَّكَ إِذا أَظْهَرْتَ الاسْمَ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ (عَلَيْكَ) وَ(إِلَيْك)؛ لأَنَّكَ لا تَقُولُ: (لَبَّي زَيْدٍ) وَ(سَعْدَي زَيْد) »[٥].

---

(١) يُنظر سر الصناعة ٢/ ٧١٧.

(٢) يُنظر ضياء السالك ١/ ٦٣.

(٣) نسبه إليه سيبويه في الكتاب ١/ ٣٥١، وفي الجمل / ١٥٣ »لأَنَّهُمْ شَبَّهُوا ذَلِكَ بِـ(اللبَب)، فـإِذا اجْتَمَـعَ فِي الكَلِمَـةِ حَرْفـانِ غَـيَّرُوا الحَـرْفَ الأَخِـير، كَـما قـالَ اللهُ جَـلَّ وَعَـزَّ: ﴿ **وقـد خـاب مـن دسـاها** ﴾ [الشمس:١٠]، وَالأَصْلُ (دَسَّسَها) » وظاهر النص أنه يوافق قول يونس في أن الياء بـدل مـن البـاء في (لَبّيْك) وليست ياء التثنية، ولعل ما ورد في ثنايا نصّ الجمل من أنّ معنـى (لَبّيْـك) »إِنَّـما يُرِيـدُونَ قُرْبًـا وَدُنُوًا عَلَى مَعْنَى: إِلْبابٌ بَعْدَ إِلْبابٍ، أَيْ: قُرْبٌ بَعْدَ قُرْب، فَجَعَلُوا بَدَلَهُ (لَبَّيْك) » أراد به التثنية المعنوية.

(٤) يُنظر الارتشاف ٣/ ١٣٦٤، وهمع الهوامع ٢/ ٨٤.

(٥) الكتاب ١/ ٣٥١.

المذهب الثاني: أنّها اسمٌ مُفرد، وأصلها (لَبَّى)، قُلبت الألف ياءً عند الإضافة، فصارت (لَبَّيْك)، كما قُلبت ألفُ (لدى) و(على) عند الإضافة، فصارت (لديك) و(عليك)[١]، والذي سَوَّغ هذا الشبه أنّ (لَبَّيْك) لا تكون إلا مُضافةً منصوبة، كما أنّ (لدى) ملازمة للنصب والإضافة[٢]، وقد رَدّ سيبويه ومن وافقه هذا القول، وزعموا أنّ الياء في (لَبّيْك) ليست كالياء في (لديك) و(عليك)، واستدلّوا على ذلك بأنّ ألف (لدى) و(على) تُقلب ياءً عند الإضافة إلى المُضمر دون المظهر، وأمّا (لَبَّيْك) فإنّ الياء تبقى ولا تُقلب عند الإضافة للمُضمر والمُظْهر - على حدّ سواء -[٣]، ألا ترى أنّك تقول: (لدى زيد) بالألف و(لديك) بالياء؟ وتقول: (لَبّيْ زيد ولَبَّيْك) بالياء ليس غير؟ ومنه قول الشاعر[٤]:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرَا ... فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَر[٥]

---

(١) يُنظر المصدر السابق ١/ ٣٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٤، والارتشاف ٣/ ١٣٦٤.

(٢) يُنظر سر الصناعة ٢/ ٧٤٦.

(٣) يُنظر الكتاب ١/ ٣٥١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٢٥١، وسر الصناعة ٢/ ٧٤٧، وشرح التصريف لابن يعيش / ٢٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٢٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٠٢.

(٤) لم أعثر على قائله، ونُسب لأعرابي من بني أسد في شرح التصريح ١/ ٦٩٧.

(٥) والبيت في الجمل / ١٥٤، والكتاب ١/ ٣٥٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥١، والجليس الصالح ٢/ ٣٣٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ١٢٤٧، والمحكم ٨/ ٦٠٨، وأساس البلاغة ٢/ ١٥٨، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣٢، واللسان ٤٤/ ٣٩٨٠، ومغني اللبيب ٦/ ٢١٤، وهمع الهوامع ٢/ ٨٤، والخزانة ٢/ ٩٢.

فهذا دليلٌ على أنّ الياء في (لَبَّيْك) للتثنية، فكما أنّ ياء التثنية تبقى ياء في الإضافة إلى المُضمر والمظهر، من نحو قولنا: (كِتَابَيْكَ وكِتَابَيْ زَيْد)، فكذلك الياء في (لَبَّيْك)، تبقى ياءً في الإضافة إلى المُضمر والمُظهر، والجواب عن هذا من وجهين:

أولهما: أنّ بقاء الياء في (لَبّي) عند الإضافة للمُظهر من نحو قولنا:

فلَبَّيْ يَدَيْ مِسوَر

يمكن اعتباره من إجراء الوصل مجرى الوقف[١]، وذلك أن « الوَقْفَ مِنْ مَواضِع التَّغْيير؟ وَهُوَ أَيْضًا فِي الوَصْلِ مَحْكِيٌّ عَنْ حالِهِ فِي الوِقْف »[٢] فكما يجوز إبدال الألف ياءً في الوقف، من نحو قولنا: (هذه أَفْعَيْ)[٣]، فكذلك يجوز في حال الوصل – على ما بَيَّنّا – فإن قيل: أنّ المضاف والمضاف إليه كالجزء الواحد، فكيف يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه؟ فالجواب عنه: أن مثل هذا قد جاء من نحو قول الشاعر[٤]:

يَا ليْتَها قَدْ خَرَجَتْ مِنْ فُمِّه
حتى يعُودَ المُلْك في أُصْطَمِّه [٥]

أي من فَمِه .

---

(١) يُنظر المحتسب ١/ ٧٨.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٢.

(٣) يُنظر المصدر السابق ٢/ ٢٣.

(٤) نسب للعجاج وهو في ديوانه ٢/ ٣٢٧، وقيل لجرير يُنظر اللسان ٣٠/ ٢٦٧٢، والمزهر ١/ ٢٥٣، وقيل لمحمد بن ذُؤيب العُماني الفُقيمي يُنظر اللسان ٣٨/ ٣٤٧١، والتاج ٣٣/ ١٣ و٣٣/ ٢٢١.

(٥) البيت في إصلاح المنطق ١/ ٨٤، والتهذيب ١٥/ ٥٧٤، والمحتسب ١/ ٧٩، وسر الصناعة ٢/ ٤١٥، والوساطة بين المتنبي وخصومه ٢/ ٣٣٨، والتمام في تفسير أشعار هذيل / ٢١٩، والصحاح ٥/ ١٩٤٩، ومقاييس اللغة ٤/ ٤٣٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة / ٣٣٩، والمحكم ٤/ ٤٣٢، والممتع / ٢٥٩، وتصحيح التصحيف / ٤٠٨، والمزهر ١/ ٢٥٣.

وثَقَّل الميم على حد (يا خالدّ)، ثم نوى الإضافة فجاء بالهاء، فأجرى الوصل مجرى الوقف، فقال: (فُمِّه)[١]، وممّا يدل على قوة هذا الوجه وصحته: أن لا أحد من أصحاب المُذهب الأول يُنكرونه، بل إنَّك تجد بعضهم يُصَرِّح بجواز الاستدلال بهذا الوجه على صحة المذهب الثاني[٢].

وثانيهما: أنّه يمكن القول أنّ (لَبَّيْك) لا يُضاف إلى الظاهر، وما ورد من هذا، من الشاذ الذي لا يُقاس عليه، فابن مالك[٣]، وابن هشام[٤]، وبعض المتأخرين[٥] وإن كانوا يوافقون سيبويه في أنّ الياء في (لَبَّيْك) للتثنية، إلا أنّهم لا يجيزون إضافة (لَبَيْك) إلى المُظهر، ويجعلون ما ورد من ذلك من الشاذ، وعلى هذا تَسْقط حُجة سيبويه ومن وافقه، القائلة بأنّ عدم انقلاب الياء ألفًا في (لَبَّيْ) - عند الإضافة - دليلٌ على أنّها ليست كالياء في (لديك) و(عليك). وعلى هذا القول يكون (لَبَّيك) مُشْتَقٌّ من المصدر وهو التلبية، والفعل منه (لَبّى)، والقول بهذا أولى من القول أنّ (لَبّى) كـ(حَوْقَلَ)، و(حَمْدَلَ)، ففيه تكَلُّف وتأويلٌ بعيد، والحملُ على الظاهر أولى من التأويل، وأخذ بهذا القول يونس[٦]، ووافقه العكبري - فيما ذهب إليه - قال:

---

(١) يُنظر المحتسب ١/ ٧٩.

(٢) ومنهم ابن جني، ونسبه إلى أبي علي، يُنظر المحتسب ١/ ٧٩ و ٢/ ٢٢.

(٣) يُنظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٠٠.

(٤) يُنظر أوضح المسالك ٣/ ١١٦.

(٥) الأشموني في شرح الألفية ٢/ ٣١٢، والغلاييني في جامع الدروس العربية ٣/ ٢١٥، ومحمد عيد في النحو المصفى / ٥٤٤.

(٦) يُنظر الكتاب ١/ ٣٥١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥١، وسر الصناعة ٢/ ٧٤٥، وشرح التصريف لابن يعيش / ٢٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٢٩، والارتشاف ٣/ ١٣٦٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٠١، وأوضح المسالك ٣/ ١٢٤، وهمع الهوامع ٢/ ٨١.

فَأَمَّا (لَبَّيْك) فَفِيهِ قَوْلانِ: أَحَدُهُما: هُوَ مِنْ هَذا البَاب، وَأَصْلُهُ مِنْ (أَلَبَّ) بِالمَكانِ إِذا أَقامَ بِه، وَالثَّانِي تَثْنِيَةُ (لَبّ)، وَالأَوَّلُ أَقْوَى »[١].

*** وقد تفاوتت أقوال العُلماء – رحمهم الله – في تحقيق قول يونس إلى طريقين:**

أولهما: أنّ الياء فيها بدلٌ من الباء، وأصل (لَبَّيكْ) (لَبَّبٌ)، بزِنة (فَعْلَلٍ)، أُبدلت الباء الثانية – التي في موضع اللام – ياءً؛ استثقالًا من توالي ثلاثة حروف من جنس واحد، فصارت (لَبَّيٌ) تحَرّكت الياء، وانفتح ما قبلها فصارت (لَبّى)، فلما أُضيفت إلى الكاف، قُلِبت الألف ياءً، فصارت (لَبَّيْك) بزِنة (فَعْلَلَك)، وإنما قيل أنّ وزنها (فَعْلَلَك) وليس (فَعَّلَك) كثرة (فَعْلَلٍ) في الكلام وقِلَّة (فَعَّلٍ)، وقال بهذا ابن جني[٢].

والآخر: أن الياء فيها زائدة وليست بدلًا من شيء، وأصل (لَبَّيْك) (لَبّا) كـ(جَرًا) قاله السيرافي[٣]، وقريب من هذا قول ابن مالك: « وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ (لَبَّيْكَ) مُفْرَد. وَأَنَّهُ فِي الأَصْلِ (لَبَّى) عَلَى (فَعْلَى) »[٤]، ويميل الباحث مع ابن جني[٥] في أنّ الياء في لبيك بدل من الباء في (لَبَّيْت)، أمّا وَزن (لَبَّيك) فالذي أراه أنّ وَزْنها (فَعَّلَك)، وليس (فَعْلَلَك) ولا (فَعْلَيْك)، وأُدَلِّل على ذلك من وجوه:

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣١٣.

(٢) يُنظر سر الصناعة ٢/ ٧٤٥.

(٣) يُنظر شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥١.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٩٣١.

(٥) هذا على سبيل التحقيق لقول يونس، وإلا فابن جني – كما بَيّنا – يأخذ بقول سيبويه والجمهور.

الأول: أنّ يونس ومن وافقه يرون أن (لَبَّيْك) أصْلها من (لَبَّ) أو (أَلَبّ) بالمكان[١]، وليس على سبيل الحكاية كـ(حَوْقَلَ)، و(حَمْدَلَ)، و(بَسْمَلَ)، وقولنا (لَبّى) على هذا كـ(زَكَّى) بزِنة (فَعَّلَ)، ألا ترى أنّ مصدر (لَبَّى) التلْبِيَة؟ كما أنّ مصدر (زَكَّى) التزكية؟ وذلك أن (فَعَّلَ) مُعتل اللام، مصدره يكون على (تَفْعِلَة)، فلما كان – والحالة هذه – كان القول بأنّ (لَبَّيْك) بزِنة (فَعَّلَك) أولى من القول أنّ وزنها (فَعْلَلَك)؛ لأنّ حَمْل المصدر وما تصرّف منه على بناء واحد أولى من حَمله على أبنِيَة مُختلفة.

والثاني: أنّ سقوط الباء في التلبية مَصدرًا لِـ(لَبَّى) دليلٌ على أنّها من مُضعَّف العين، وهي زائدة.

والثالث: أنّ القول بأنّ (لَبّى) بزِنة (فَعْلى) يلزم منه أن تكون الألف زائدةً في موضع ، أصليةً في موضع آخر، وهذا مُحال، ألا ترى أنّه لا خلاف في أنّ الألف من الفعل الماضي (لَبّى) هي لام الكلمة؟

وخلاصة القول الراجح في كل ما سبق: أنّ (لَبَّيْك) بزِنة (فَعَّلَك) وليست بزِنة (فَعْلَلَك) ولا (فَعْلَيك)، و(لَبى) و(يلُبي) أصلهما المصدر، وهو التلبية وليست مثل (حَوْقَلَ)، و(حَمْدَلَ)، و(بَسْمَلَ)، وابن يعيش – فيما ذهب إليه – قد وافق قول الجمهور[٢]، وفي تحقيقه لقول يونس[٣] قد أخذ بقول ابن جني، أما الثمانيني فإنّه لم يتناول هذه المسألة في هذا الكتاب.

---

(١) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٦٥.

(٢) يُنظر شرح التصريف / ٢٤٧.

(٣) يُنظر المصدر السابق.

*** القول في لام حيوان:**

و(حيوان) مصدر بمعنى الحياة[١]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْأَخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾[٢]، وعينُ (حيوان) ليست مُنقلبة عن شيء، بل هي أصل عند الجميع.

*** واختلفوا في لامها إلى مذهبين:**

المذهب الأول: أنّ واو (حَيَوَان) أصلٌ، وليست مُنْقَلِبة عن شيء، وحُجّتهم في هذا: أنّها مصدر لا فعل له، وهو نظير (فاظ الميّتُ يَفِيظُ فَيْظًا وفَوْظًا)، و(جَبَيْتُ الخراج جِبَايَةً وجِبَاوَةً)، فكما أن (فَوْظ) و(جِبَاوَة) لا أفعال لها، فكذا (حَيَوَان)، فاستعملوا الفعل من اليائي دون الواوي[٣]، وإنما استُغني بالفعل اليائي عن الواوي في مثل (جَبَيتُ) و(يَفِيظ) عن (جَبَوتُ) و(يفوظ)؛ كراهة أن يكثر في كلامهم ما يُستَثْقل[٤]، وجاءت هذه المصادر تنبيهًا على أصلها الذي لم يُستعمل[٥].

كما أنّه لا موجب لقلب الواو ياءً[٦]، وليس في (حَيِيْتُ) دليل على أنّها من

---

(١) يُنظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٨، ومعاني القرآن للنحاس ٥/ ٢٣٦، والحجة ٤/ ١٣٠، وتفسير ابن عطية ٦/ ٦٥٩.

(٢) [العنكبوت:٦٤].

(٣) يُنظر المقتضب ١/ ٣٢٢، والمنصف ٢/ ٢٨٥، وسر الصناعة ٢/ ٥٩٠، والمحكم ٣/ ٣٩٧، وشرح التصريف لابن يعيش / ٢٦٤، والممتع / ٣٦٠.

(٤) يُنظر الأصول ٣/ ٣٨٦.

(٥) يُنظر المقتضب ١/ ٣٢٢.

(٦) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤١٨.

الياء، ألا ترى أن (شَقِيْتُ) من الواو؟ وإنما قُلبت للكسرة قبلها[١]، وقد رُدت هذه الحجة من وجوه:

الأول: أنّ قياس (فاظ الميّتُ يَفِيظُ فَيْظًا وفَوْظًا)، و(جَبَيْتُ الخراج جِبايةً وجِباوةً) على (حَييتُ وحَيَوَان) قياس خاطئ؛ وذلك أن (فَاظَ) من الفعل المعتل العين، وأمّا (حَيى) و(حَيَوَان) فهو من اللفيف - مما عينه ولامه حرفا علة - فكيف يقاس هذا على ذاك؟

الثاني: أن ما عينه حرف علة موجود في الكلام، كـ(فَاظَ الميّت) و(جَبَيتُ الخَرَاج)، وما عينه ياء ولامه واو غير موجود في الكلام، فكيف يُقاس المعدوم على الموجود؟[٢]

واستدلوا بقولهم: (حَيْوَة) علمًا لرجل، فظهور الواو في (حَيْوَة) دليل على أنها أصل[٣]، ويردّه أنّ أصله (حَيْيَة) ثم قلبت فيه الياء واوًا؛ لاستكراههم التضعيف، وللفرق بينها وبين (حية) - اسم جنس -[٤]، كما أنّ (حَيْوَة) علم، والأعلام يُتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، نحو: (مَوْرَقٍ)، و(مَوْهَبٍ)، و(مَوْظَبٍ)، و(مَعْدِ كَرِب)[٥].

---

(١) يُنظر شرح الشافية للرضي ٣/ ٧٣، والدر المصون ٩/ ٢٧، وتفسير الألوسي ٢١/ ١٣.

(٢) يُنظر الحجة ٤/ ١٣٤، وسر الصناعة ٢/ ٥٩٠، والمحكم ٧/ ٧٤، والممتع / ٣٦٠.

(٣) يُنظر الأصول ٣/ ٣٨٥.

(٤) يُنظر الخصائص ٣/ ١٩، وسر الصناعة ٢/ ٥٩٠، والمحكم ٣/ ٣٩٧، وشرح الشافية لركن الدين ٢/ ٧٢٤.

(٥) يُنظر سر الصناعة ١/ ١٥٤ و٢/ ٥٩٠، والمحكم ٧/ ٧٤.

وصاحب هذا القول المازني، قال: « وَكَانَ الخَليلُ يَقولُ: (حَيَوَان) قَلَبوا فِيهِ الياءَ وَاوًا؛ لِئَلا يَجْتَمِع ياءَانِ اسْتِثقالًا لِلحَرفَينِ مِنْ جِنسٍ وَاحِدٍ يِلتَقِيان، وَلا أَرَى هَذا شَيْئًا، وَلَكِنَّ هَذا كَقَوْلِهم: (فَاظَ – الميّتُ – يَفِيظُ فَيْظًا وفَوْظًا)؛ فَلَا يَشتَقّونَ مِنْ (فَوْظٍ) فِعلًا »[1].

المذهب الثاني: أنّ واو (حَيَوَان) مُنقلبة عن ياء، والأصل (حَيَيان) بِزِنَة (فَعَلان)، وإنما قُلبت تخفيفًا؛ لأنّهم يستكرهون توالي المثلين، فإذا كانوا قد قلبوا الياء ألفًا في (حَاحَيتُ وعَاعَيتُ) مع وجود فاصل، فقلبها هنا من باب أولى[2]، فإن قيل: فإن قلب الياء واوًا يؤدي إلى الثقل، ألا ترى أنَ الواو أثقل من الياء؟ قيل: أنّا لا ننكر أنّ الواو أثقل من الياء، ولكن تكرار الياء بدون فاصل أشدّ ثِقَلًا من قلب الياء واوًا، وقد عقد ابن جني بابًا لمثل هذا ونظائره، سمّاه باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف[3].

ولابن الأثير كلام نفيس في هذا، قال: « وَتَرَاهُم قَدْ خَالَفوا عَادَتَهُم وَعَدَلُوا عَنِ الأَخَفّ إِلَى الأَثْقَل؛ طَلَبًا لِبُعْدِ المَخارِج؛ حَيْثُ هُوَ أَسهَلُ عَلَى اللِّسان، وَهَرَبًا مِنْ تَقارُبِها؛ حَيْثُ هُوَ أَشَقُّ وَأَصْعَبُ عَلَى اللِسان. وَذَلِكَ نَحو: (الحَيَوَان)، أَلا تَرَى أَنَّ أَصْلَ هَذِهِ الكَلِمَة، بِإِجْمَاعٍ مِنْ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ (حَيَيَان)؟ لأَنَّها مِنْ مُضَاعَفِ الياء،

---

(١) المنصف ٢/ ٢٨٥.

(٢) يُنظر الكتاب ٤/ ٤٠٩، والأصول ٣/ ٣٨٥، والبغداديات / ٢٣٢، والخصائص ١/ ٢٥٦، والمحكم ٣/ ٣٩٧، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٧٣، وتداخل الأصول ١/ ٣٦٧.

(٣) يُنظر الخصائص ٣/ ١٨.

إلا أَنَّهُ لَمَّا ثَقُلَ عَلَيْهِم عَدَلوا بِهِ عَنِ الياءِ إِلى الواو، مَعَ عِلْمِهِم بِأَنَّ الواوَ أَثقَلُ مِنَ الياء، لَكِنَّهُ لَمَّا تَباعَدَ الحَرْفانِ ساغَ ذَلِك؛ لأَجْلِ الاسْتِخْفاف. فَلَمّا رَأَينا أَنَّ العَرَبَ - الذينَ هُمْ الأَصْلُ فِي هَذِهِ اللُّغَةِ - قَدْ نَقَضوا عادَتَهُم، وَرَفَضُوا سُنَّتَهُم فِي العُدُولِ عَنِ الأَثقَلِ إِلَى الأَخَفّ؛ طَلَبًا لِتَباعُدِ مَخارِج الحُروف، عَلِمنا أَنَّ ذَلِكَ أَهَمُّ عِنْدَهُم، وَأَكثَرُ تَقَدُّمًا فِي نُفُوسِهِم. وَكَفَى بِهَذا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ تَبَاعُدَ المَخارِجِ أَحْسَنُ تَأْلِيفًا مِنْ تَقارُبِها، فاعْرِفْ ذَلِك »[1].

وإنما لم يُتخلّص من المثلين بالإدغام فمن وجهين:

أحدهما: أن العين واللام مُتحركتان.

والآخر: أنّ الإدغام يُذهب صورة البناء، ألا ترى « أَنَّ مَعْنَى الاسْمِ إِذا دَلَّ عَلَى تَحَوُّلٍ وَاضْطِرابٍ حَرَّكُوا العَيْنَ فِي الصَّحِيح؟ نَحو: (الخفَقان)؛ لِيَكُونَ مُوَافِقًا لِمَدْلُولِهِ فِي التَّحَرُّك، وَصَحَّحُوا حَرْفَ العِلَّةِ فِي المُعْتَلِّ العَيْن، نَحو: (الجَوَلَان) وَ(السَّيَلَان)، إِجْرَاءً لَهُ مجْرى الصَّحِيح وَلا يَرِدُ (المَوَتَان)؛ لِحَمْلِهِمْ إِيَّاهُ عَلَى نَقِيضِهِ فِي الصِّحَة »[2]، وإنما قُلبت الياء الثانية دون الأولى؛ لأنّها طرف، والأطراف أولى بالتغيير[3]؛ ولأنه لو أُبْدِلَت الأولى دون الثانية لحُمل على الكثير، ولتوُهِّم أنه من باب (طَوَيتُ) و(شَوَيتُ)[4]، فإن قيل: فقد تحركت العين واللام فهلا قُلبتْ

---

(١) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور / ٤١.

(٢) شرح الشافية ركن الدين ٢/ ٧٢٣، ويُنظر الحجة ٤/ ١٣٣، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٨٦.

(٣) يُنظر الأصول ٣/ ٣٦٠، وشرح الشافية لركن الدين ٢/ ٧٢٣.

(٤) يُنظر شرح الشافية للرضي ٣/ ٧٣، وتداخل الأصول ١/ ٣٦٨.

إحداهما ألفًا؟ فالجواب عن هذا: أنّه لو قُلِبت الثانية ألفًا لحذفت؛ لاجتماعها مع الألف الزائدة، وأدى ذلك إلى الالتباس، وذهاب صيغة (الفَعَلَان)، وكذا لو قُلبت الأولى[١].

واستدل أصحاب هذا القول بأدلّة منها:

أولًا: أنّ القول بأن الواو أصلية، يؤدي إلى الحمل على بناء غير موجود، وذلك أنّه ليس في كلامهم مما عينه ياء ولامه واو، فلزم أن يُقال بأنّ الواو مُنقلبة[٢].

ثانيًا: أن الاشتقاق يشهدُ على أنّ أصل لامها ياء، ألا ترى أن الحيوان مُشتق من الحياة؟ ومعلومٌ أنّ الحياة لامها ياء[٣]، يدلّ على ذلك أن تثنية الحياة (حيَيَان)، والتثنية مما ترد الأشياء إلى أصولها[٤]. وأخذ بهذا القول الخليل[٥]، وسيبويه، والجمهور[٦].

قال سيبويه: « وَأَمَّا قَوْلُهُم: (حَيَوَان) فَإِنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ تَكُونَ الياءُ الأُولَى سَاكِنَة، وَلَمْ يَكُونوا لِيُلزِمُوهَا الحَرَكَةَ هَاهُنا، وَالأُخْرَى غَيرُ مُعتَلَّةٍ مِنْ مَوْضِعِها،

---

(١) يُنظر البغداديات / ٢٣٢.

(٢) يُنظر المصدر السابق / ٢٣٣، والخصائص ١/ ٢٥٦.

(٣) يُنظر المنصف ٢/ ٢٨٦، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٢ج٣/ ١٦٤.

(٤) يُنظر الصحاح ٦/ ٢٣٢٤، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١١٦، وتداخل الأصول ١/ ٣٦٨.

(٥) يُنظر المقتضب ١/ ٣٢٢، والأصول ٣/ ٣٨٥، والبغداديات / ٢٣٢، والحجة ٤/ ١٣٤، والمنصف ٢/ ٢٨٦، وسر الصناعة ١/ ١٥٤.

(٦) يُنظر سر الصناعة ١/ ١٥٤، والمحكم ٧/ ٧٤، وتداخل الأصول ١/ ٣٦٧.

فَأَبْدَلوا الواوَ، لِيَخْتَلِفَ الحَرْفان، كَما أَبْدَلُوها فِي (رَحَوِيّ)؛ حَيْثُ كَرِهُوا الياءات، فَصَارَت الأُولَى عَلَى الأَصْل، كَما صارَت اللامُ الأُولَى فِي (مُمِلّ) وَنَحْوِهِ عَلَى الأَصْل، حِيْنَ أُبْدِلَتِ الياءُ مِنْ آخِرِه »[١].

قلتُ: ويلزم أصحاب هذا القول ألا يَعدُّوا زيادة الألف والنون مانعة للإعلال في (الجَوَلَان) و(الثَوَران) ونحوهما؛ لأن القول بذلك يلزم منه أن تكون الواو في (الحَيَوَان) أصلية وليست منقلبة عن شيء، ألا ترى أن (الحَيَوَان) قد زيدت فيه الألف والنون كما زيدت في (الجَوَلَان) وشبهها؟ [٢].

وابن يعيش[٣] – فيما ذهب إليه – قد أخذ بالقول الذي أراه صوابًا فوافق قول الجمهور.

أما الثمانيني فإنه لم يعرض لهذه المسألة في هذا الكتاب.

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٠٩.

(٢) يُنظر إعلال ماهان وداران ص ٤٦ من هذه الرسالة.

(٣) ينظر شرح التصريف/ ٢٦٤.

المبحث الخامس

أدلة الصناعة عند ابن يعيش

*** أدلَّة الصناعة عند ابن يعيش:**

إنَّ المُطَّلِع على الأدِلَّة التي ساقها ابن يعيش في كتابه شرح التصريف عمومًا وترجيحاته خصوصًا يجدها لا تختلف كثيرًا عمّا ذكره الثمانيني، ولعَلَّ هذا يعود إلى أنّهما يشرحان كتابًا واحدًا، ومِمّا لا شَكّ فيه أن ابن يعيش قد استفاد من شرح الثمانيني، سواءً أكان ذلك مُباشرةً، أم من الشروح التي جاءت بعد الثمانيني، وكانت قد اعتمَدَت - بطريقة أو بأُخرى - عليه، ونحنُ - حين نذكرُ ذلك - لا نُنْكِرُ أن ابن يعيش، كان في مسائل الخِلاف أكْثرَ ترجيحًا من الثمانيني.

قلت وهذا راجعٌ إلى أمرين:

أولهما: أنّ شرح الثمانيني كان أول الشروح لتصريف ابن جِنِي، وشرح ابن يعيش كان آخر الشروح، فتوَافر لابن يعيش من الشروح ما لم يتوَافر للثمانيني.

وثانيهما: أنّ الثمانيني عاصر ابن جني - رحمهما الله - وفي تلك الفترة كان لا زال طور الترجيح في بداياته، وفي جميع الأحوال لم يكن مفهوم الترجيح قد ترَسَّخ، كما ترَسَّخَ في القرن السابع الهجري، ومع كُلِّ هذا وذاك فلا يُمكن أن تكون كثرة الترجيحات دليلًا على تمَيّز أحد العالِمَين على الآخر.

أمّا فيما يَخُصُّ الأدلّة التي ساقها ابن يعيش أثناء عرضه للمسائل الخلافية، فحسبي بذلك نماذج لِما ورد في المسائل التي تناولتها الدراسة .

*** أولاً: السماع:**

فأما الاستشهاد بالقرآن والقراءات :

فمن ذلك: أنّ ابن يعيش حينما تحدّث عن الخلاف في (أشياء)[١] ذكر أنّ سبب هذا الخلاف هو منع صرفها لعِلّة غير ظاهرة، قال: « وَأَمَّا (أَشْياء): فَظاهِرُ اللُّفْظِ يَقْضِي بِكَوْنِها جَمْعُ شَيء؛ لأَنَّ (فَعْلًا) إذا كانَ مُعْتَلَّ العَيْنِ يُجْمَعُ فِي القِلَّةِ عَلَى (أَفْعال)، نَحْو: (بَيتٍ) وَ(أَبْيات)، وَ(شَيْخٍ) وَ(أَشْياخ)، إِلاّ أَنَّهُم رَأَوْها غَيْرَ مَصْرُوفةٍ فِي حالِ التَّنْكِير، نَحْو قَوْلِهِ تَعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[٢] فَحِينَئِذٍ تَشَعَّبَتْ آراءُ الجَماعَةِ فِيها.

فَذَهَبَ الخَلِيلُ وَسِيبَوَيْه إِلَى أَنَّ الهَمْزَةَ لِلتَّأْنِيث، وَأَنَّ الكَلِمَةَ اسْمٌ مُفْرَدٌ يُرادُ بِهِ الجَمْع، نَحْو: القَصْباء[٣]، وَالحَلْفاء[٤]، وَالطَّرْفاء[٥]، فِي أَنَّها اسْمٌ لِلْجَمْع، وَلَيْسَ بِتَكْسِير. وَمِثْلُهُ (جَامِلُ) وَ(باقِرُ)، وَقَرَأَ بَعْضُهُم: ﴿إِنَّ ٱلْبَاقِرَ تشابهَ عَلَيْنا﴾[٦] »[٧].

وحينما وافق قول البصريين في أنّ (كلتا)[٨] مُفردة لفظًا مُثناةٌ معنى، استدَلّ

---

(١) يُنظر ص٢٣ من هذه الرسالة.

(٢) [المائدة:١٠١].

(٣) القَصْبَاءُ: هوَ القصبُ النَّابتُ الْكثير، يُنظر التهذيب ٨/ ٣٨١.

(٤) الحلفاء: شجر معروف، يُنظر شمس العلوم ٣/ ١٥٤٣.

(٥) الطرفاء: شجر معروف وهو أربعة أصناف منها الأثل، يُنظر التاج ٢٤/ ٧٢.

(٦) [البقرة:٧٠]، وقرأ بهذا عكرمة، ومحمد ذو الشامة الأموي، ويحيى بن وثاب، ويحيى بن يعمر، ويُنظر تفسير ابن أبي حاتم١/ ١٤٠، وإعراب القرآن للنحاس/ ٤٨، وتفسير الثعلبي ١/ ٢١٧، والهداية إلى بلوغ النهاية ١/ ٣٠٧، والبحر المحيط ١/ ٤١٩، واللباب في علوم الكتاب ٢/ ١٦٤، والدر المنثور للسيوطي ١/ ٤١٣.

(٧) شرح التصريف / ٣٧٦.

(٨) يُنظر الخلاف في هذه المسألة ص١٢٥ من هذه الرسالة.

على ذلك بعود الضمير عليها مُفْردًا، ولو كانت مُثنَّاةً لعاد الضمير بلفظ المُثنَّى « أَلا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ﴾[١] كَيْفَ عادَ الضَّمِيرُ مِنَ الخَبَرِ مُفْرَدًا؟ وَلَوْ كانَ مُثَنَّى لَفْظًا وَمَعْنى لَمْ يَجُزِ الإِخْبارُ عَنْهُ إِلاّ بِالتَّثْنِيَة، نَحْو (الزَّيْدانِ قاما) »[٢].

وأمّا الاستشهاد بالحديث:

فإنَّه لم يستدِلّ بشيء في المسائل التي تناولناها في هذه الرسالة، إلا أنّ كتابه شرح التصريف قد اشتمل على ثلاثة أحاديث[٣]، ومن ذلك: استدلاله على أنَّ أصل (عضة) (عضهة)، والمحذوف منها الهاء، وزعم أنّ هذا هو الأكثر، وفي هذا يقول: « وَمِثْلُهُ (العِضَة)، التِي هِيَ النَّمِيمَة، وَمِنْهُ الحَدِيثُ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ: (إِياكُمْ وَالعِضَة، أَتَدْرُونَ ما العِضَة؟ هِيَ النَّمِيمَة)[٤]، وَأَصْلُها أَيْضًا: (عِضْهَةٌ) (فِعْلَة)، مِنْ (العِضَة)، وَهْوَ (البَهْت)، وَتُجْمَعُ عَلَى: (عِضِين) »[٥].

وأمّا استدلاله بكلام العرب:

فإنّه حينما تحَدَّث عن الخلاف في همز (عيائل) وشبهها[٦]، استدَل على صِحَّة

---

(١) [الكهف:٣٣].

(٢) شرح التصريف / ٣٠١.

(٣) ذكر ذلك مُحَقِّقُ كتاب الثمانيني، يُنظر شرح التصريف / ١٧٠.

(٤) والحديث في جامع معمر بن راشد ١١/ ١١٦، ومعجم الطبراني ٩/ ٩٨، وشعب الإيمان ٦/ ٤٤١، وشرح السنة للبغوي ١٣/ ١٥٤، وضعيف الجامع الصغير وزيادته / ٣٢٤.

(٥) شرح التصريف / ٤٢١.

(٦) يُنظر الخلاف في هذه المسألة ص٣٣ من هذه الرسالة.

قول الجمهور بما حكاه المازني عن الأصمعي، قال: « قالَ أَبُو عُثْمان: (سَأَلْتُ الأَصْمَعِيَّ عَنْ (عَيِّلٍ) كَيْفَ تُكسِّرُهُ العَرَب؟ فَقالَ: (عَيائِل)، يَهْمِزُونَ كَما يَهْمِزُونَ فِي الواوَيْن). وَهَذا نَصٌّ فِي مَحَلِّ النِّزاعِ لِلْخَلِيلِ وَسِيْبَوَيْه »[(١)].

*** ثانيًا: القياس:**

ومن ذلك: أنّه عندما ذكر الخلاف في زيادة الهاء في (أُمَّهات)[(٢)]، استَدل على صِحَة قول الجمهور بالسماع والقياس، فقال في ذلك: « وَالتَّرْجِيحُ مَعَنا مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ وَالقِياس: أَمَّا النَّقْل: فَإِنَّ (الأُمُومَةَ) قَدْ حَكاها ثَعْلَب، وَحَسْبُكَ بِهِ ثِقَة. وَ(تَأَمَّهتُ) إِنَّما حَكاها صاحِبُ كِتابِ العَيْنِ لا غَيْر. وَفِي كِتابِ العَيْنِ مِنَ الاضْطِرابِ وَالتَّصْرِيفِ الفاسِدِ ما لا يُدْفَع.

وَأَمَّا القِياسُ: فَإِنَّ اعْتِقادَ زِيادَةُ الهاءِ فِي (أُمَّهاتٍ) أَوْلَى مِنَ اعْتِقادِ حَذْفِها مِنْ (أُمَّات) »[(٣)].

*** ثالثًا: العلّة:**

علَّة أولى: واستدلَّ بهذه العِلّة على أنّ (دَمًا)[(٤)] أصلها (دَمْي) - بسكون العين - وذكر أنّ السكون أَخَفُّ من الحركة، والحمل على الأخف أولى، قال: « وَأَمَّا (دَمٌ)

---

(١) شرح التصريف / ٤٨٨.

(٢) يُنظر الخلاف في هذه المسألة ص١٠٥ من هذه الرسالة.

(٣) شرح التصريف / ٢٠٣.

(٤) يُنظر الخلاف في هذه المسألة ص١٥٤ من هذه الرسالة.

فَأَصْلُهُ (دَمْيٌ) كَـ(فَلْسٍ) وَ(كَعْبٍ)، لِجَمْعِهِم إِيَّاهُ فِي الكَثْرَةِ عَـلَى (دِمـاءٍ) وَ(دُمِـيٍّ)، عَلَى حَـدِّ: (ظَبْـيٍ) وَ(ظِبـاءٍ) وَ(ظُبِـيّ)، وَ(دَلْـوٍ) وَ(دِلاءٍ) وَ(دُلِيّ)؛ وَلأَنَّ (فَعْـلًا) - بِسُكُونِ العَيْنِ - أَخَفُّ مِنْ (فَعْل)، فَكانَ حَمْلُهُ عَلَى الأَخَفِّ أَوْلَى »[1].

عِلَّة تعويض: ومن ذلك: أنّه عنـدما تحـدَّث عـن إبـدال الهـاء همـزةً في نحـو (شاء)[2] و(ماء)، ذكر أنّهـا أبـدلت تَعويـضًا مـن إبـدال الهمـزة إلى هـاء، في نحـو (هِيّاك)، وفي ذلك يقول: « وَإِنَّما أَبْدَلُوا الهَمْزَةَ مِنَ الهاءِ فِي هَـذِهِ المَواضِـع - أَعْنِـي: (أَهْلًا) وَ(ماءً) وَ(شاءً) - تَعْوِيضًا، وَمُقاصَّةً مِنْ كَثْرَةِ دُخُولِ الهاءِ عَلَيْهـا فِي ﴿ هِيَّاكَ نَعْبُدُ وَهِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[3] »[4].

واستدل بما استدل به الثمانيني: في أنّ السين إنّما جيء بها في (أَسْطاع)[5] تعويـضًا مـن ذهـاب حركـة العـين، قـال: « وَمِثْلُـهُ (أَهْـراقَ)، يُقـالُ: (أَهْـراقَ) وَ(هَرَاق)، فَمَنْ قالَ: (هَراقَ) فَإِنَّ الهاءَ عِنْدَهُ بَدَلٌ مِنَ الهَمْزَةِ فِي (أَراق)، وَمَنْ قـالَ: (أَهْرَاقَ) فَجَمَعَ بَيْنَ الهَمْزَةِ وَالهَاء، فَالهاءُ زائِدَةٌ لِلْعِوَضِ مِـنْ ذَهـابِ حَرَكَـةِ العَـيْن، عَلَى حَدِّ زِيادَةِ السِّينِ فِي (أَسْطاع)، وَالقَوْلُ بِذَلِكَ يُفْسِدُ قَوْلَ مَنْ قالَ: إِنَّ الأَصْلَ فِي (أَسْطاعَ) (اسْتَطاع)، وَأَنَّ التَّاءَ حُذِفَتْ تَخْفِيفًا، وَفُتِحَتْ هَمْزَةُ الوَصْلِ وَقُطِعَتْ وَهُوَ قَوْلُ الفَرَّاء »[6].

---

(١) شرح التصريف / ٤١٣.

(٢) يُنظر أصل (شاة) و(شاء)، وأقوال العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة ص٣٧ من هذه الرسالة.

(٣)[الفاتحة:٥].

(٤) شرح التصريف / ٢٨٢.

(٥) يُنظر آراء العُلماء - رحمهم الله - في سين (أَسْطاع) ص١١٥ من هذه الرسالة.

(٦) شرح التصريف / ٢٠٨.

علَّة تشبيه: ذَكرَ هذه العِلَّة اسْتِدلالًا على صِحَّة مذهب الجمهور في همز (نيائف)[١] وشبهها، وذلك أنّه لمّا شابهت الياء الواو، حُمِلت عليها فتُبْدَل الياء الثانية في (نيائف) همزة، كما أبدلت الواو الثانية في (أوائل) همزة، وفي ذلك يقول: « فَإِنِ اكْتَنَفَها ياءانِ أَوْ ياءٌ وَواو، فَإِنَّ الخَلِيلَ وَسِيْبَوَيْه يَهْمِزانِ فِيْهِما، وَيُجْرِيانِهِما مجْرَى الواوَيْن؛ لِمُشابَهَةِ الياءِ الواو »[٢].

علة استثقال: واسْتَدَل بذلك، على تقديم لام (أشياء)[٣] على فائها، وذكر أنّ ذلك لتقارب الهمزتين، قال: « فَـ(أَشْياءُ) فِي الأَصْلِ (شَيْئاء)، وَزْنُهُ (فَعْلاءُ)، مَقْلُوبَةٌ إِلَى (لَفْعاء). كَأَنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ اسْتِثْقالًا لِتَقارُبِ الهَمْزَتَيْن »[٤].

علة فرق: ويرى ابنُ يعيش أنَّ (شاء)[٥]، اسم جنس جمعي، وأنّ التاء في (شاة) إنّما هي للفرق بين الواحد والجمع، قال: « فَإِنْ قِيلَ: فَهَلا حِينَ أَعَدْتُمُ اللامَ المَحْذُوفَة، وَحَذَفْتُم تاءَ التَّأْنِيث، لِلْفَرْقِ بَيْنَ الواحِدِ وَالجَمْع، أَعَدْتُم العَيْنَ إِلَى سُكُونِها وَصَحَّحْتُمُوها، فَقُلْتُم: (شَوْهٌ) كَـ(حَوْضٍ) وَ(رَوْضٍ)! قِيلَ: لَمّا تَحَرَّكَتِ العَيْن؛ لِمُجاوَرَةِ تاءِ التَّأْنِيثِ عِنْدَ حَذْفِ اللام، وَاسْتَمَرَّ ذَلِك، لَزِمَ حَتَّى صارَتِ الكَلِمَةُ كَأَنَّها مَصُوغَةً عَلَى هَذِهِ البِنْيَة، وَصارَ رَدُّ اللامِ فِي الجَمْعِ كالعارِضِ الذِي لا يُعْتَدُّ بِه، فَثَبَتَتِ الحَرَكَةُ فِي العَيْن، وَلَزِمَ قَلْبُها أَلِفًا بَعْدَ رَدِّ اللام، كَما لَزِمَ الحَذْفُ فِي (لَمْ تَقُلِ المرأَة)؛ لِكَوْنِ الحَرَكَةِ عارِضَة »[٦].

---

(١) يُنظر أقوال العلماء في همز (عيائل) وشبهها ص٣٣ من هذه الرسالة.

(٢) شرح التصريف / ٤٨٨.

(٣) يُنظر القول في (أشياء) والخلاف فيها ص٢٣ من هذه الرسالة.

(٤) شرح التصريف / ٣٧٦.

(٥) يُنظر الخلاف في هذه المسألة ص٥٢ من هذه الرسالة.

(٦) شرح التصريف / ٢٨١.

عِلَّة مجاورة: ولّما كان أصل (شاة)[١] عنده (شَوْهة) - بسكون العين - كان سبب فَتحها، أنّه لَمَّا حُذفت الهاء فُتحت الواو لمجاورة تاء التأنيث، فجرى الإعلال حينئذ. وفي ذلك يقول: « وَقَدْ أَبْدَلُوا الهَمْزَةَ مِنَ الهاءِ فِي (شاءٍ) - جَمْعُ (شاةٍ) - وَأَصْلُهُ (شَوْهَةٌ)، عَلَى زِنَةِ (فَعْلَةٍ) كَـ(قَصْعَةٍ) وَ(جَفْنَةٍ)، فَحَذَفُوا الهاء، تَشْبِيهًا بِحُرُوفِ العِلَّة، لِخَفائِها، وَضَعْفِها، وَتَطَرُّفِها، وَهُمْ كَثِيرًا ما يَحْذِفُونَ حُرُوفَ العِلَّة، إذا وَقَعَتْ طَرَفًا، وَبَعْدَهُنَّ تاءُ التَّأْنِيث، نَحْو (بُرَةٍ) وَ(ثُبَةٍ) وَ(قُلَةٍ) وَ(كُرَةٍ)، كَأَنَّهُم أَقامُوا تاءَ التَّأْنِيثِ مَقامَ المحْذُوف. وَمِثْلُ (شَاةٍ) فِي حَذْفِ لامِهِ (عِضَةٌ)، وَأَصْلُهُ (عِضْهَةٌ). يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُم: (جَمَلٌ عاضِهٌ) - وَسَيَأْتِي ذَلِكَ إِنْ شاءَ الله تَعالَى - فَلَمَّا انْحَذَفَتِ الهاءُ بَقِيَ الاسْمُ (شَوَةٌ)، فانْفَتَحَتِ الواو؛ لِمُجاوَرَةِ تاءِ التَّأْنِيث؛ لأَنَّ تاءَ التَّأْنِيثِ يُفْتَحُ ما قَبْلَها، نَحْو زَاي (حَمْزَة)، وَحاءِ (طَلْحَة)، فَقُلِبَتِ الواوُ أَلِفًا لِتَحَرُّكِها وَانْفِتاحِ ما قَبْلَها، فَصارَتْ (شاةٌ) - كَما تَرَى - »[٢].

علة تخفيف: وتَحَدَّث عن هذه العِلَّة في معرض حديثه عن اللغات الواردة[٣] في (استطاع)، ومنها (اِسْطاع) فقد حُذِفت التاء فيها للتخفيف، قال: « وَاللُّغَةُ الثَّالِثَةُ: (اسْطاعَ يَسْطِيع)، بِكَسْرِ الهَمْزَةِ فِي الماضِي، وَوَصْلِها وَفَتْحِ حَرْفِ المُضارَعَة، وَالمُرادُ (اسْتَطاعَ يَسْتَطِيع)، حُذِفَتِ التَّاءُ تَخْفِيفًا »[٤].

---

(١) يُنظر الخلاف في أصلها ص٥٢ من هذه الرسالة.

(٢) شرح التصريف / ٢٨٠.

(٣) يُنظر بقية اللغات فيها ص١١٥ من هذه الرسالة.

(٤) شرح التصريف / ٢٠٨.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من نطق بأفضل اللغات، أمّا بعد/

* **يمكن إجمال أهم النتائج التي توصلت إليها كما يلي:**

- كان للتصريف الملوكي أربعة شروح، لم يصلنا منها إلّا شرح الثمانيني - وهو أولُها -، وشرح ابن يعيش - وهو آخرها -، وهناك شرحان آخران، لأبي السعادات ابن الشجري، ولأبي محمد القاسم بن القاسم بن عمر الواسطي، إلا أنه – وحسب علم الباحث – لم يُعثر عليهما حتى الآن.
- أن ابن يعيش - رحمه الله - كان أكثر ترجيحًا من الثمانيني، ولذلك نجد الثمانيني في كثير من المسائل يعرض للخلاف في المسألة، مقرونةً بأدِلَّتها، إلا أنّه يقِفُ منها موقف الحياد، وقد تناول الباحث أنموذجين، لهذا النوع من المسائل، وكما قُلنا في ثنايا هذا البحث، لعلّ ذلك يرجع إلى أن الثمانيني كان في القرن الخامس الهجري، وفي تلك الفترة لم يكن الترجيح قد نما وترسَّخ كما كان القرن السابع، الذي كان طور الترجيحُ قد مَرّ عليه أكثر من ثلاثة قرون.
- أنّ ابن يعيش في ترجيحاته، أفاد كثيرًا من شرح الثمانيني.
- لم يختلف ابن يعيش عن الثمانيني، في الأسس التي اعتمدا عليها في ترجيحاتهما، فقد تنوعت بين السماع والقياس، والعلة بأنواعها، وغير ذلك، كما لم تختلف كثيرًا عن غيرهما من الصرفيين.
- مع كون الثمانيني وابن يعيش بصريين، إلّا أنّ آراءهما لم تكن مبنيةً على تعصُّب

مذهبي، وإنما نتيجة للدليل القويّ، والحُجّة، لذا نجدهما في ترجيحاتهما، لا يتقيدان باتباع عالمٍ مُعيَّن، فتارةً نجدهما يوافقان سيبويه، وتارةً أخرى يوافقان قول المبرد.

- انفرد الثمانيني برأيٍ في قولهم: (يا هناه)، وهو في هذا وإن كان قد خالف السابقين،، إلا أنه وافق القواعد الصرفية.
- كان الثمانيني دقيقًا في اختيار المصطلح الصرفي في ترجيحاته، ومن ذلك: اختياره مصطلح البدل على العِوَض، والتفريق بينهما في قولهم: (فمويها)، وما أظنّ أحدًا سبقه به.
- على الرغم من أن شرح ابن يعيش كان آخر الشروح، وقد سبقه شرح الثمانيني بقرنين من الزمان، إلّا أن شرح الثمانيني – حسب رأي الباحث – كان الأصوب في الترجيح، والأدق في تحقيق أقوال العلماء، بخلاف شرح ابن يعيش، الذي ظهر فيه، شيء من التناقض، ومن ذلك رأيه في بناء (جُخْدَب)، وما تفَرَّعَ عن هذه المسألة، ومن ذلك أيضًا تحقيقه لقول سيبويه في (أبى يأبى) – كما ذكرنا –.
- أظهرت هذه الدراسة شيئًا من الخلط والاضطراب في دراسة المسائل الصرفية عند بعض الباحثين، وليس العبد الفقير بمنأى عن الخطأ والزلّة.

هذا ويرى الباحث أن شرح الثمانيني الأقربُ إلينا، والأحظى بالقبول في حِلَق الدرس، ويوصي الباحث أن يتِمَّ اعتماده للتدريس في الدراسات العليا، بدلًا من شرح ابن يعيش.

* **ينضاف إلى ما سبق:**

- أن الثمانيني تلميذ ابن جني – رحمهما الله – وهو الأعرف بكتابه، والأقدر على تحقيق قوله وفهم مراده.
- أنّ شرح الثمانيني فيه كثير من المسائل الخلافية التي سكت عن الترجيح فيها، وفي ذلك مَزِيّةٌ للباحثين، من حيث الموازنة بين الأقوال وأدلتها، ومن ثَمّ اختيار القول الراجح منها، وفي ذلك إيقادٌ للفكر، ودُرْبةٌ للعقل، وذلك أجود من الاعتماد على كُتُبِ المتأخرين، والتي قد تكون اتَّكأت على القول المرجوح.

والله أسأل حُسن الخاتمة في القول والعمل، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، إنه سميعٌ مجيب. وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

الفـــهـــارس

وتشتمل على :

١ – فهرس الآيات القرآنية .

٢ – فهرس الأحاديث النبوية .

٣ – فهرس الشواهد الشعرية .

٤ – المصادر والمراجع .

٥ – فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات الكريمة

الآية	رقمها	الصفحة
[الفاتحة]		٢٠٩
﴿ هِيَّاكَ نَعْبُدُ وَهِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ على قراءة	٥	
[البقرة]		
﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾	٢٦	٨١
﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾	٣٤	٦٩
[النساء]		
﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾	١١	١٣٧
[المائدة]		
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾	١٠١	٢٠٦،٢٣
﴿ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ ﴾	١١٢	١٢٣
[الأنعام]		
﴿ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ﴾	٩٠	١١٣
[التوبة]		
﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾	٣٢	٦٩

الآية	رقمها	الصفحة
[يوسف]		
﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾	٤	١٣٧
[الحجر]		
﴿ إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾	٣١	٦٩
[الإسراء]		
﴿ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾	٨٩	٦٩
﴿ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ﴾	٩٩	٦٩
[الكهف]		
﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾	٣٣	٢٠٧
﴿ حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا ﴾	٧٧	٦٩
﴿ فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا ﴾	٩٧	١١٧
[مريم]		
﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا ﴾	٤٢	٨٨، ١٤١
﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾	٤٥	١٤٢
[طه]		
﴿ وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَى ﴾	٥٦	٦٩
﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى ﴾	١١٦	٦٩

الآية	رقمها	الصفحة
[الفرقان]		
﴿ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾	٥٠	٦٩
[العنكبوت]		
﴿ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ ﴾	٦٤	١٩٨
[الزمر]		
﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾	١٦	١٤٠
﴿ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾	٥٦	١٤٤
[الاحزاب]		
﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا ﴾	٧٢	٦٩
[النجم]		
﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ ﴾	٢٣	٢٤
[التحريم]		
﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾	٤	١٢٨
[الشمس]		
﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴾	١٠	١٩٢

الآية	رقمها	الصفحة
[العلق]		
﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾	١٥	١٧٢
[القارعة]		
﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾	١٠	١١٣

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	الصفحة
« العينان وكاء السه ».....	٨٨
« يَا أُمَّتَاهُ، هل رأى محمد – صلى الله عليه وسلم – ربَّه. . . »	١٣٨
« إياكم والعضة، أتدرون: ما العضة؟ هي النميمة ».....	٢٠٧

فهرس الشواهد الشعرية

عجز البيت	البحر	القائل	الصفحة
الهمزة			
وحُجْرَةٌ فِي جَوْفِهَا صِلَاءُ	الرجز	-	١٨٣
وَقَبلَ ذَاكَ ذَهَبَ الحِيْحَاءُ	الرجز	-	١٨٣
ب			
أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وإلياسُ أَبِي	الرجز	قصي بن كلاب	١٠٥
قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي	البسيط	الفرزدق	١٣٣
وَلَيلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَواكِبِ	الطويل	النابغة الذبياني	١٤٣
فَلَمْ يَستَجِبهُ عِندَ ذَاكَ مُجِيبُ	=	كعب بن سعد الغنوي	١٢٤
د			
مِثلي زُمَيْنَ هَنَا ببُرْقَةِ أنقَدَا	الكامل	الأعشى	٦٢
ر			
وَيْحَكَ أَلحَقتَ شَرًّا بِشرّ	المتقارب	امرؤ القيس	٥٩، ٩٢
فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٍ، وَنُمُر	الرجز	حكيم بن معية الربعي	٣٥
وكَحَّلَ العَينَينِ بِالعَوَاوِرِ	=	جَنْدل الطهوي	٣٤
فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَر	المتقارب	أعرابي من بني أسد	١٩٣

عجز البيت	البحر	القائل	الصفحة
أَحِيدُ مِنَ العصْفُورِ حِيَن يَطِيرُ	الطويل	زفر بن الحارث	٩٨
شقاشق أقوامٍ فَأَسْكَتها هَدْرِي	=	تميم بن مقبل	١٩١
ش			
لَنَا أَمَلٌ في العَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا	الطويل	-	١٣٩
ع			
وَلَو مُنّيتُ أُمّاتِ الرِّبَاع	الوافر	أبو حنبل الطائي	٩٥
عَقَّارُ مَثْنَى أُمَّهَاتِ الرِّباع	السريع	السفاح اليربوعي	١٠٩
على هَنَواتٍ كلُّها متتابع	=	-	٦٣
بِهَا يَوْمَ حَلُّوها وَغَدْوًا بلاقِعُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	١٦١
ق			
بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لا نتفرَّق	الطويل	الأعشى	٧٨
لِضَاحِي سَرَابٍ بِالمَلا يَتَرَقْرَقُ	=	مختلف فيه	١٢١
ك			
فَرَجْتَ الظّلَامَ بأُمّاتِكا	المتقارب	-	١١٠
يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا	الرجز	رؤبة بن العجاج	٨٨

عجز البيت	البحر	القائل	الصفحة
ل			
عَفْراء يا ربّاهُ من قبل الأجَل	الرجز	عروة بن حزام	٦٧
عَلَى حَدَثَانِ الدَّهرِ مِنِّي وَمِن جُمْل	الطويل	جميل بثينة	٦٥
لَدى حَوْضِ الحِمارِ عَلَى مِثَالِ	الوافر	جرير	١١٠
م			
وَلَكِنْ عَلَى أَعْقابِنَا يقْطُرُ الدَّما	الطويل	مختلف فيه	١٦٢
فإذا هيْ بعظامٍ ودما	الرمل	مختلف فيه	١٦٢
عَلَى النَّابِحِ العَاوِي أشَدّ رِجَام	الطويل	الفرزدق	٧٥
فَإِنّا نَخَافُ بِأَن تُخْتَرَم	المتقارب	الأعشى	١٤٥
أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا	الرجز	مختلف فيه	٧٧
ن			
بِلَهفَ، وَلَا بِليَتَ، وَلَا لَوْ أنّي	الوافر	-	١٤١
جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقينِ	=	مختلف فيه	٨٩، ١٥٦
وما كنتُ قِدْمًا هويتُ السِّمَانا	المتقارب	المازني	١١٤

عجز البيت	البحر	القائل	الصفحة
هـ			
حَسُنْتَ، إلا الرَّقَبَهْ	الرجز	جارية من العرب	١٤٥
حتى يعُودَ المُلْك فى أُصْطَمِّه	=	مختف فيه	٦٤، ٦٧
إِذَا أَتَى قرَّبتُهُ لِلِسَانِيَهْ	=	–	
و			
إنَّ معَ اليومِ أخَاهُ غَدْوَا	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٦١
ة			
كِلتَاهُمَا مَقرُونَةٌ بِزَائِدَة	الرجز	ابو الدهماء	١٢٦
ى			
بِمَا فِي فُؤادَيْنا مِن الشَّوقِ والهَوَى	الطويل	الفرزدق	١٢٩

قائمة المصادر والمراجع

١ - **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، لأحمد بن محمد البنا. تحقيق: د/ شعبان محمد إسماعيل. ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م.

٢ - **اتفاق المباني وافتراق المعاني**، لسليمان بن بنين الدقيقي النحوي. تحقيق: د/ يحيى عبد الرؤوف جبر. ط١، عمّان: دار عمّار، ١٩٨٥م.

٣ - **أخبار النحويين البصريين**، لأبي سعيد الحسن السيرافي. تحقيق: طه محمد الزين، ومحمد عبد المنعم خفاجي. ط١، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٥٥م.

٤ - **أدب الخواص في المختار من بلاغات قبائل العرب وأخبارها وأنسابها وأيامها**، للحسين بن علي بن الحسين الوزير المغربي. أعده للنشر: حمد الجاسر. الرياض: دار اليمامة، ١٩٨٠م.

٥ - **أدب الكاتب**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة. تحقيق: محمد الدالي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٦ - **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د/ رجب عثمان محمد. ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.

٧ - **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب** المسمى معجم الأدباء، لياقوت الحموي الرومي. تحقيق: د/ إحسان عباس، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.

٨ - **الأزمنة وتلبية الجاهلية**، لأبي علي محمد بن المستنير(قطرب). تحقيق: د/ حاتم صالح الضامن. ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.

٩ - **الأزمنة والأمكنة**، لأبي علي المرزوقي الأصفهاني، ط١، حيدرأباد، مجلس دائرة المعارف، ١٣٣٢هـ.

١٠ - **أساس البلاغة**، لأبي القاسم جار الله محمد بن عمر بن أحمد الزمخشري. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

١١ - **أسرار العربية**، لأبي البركات عبيد الله الأنباري. تحقيق: محمد حسين شمس الدين. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.

١٢ - **إسفار الفصيح**، لأبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي. تحقيق: د/ أحمد بن سعيد بن محمد قشاش. المدينة المنورة : الجامعة الإسلامية ، ١٤٢٠هـ .

١٣ - **إصلاح المنطق**، لابن السكيت. تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون. مصر: دار المعارف.

١٤ - **إعراب القرآن**، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج. تحقيق: إبراهيم الأبياري. دار الكتب الإسلامية، القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني.

١٥ - **إعراب القرآن**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس. اعتنى به: الشيخ خالد العلي، ط٢، بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٨م.

١٦ - **إعراب القرآن**، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي الأصبهاني. قدمت له ووثقته: د/ فائزة عمر المؤيد. ١٩٩٠م.

١٧ - **إعراب القرآن وبيانه**، لمحي الدين الدرويش. دمشق، بيروت: اليمامة، دار ابن كثير، حمص: دار الإرشاد للشؤون الجامعية.

١٨ - **أصول السرخسي، لأبي بكر أحمد بن أبي سهل السرخسي**. حقق أصوله: أبو الوفا الأفغاني. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.

١٩ - **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي. تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي. ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.

٢٠ - **الأفعال**، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع، ط١، حيدرأباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٦٠م.

٢١ - **الاقتراح في علم أصول النحو**، لجلال الدين السيوطي. قرأه وعلق عليه: د/ محمود سليمان ياقوت. دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦م.

٢٢ - **الأمالي**، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي. عنى بفهارسه وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٣ - **أمالي المرزوقي**، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي. تحقيق: د/ يحيى وهيب الجبوري. ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م.

٢٤ - **أمالي ابن الشجري**، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق: محمود محمد الطناحي. ط١ القاهرة: مكتبة الخانجي،١٩٩٢م.

٢٥ - **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، لأبي الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٦م.

٢٦ - **الانتصار لسيبويه على المبرد**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي. تحقيق: د/ زهير عبد المحسن سلطان. ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.

٢٧ - **الإنصاف في مسائل الخلاف**، لأبي البركات عبيد الله بن الأنباري. تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك. ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢م.

٢٨ - **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، لأبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي. اسطنبول: دار الطباعة العامرة.

٢٩ - **الأوائل**، لأبي هلال العسكري. تحقيق: د/ وليد قصّاب، ومحمد المصري. ط٢، الرياض: دار العلوم، ١٩٨١م.

٣٠ - **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. صيدا، بيروت: المكتبة العصرية.

٣١ - **إيجاز التعريف في علم التصريف**، لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني. تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم. ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ٢٠٠٢م.

٣٢ - **إيضاح شواهد الإيضاح**، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي. تحقيق: د/ محمد بن حمود الدعجاني. ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٧.

٣٣ - **البجيرمي على الخطيب المعروف بـ(حاشية البجيرمي)**، لسليمان بن محمد بن عمر البجيرمي. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م.

٣٤ - **البحث الصرفي عند الشيخ عبد الخالق عضيمة**، للباحثة/ وجدان برهان عبد الكريم الدليمي، بإشراف د/ لطيفة عبد الرسول، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤م.

٣٥ - **البحر المحيط**، لمحمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي. تحقيق: عادل احمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ود/ زكريا عبد المجيد النوني، ود/ أحمد النجولي الجمل. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.

٣٦ - **بدائع الفوائد**، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية. تحقيق: علي بن محمد العمران. دار عالم الفوائد.

٣٧ - **البديع في نقد الشعر**، لأسامة بن منقذ. تحقيق: د/ أحمد أحمد بدوي، ود/ حامد عبد المجيد. القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

٣٨ - **البرهان في علوم القرآن**، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي. تحقيق: أبو الفضل الدمياطي. دار الحديث، ٢٠٠٦.

٣٩ - **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. تحقيق: محمد علي النجار، وعبد العليم الطحاوي. بيروت: المكتبة العلمية.

٤٠ - **البغداديات**، لأبي علي الحسن بن محمد بن عبد الغفار الفارسي. تحقيق: صلاح الدين عبد الله الشيكاوي. بغداد: مطبعة العاني.

٤١ - **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. تحقيق: محمد المصري. ط١، دمشق: دار سعد الدين، ٢٠٠٠م.

٤٢ - **بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس**، لأبي عمر يوسف ابن عبد الله النمري القرطبي. تحقيق: محمد مرسي الخولي. ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية.

٤٣ - **تاج العروس من جواهر القاموس**، للسيد مرتضى الحسيني الزبيدي. تحقيق: مصطفى حجازي، وعبد العليم الطحاوي، وآخرين، الكويت: التراث العربي.

٤٤ - **التبيان في شرح ديوان المتنبي**، لأبي البقاء العكبري. ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي. مصر: مطبعة مصطفى الباني الحلبي وأولاده، ١٩٣٦م.

٤٥ - **التحرير والتنوير**، لمحمد الطاهر بن عاشور. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

٤٦ - **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، ليوسف بن سليمان الشنتمري، وهو بأسفل الصحيفة بالقاعدة الصغيرة لكتاب سيبويه، ط١، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣١٦هـ.

٤٧ - **تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم**، لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي، ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٢م.

٤٨ - **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. تحقيق: السيد الشرقاوي. ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٧م.

٤٩ - **التعازي والمراثي**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد. وضع حواشيه: خليل المنصور. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م.

٥٠ - **التعريفات**، لعلي بن محمد السيد الشريف الجرجاني. تحقيق: محمد صديق المنشاوي. القاهرة: دار الفضيلة.

٥١ - **التفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، لمحمد فخر الدين الرازي ابن العلامة ضياء الدين. ط١، بيروت: دار الفكر، ١٩٨١م.

٥٢ - **تفسير القرآن العظيم**، لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي. تحقيق: أسعد محمد الطيب. ط١، مكة المكرمة، الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٩٩٧م.

٥٣ - **تفسير الكتاب العزيز وإعرابه**، لعبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأموي العثماني الإشبيلي. تحقيق: علي بن سلطان الحكمي. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

٥٤ - **التكملة**، لأبي علي الحسن بن محمد بن عبد الغفار الفارسي. تحقيق ودراسة: د/ كاظم بحر المرجان. ط٢، بيروت: عالم الكتب ١٩٩٩م.

٥٥ - **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري**، لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرزاق الحديثي، أحمد مطلوب. ط١، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٢م.

٥٦ - **تهذيب اللغة**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي، تحقيق: مجموعة من العلماء، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٥٧ - **توضيح المقاصد والمسالك بشرح** ألفية ابن مالك، للمرادي المعروف بابن أم قاسم، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠١م.

٥٨ - **جامع البيان عن تأويل آي القران**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي. دار هجر.

٥٩ - **جامع الدروس العربية**، لمصطفى الغلاييني. ط٢٨، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٣م.

٦٠ - **الجامع لشعب الإيمان**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: مختار أحمد الندوي. ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٣م.

٦١ - **الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور**، لضياء الدين بن الأثير الجزري. تحقيق: د/ مصطفى جواد، د/ جميل سعيد. مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٥٦م.

٦٢ - **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي**، لأبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني الجريري. تحقيق: د/ محمد مرسي الخولي. ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٣م.

٦٣ - **الجمل في النحو**، للخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: د/ فخر الدين قباوة. ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.

٦٤ - **جمل من أنساب الأشراف**، لأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري. تحقيق: أ.د/ سهيل زكار، د/ رياض زركلي، وآخرين. مصر: دار المعارف.

٦٥ - **جمهرة الأمثال**، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري. ضبطه وكتب هوامشه ونسقه: د/ أحمد عبد السلام. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م.

٦٦ - **جمهرة اللغة**، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد. تحقيق: د/ رمزي منير بعلبكي. ط١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

٦٧ - **الجيم**، لأبي عمرو الشيباني. تحقيق: إبراهيم الأبياري، وعبد الكريم العزباوي، وآخرين. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٤م.

٦٨ - **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، لمحمد الخضري، دار الفكر.

٦٩ - **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك مع شرح الشواهد للعيني**. لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.

٧٠ - **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي. حققه: بدر الدين قهوجي، بشير حويجاتي. ط١، دمشق، بيروت: دار المأمون للتراث، ١٩٨٧م.

٧١ - **الحلل في شرح أبيات الجمل**، لابن السيد البطليوسي. قرأه وعلق عليه: يحيى مراد، كتب عربية.

٧٢ - **الحماسة البصرية**، لصدر الدين بن أبي الفرج بن الحسين البصري. اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه: د/ مختار الدين أحمد .ط١، حيدر أباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٦٤م.

٧٣ - **الحور العين**، لأبي سعيد نشوان الحميري. تحقيق: كمال مصطفى. ط٢، بيروت: دار آزال، ١٩٨٥م.

٧٤ - **خزانة الأدب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م.

٧٥ - **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية.

٧٦ - **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، لمحمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: دار الحديث.

٧٧ - **درة الغواص في أوهام الخواص**، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، وفي آخره الشرح لأحمد شهاب الدين الخفاجي، ط١، قسطنطينية: مطبعة الجوائب، ١٢٩٩هـ.

٧٨ - **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي. تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط. دمشق: دار القلم.

٧٩ - **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، لجلال الدين السيوطي. تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط١، القاهرة: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ٢٠٠٣م.

٨٠ - **ديوان ابن مقبل**. عني بتحقيقه: د/ عزة حسن. بيروت، حلب: دار الشرق العربي، ١٩٩٥م.

٨١ - **ديوان الأحوص الأنصاري**. جمعه وحققه: عادل سليمان جمال. ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م.

٨٢ - **ديوان الأصمعيات**، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب. تحقيق: د/ محمد نبيل طريفي، ط٢، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٥م.

٨٣ - **ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس**، قدّم له وشرحه وضبطه ووضع فهارسه الدكتور: محمد أحمد قاسم. ط١، ١٩٩٤م. المكتب الإسلامي.

٨٤ - **ديوان امرئ القيس**. اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي. ط٢، بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٤م.

٨٥ - **ديوان جرير**، بيروت: دار بيروت، ١٩٨٦م.

٨٦ - **ديوان جميل بثينة**، بيروت: دار بيروت، ١٩٨٢م.

٨٧ - **ديوان العجاج**، عبد الملك بن قريب الأصمعي. تحقيق: عبد الحفيظ السطلي. دمشق: مكتبة أطلس.

٨٨ - **ديوان الفرزدق**. شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور. ط١، بيروت: دار الكتاب العلمية، ١٩٨٧م.

٨٩ - **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، بيروت: دار صادر.

٩٠ - **ديوان النابغة الذبياني**. اعتنى به وشرحه: حمدو طماس. ط٢، بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٥م.

٩١ - **رسالة الملائكة**، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري. تحقيق: محمد سليم الجندي. بيروت: دار صادر، ١٩٩٢م.

٩٢ - **روح المعاني تفسير القران العظيم والسبع المثاني المعروف**، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٩٣ - **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام**، لعبد الرحمن السهيلي. تحقيق: عبد الرحمن الوكيل. دار الكتب الإسلامية.

٩٤ - **الزاهر في معاني كلمات الناس**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق: د/ حاتم صالح الضامن. ط٢، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧م.

٩٥ - **سر صناعة الإعراب**،لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق: د/ حسن هنداوي. ط٢، دمشق، بيروت: دار القلم، ١٩٩٣م.

٩٦ - **سنن ابن ماجه**، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني. حقق نصوصه ورقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلّق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية.

٩٧ - **السيرة النبوية**، لابن هشام. حققها وضبطها وشرحها ووضع فهارسها: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي. تراث الإسلام.

٩٨ - **الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيسابوري)**، لأبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي. تحقيق: حسن أحمد العثمان. ط١، مكة: المكتبة المكية، ١٩٩٥م.

٩٩ - **شذا العرف في فن الصرف**، لأحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي. الرياض: دار الكيان.

١٠٠ - **شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك**، حققه الباحث: أحمد دولة محمد الأمين، بإشراف د/ حماد حمزة البحيري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٩٩٠م.

١٠١ - **شرح ابن عقيل** على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط٢٠، دار مصر للطباعة، ١٩٨٠.

١٠٢ - **شرح أبيات سيبويه**، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن المرزبان السيرافي. تحقيق: د/ محمد علي الريح هاشم. القاهرة، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٤م.

١٠٣ - **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، لأبي الحسن نور الدين علي بن محمد ابن عيسى الأشموني الشافعي. حققه: محمد محي الدين عبد الحميد. ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٥٥م.

١٠٤ - **شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف**، لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز، وكمال الدين باشا. ط٣، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٥٩م.

١٠٥ - **شرح التصريح أو شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، لخالد بن عبد الله الأزهري. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

١٠٦ - **شرح التصريف**، لعمر بن ثابت الثمانيني. تحقيق: د/ إبراهيم بن سليمان البعيمي. ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٩م.

١٠٧ - **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور الاشبيلي. تحقيق: د/ صاحب أبو جناح. بغداد: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٢هـ.

١٠٨ - **شرح ديوان أبي الطيب المتنبي**، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي. تحقيق: فريدريخ ديتربصي. طبع في مدينة برلين، ١٨٦١م.

١٠٩ - **شرح ديوان الحماسة**، لأبي بكر زكريا يحيى بن علي التبريزي، المسمى الخطيب. بيروت: عالم الكتب، ١٢٩٦هـ.

١١٠ - **شرح ديوان الحماسة**، لأبي علي أحمد بن محمد الحسن المرزوقي. نشره: أحمد أمين، عبد السلام هارون. ط١، بيروت: دار الجيل، ١٩٩١م.

١١١ - شرح ديوان الفرزدق ، عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه عبد الله إسماعيل الصّاوي ، ط١ ، مطبعة الصّاوي ، ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م .

١١٢ - **شرح السنة**، للإمام البغوي. تحقيق: زهير الشاويش، شعيب الأرناؤط. ط٢، بيروت، دمشق: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.

١١٣ - **شرح شافية ابن الحاجب**، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي. تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفراف، محمد محي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٢م.

١١٤ - **شرح شافية ابن الحاجب**، لركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي. تحقيق: د/ عبد المقصود محمد عبد المقصود. ط١، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٤م.

١١٥ - **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لأبي محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله ببن هشام الأنصاري المصري. تحقيق: د/ محمد محي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار الطلائع.

١١٦ - **شرح قطر الندى وبل الصدى**، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط١١، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦٣م.

١١٧ - **شرح الكافية**، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي. تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر. ط٢، بنغازي: جامعة قاريونس، ١٩٩٦م.

١١٨ - **شرح الكافية الشافية**، لأبي عبد الله جمال الدين بن مالك الطائي الجياني. تحقيق: د/ عبد المنعم أحمد هريدي. ط١، دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م.

١١٩ - **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي. تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٩م.

١٢٠ - **شرح المعلقات العشر**، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٨٣م.

١٢١ - **شرح المفصل**، لأبي البقاء موفق الدين ابن يعيش الموصلي. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د/ إميل يعقوب. ط١، بيروت: لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.

١٢٢ - **شرح الملوكي في التصريف**، لابن يعيش. تحقيق: د/ فخر الدين قباوة. ط١، حلب: المكتبة العربية، ١٩٧٣م.

١٢٣ - **الشعر والشعراء**، لابن قتيبة. تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر. القاهرة: دار المعارف.

١٢٤ - **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، لنشوان بن سعيد الحميري اليماني. تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الأرياني، ويوسف محمد عبد الله. ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩م.

١٢٥ - **الصحاح أو تاج اللغة وصحاح العربية**، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م.

١٢٦ - **صحيح البخاري**، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. ط١، دمشق، بيروت: دار ابن كثير، ٢٠٠٢م.

١٢٧ - **صناعة الكتاب**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس. تحقيق: د/ أحمد بدر ضيف. ط١، بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٩٠م.

١٢٨ - **ضرائر الشعر**، لابن عصفور الاشبيلي. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط١، دار الأندلس، ١٩٨٠م.

١٢٩ - **ضعيف الجامع الصغير وزيادته**، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني، المكتب الإسلامي.

١٣٠ - **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، لمحمد عبد العزيز النجار، ط١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م.

١٣١ - **طبقات المفسرين**، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي. تحقيق: علي محمد عمر. ط١، مكتبة وهبة، ١٩٧٦م.

١٣٢ - **الطراز في الألغاز**، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٣م.

١٣٣ - **علل النحو**، لأبي الحسن ابن الوراق محمد بن عبد الله بن العباس. تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٩م.

١٣٤ - **العلة النحوية نشأتها وتطورها**، لمازن المبارك، ط١، المكتبة الحديثة، ١٣٨٥هـ.

١٣٥ - **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، لأبي محمود بدر الدين العيني. ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.

١٣٦ - **عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي المسمى حاشية الشهاب**، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، بيروت: دار صادر.

١٣٧ - **العين**، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي. دار الهلال.

١٣٨ - **الفاضل**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: عبد العزيز الميمني. ط٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م.

١٣٩ - **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لأحمد بن حجر العسقلاني. قرأ أصله تصحيحًا وتحقيقًا: عبد العزيز بن باز. بيروت: دار المعرفة.

١٤٠ - **فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية**، لأحمد بن عمر الحازمي، ط١، مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، ٢٠١٠م.

١٤١ - **فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه**، لأبي محمد الأعرابي. تحقيق: د/ محمد علي سلطاني. دار النبراس.

١٤٢ - **الفهرست**، لأبي الفرج محمد بن إسحاق النديم. تحقيق: رضا تجدد. طهران. ١٩٧١م.

١٤٣ - **في أصول النحو**، لسعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٩٩٤م.

١٤٤ - **في التعريب والمعرب**، لأبي محمد ابن أبي الوحش عبد الله بن بَرّي بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري. تحقيق: د/ إبراهيم السامرائي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٤٥ - **القاموس المحيط**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ١٣٠١هـ.

١٤٦ - **الكامل**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي. ط٢، مؤسسة الرسالة.

١٤٧ - **الكتاب**، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م.

١٤٨ - **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لجار الله أبي القاسم محمود الزمخشري. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض. ط١، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٨م.

١٤٩ - **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لمصطفى بن عبد الله. قام بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين، رفعت بيلكه الكليسي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٥٠ - **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق: د/ محي الدين رمضان. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٧٤م.

١٥١ - **الكشف والبيان، لأبي إسحاق أحمد الثعلبي**. تحقيق: أبو محمد بن عاشور. ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م.

١٥٢ - **الكليات**، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي. قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: د/ عدنان درويش، ومحمد المصري. ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م.

١٥٣ - **اللامات**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي. تحقيق: مازن المبارك. ط٢، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م.

١٥٤ - **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري. تحقيق: غازي مختار طليمات. ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥م.

١٥٥ - **اللباب في علوم الكتاب**، لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه برسالته الجامعية: د/ محمد سعد رمضان، ود/ محمد متولي الدسوقي. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

١٥٦ - **لسان العرب**، لأبي الفضل بن منظور. تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين. القاهرة: دار المعارف.

١٥٧ - **اللمحة في شرح الملحة**، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن حسن بن سِباع ابن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ. تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ٢٠٠٤م.

١٥٨ - **لمع الأدلة في أصول النحو**، لأبي البركات الأنباري. تحقيق: سعيد الأفغاني. دمشق: دار الفكر، ١٣٧٧هـ.

١٥٩ - **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، للقزاز القيرواني. تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، ود/ صلاح الدين الهادي، الكويت: دار العروبة.

١٦٠ - **مباحث التفسير**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن المظفر الرازي الحنفي. تحقيق: حاتم بن عابد بن عبد الله القرشي. ط١، الرياض: كنوز اشبيليا، ٢٠٠٩م.

١٦١ - **المبدع في التصريف**، لأبي حيان النحوي الأندلسي. تحقيق: د/ عبد الحميد السيد طلب. ط١، الكويت: دار العروبة، ١٩٨٢م.

١٦٢ - **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي. عارضه بأصوله وعلق عليه: د/ محمد فؤاد سزكين. القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٦٣ - **مجالس العلماء**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٩م.

١٦٤ - **مجمع الأمثال**، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٥م.

١٦٥ - **مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج**. اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ. الكويت: دار ابن قتيبة.

١٦٦ - **المحاسن والمساوئ**، لإبراهيم بن محمد البيهقي. ليبسك: مطبعة غليوم دروغولين، ١٣١٨هـ.

١٦٧ - **المحتسب في تبيين وجوده شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف، ود/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي. ط٢.

١٦٨ - **المحرر الوجيز**، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي. تحقيق: الرحالة الفاروق، عبد الله بن إبراهيم الأنصار، السيد عبد العال السيد إبراهيم، محمد الشافعي الصادق العناني. ط٢، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠٧م.

١٦٩ - **المحصول في علم أصول الفقه**، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي. تحقيق: د/ جابر فياض العلواني. مؤسسة الرسالة.

١٧٠ - **المحكم والمحيط الأعظم**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده. تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

١٧١ - **المحيط في اللغة**، للصاحب إسماعيل بن عبّاد. تحقيق: محمد حسن آل ياسين. ط١، بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧٥م.

١٧٢ - **المخصص**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده. ط١، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣١٦هـ.

١٧٣ - **المدارس النحوية**، لشوقي ضيف، ط٦، القاهرة: دار المعارف.

١٧٤ - **المذكر والمؤنث**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء. تحقيق: د/ رمضان عبد التواب. ط٢، القاهرة: دار التراث.

١٧٥ - **المذكر والمؤنث**، لابن التستري. تحقيق: د/ أحمد عبد المجيد هريدي. ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٣.

١٧٦ - **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي. ط٣، القاهرة: دار التراث.

١٧٧ - **المسائل النحوية والصرفية في كتاب الفصوص لأبي العلاء صاعد البغدادي**، للباحث/ إبراهيم علي عسيري، بإشراف أ.د/ عبد الكريم عوفي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ.

١٧٨ - **المساعد على تسهيل الفوائد**، لبهاء الدين بن عقيل. تحقيق: د/ محمد كامل بركات. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٠م.

١٧٩ - **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد. ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٥م.

١٨٠ - **مشكل إعراب القرآن**، لمكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق: ياسين محمد السواس. ط٢، دمشق: دار المأمون للتراث.

١٨١ - **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي. تحقيق: د/ خضر الجواد. مصر: المطبعة الميمنية، ١٣٢٥هـ.

١٨٢ - **المصنف**، لأبي عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ومعه كتاب الجامع، لمعمر بن راشد الأزدي. عني بتحقيقه: حبيب الرحمن الأعظمي. منشورات المجلس العلمي.

١٨٣ - **المطرب من أشعار أهل المغرب**، لأبي الخطاب عمر بن حسن. تحقيق: إبراهيم الأبياري، حامد عبد المجيد، أحمد أحمد بدوي. بيروت: دار العلم للجميع.

١٨٤ - **المطلع على أبواب المقنع ومعه معجم ألفاظ الفقه الحنبلي**، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي. صنع: محمد بشير الأدلبي. ط٣، بيروت، دمشق، عمّان: المكتب الإسلامي، ٢٠٠٠م.

١٨٥ - **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء. تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي. ط٣، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣م.

١٨٦ - **معاني القرآن**، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط. تحقيق: د/ هدى محمود قراعة. ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م.

١٨٧ - **معاني القرآن**، لأبي إسحاق إبراهيم الزجاج، تحقيق: د/ عبد الجليل عبده شلبي. ط١، بيروت ك عالم الكتب، ١٩٨٨م.

١٨٨ - **معاني القرآن**، لأبي جعفر النحاس. تحقيق: محمد علي الصابوني. ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٨م.

١٨٩ - **المعاني الكبير في أبيات المعاني، لأبي قتيبة الدينوري**. صححه: سالم الكرنكوي. بيروت: دار النهضة الحديثة، ١٩٥٣م.

١٩٠ - **معجم ديوان الأدب**، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي. تحقيق: د/ أحمد مختار عمر. مجمع اللغة العربية.

١٩١ - **المعجم الكبير**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

١٩٢ - **معجم النحو**، لعبد الغني الدقر. ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.

١٩٣ - **المغني في تصريف الأفعال**، لمحمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٩م.

١٩٤ - **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري. تحقيق: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب. الكويت: التراث العربي.

١٩٥ - **المفتاح في الصرف**، لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق: د/ علي توفيق الحمد. ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م.

١٩٦ - **المفردات في غريب القرآن**، للراغب الأصفهاني. تم التحقيق بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز. مكتبة نزار مصطفى الباز.

١٩٧ - **المفصل في النحو**، لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري، تحقيق فريدريخ. طبع في مدينة برلين، ١٨٥٩م.

١٩٨ - **المفضليات**، للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي. تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، ط٦، القاهرة: دار المعارف.

١٩٩ - **مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر، ١٩٧٩م.

٢٠٠ - **المقتضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. ط٣، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٤م.

٢٠١ - **الممتع الكبير في التصريف**، لابن عصفور الاشبيلي. تحقيق: د/ فخر الدين قباوة. ط١، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.

٢٠٢ - **من تاريخ النحو العربي**، لسعيد بن محمد الأفغاني، مكتبة الفلاح.

٢٠٣ - **المنصف**، لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين. ط١، ١٩٥٤م.

٢٠٤ - **الموجز في قواعد اللغة العربية**، لسعيد الأفغاني، دار الفكر.

٢٠٥ - **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني. القاهرة: جمعية نشر الكتب العربية، ١٣٤٣هـ.

٢٠٦ - **نتائج الفكر في النحو**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م.

٢٠٧ - **النحو المصفى**، لمحمد عيد. القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٧٥م.

٢٠٨ - **النحو الوافي**، لعباس حسن. ط٣، القاهرة: دار المعارف.

٢٠٩ - **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري. ط٣، تحقيق: د/ إبراهيم السامرائي. الأردن: مكتبة المنار، ١٩٨٥م.

٢١٠ - **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، لمحمد الطنطاوي، ط٢، القاهرة: دار المعارف.

٢١١ - **النشر في القراءات العشر**، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي. أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢١٢ - **النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)**، لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي. تحقيق: د/ عبد الله عبد القادر الطويل. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٧م.

٢١٣ - **نهاية الأرب في فنون الأدب**، لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري. تحقيق: د/ مفيد قميحة. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤م.

٢١٤ - **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى. ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٠م.

٢١٥ - **الوحشيات أو (الحماسة الصغرى)**، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي. علق عليه وحققه: عبد العزيز الميمني الراجكوتي. ط٣، القاهرة: دار المعارف.

٢١٦ - **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، لأبي الحسن علي بن عبد العزيز الشهير بالقاضي الجرجاني. عنى بطبعه وتصحيحه وشرحه: أحمد عارف الزين. صيدا: مطبعة العرفان، ١٣٣١هـ.

٢١٧ - **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري. تحقيق: مجموعة من العلماء. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م.

٢١٨ - **الهداية إلى بلوغ النهاية**، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي. مراجعة وتدقيق مجموعة بحوث الكتاب والسنة. جامعة الشارقة: كلية الدراسات العليا والبحث العلمي.

٢١٩ - **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: أحمد شمس الدين. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

ملخص الرسالة باللغة العربية ٣

ملخص الرسالة باللغة الانجليزية ٤

إهداء ٥

شكر وثناء ٦

المقدمة ٧

التمهيد..... ١٣

تعريف الترجيح لغةً واصطلاحًا..... ١٣

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ١٤

أركان الترجيح ١٥

أهمية الترجيح ١٥

الفصل الأول: ترجيحات الثمانيني ٢١

المبحث الأول: ما وافقه فيه ابن يعيش ٢٢

القولُ في أصلِ (أشياءَ) ووزْنِها ٢٣

همز الواو والياء في (عيائل) وشبهها ٣٣

المبحث الثاني: ما خالفه فيه ابن يعيش ٤١

(بهمى) بين اسم الجنس الإفرادي، واسم الجنس الجمعي ٤٢

القول في إعلال (ماهان وداران) وشبهها ٤٦

الأصل في (شاة) و(شاء) ٥٢

الموضوع **الصفحة**

القول في هاء (يا هناه) ووزنها ٥٩
(أبى يأبى) بفتح العين في الماضي والمضارع ٦٩
المبحث الثالث: ما انفرد به الثمانيني ٧٤
القول في اجتماع الميم والواو في (فمويها) ٧٥
القول في وزن (استحى) وطريقة إعلالها ٨١
المبحث الرابع: أدلة الصناعة عند الثمانيني ٨٧
أولًا: السماع ٨٧
ثانيًا: القياس ٩٠
ثالثًا: العلة ٩٠
الفصل الثاني: ترجيحات ابن يعيش ٩٦
المبحث الأول: ما وافقه فيه الثمانيني ٩٧
القول في أصل ووزن (منجنيق) ٩٨
القول في هاء (أمهات) ١٠٥
حكم السين في (أسطاع) والخلاف فيها ١١٥
(كلتا) الخلاف في لفظها وفي وعلامة تأنيثها ١٢٥
القول في كسر وفتح تاء (يا أبت) والخلاف فيها ١٣٧
المبحث الثاني: ما خالفه فيه الثمانيني ١٤٨
بناء (فُعْلَل) بين الأصالة والتبعية ١٤٩
(دم) الخلاف في عينها ولامها ١٥٤

الموضوع **الصفحة**

المبحث الثالث: ما سكت عنه الثمانيني ١٦٥
إبدال النون في (صنعاني) وشبهها ١٦٦
بناء (غزوتُ) ونظائره على مثل (جحمرش) وطريقة إعلاله ١٧٥
المبحث الرابع: ما انفرد به ابن يعيش ١٨٠
أصل (حاحيتُ وعاعيتُ) ووزنهما ١٨١
(لبيك) بين الإفراد والتثنية ١٨٩
القول في لام (حيوان) ١٩٨
المبحث الخامس: أدلة الصناعة عند ابن يعيش ٢٠٥
أولًا: السماع ٢٠٥
ثانيًا: القياس ٢٠٨
ثالثًا: العلة ٢٠٨
الخاتمة ٢١٢
الفهارس ٢١٥
فهرس الآيات القرآنية ٢١٦
فهرس الأحاديث النبوية ٢٢٠
فهرس الشواهد الشعرية ٢٢١
المصادر والمراجع ٢٢٥
فهرس الموضوعات ٢٥٢